جامعة المدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تقييم مخاطر الائتمان باستعمال أدوات التحليل الإحصائي

-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: اقتصاد تطبيقي في المالية وإدارة الأعمال

إعداد الطالب:
مخلوفي عبدالرزاق

إشراف الأستاذ:
د. حميدي يوسف

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. تومي صالح	جامعة الجزائر	رئيسا
د. حميدي يوسف	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د. خليل عبدالقادر	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د. غريبي أحمد	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2013/2012

الملخص

تعمل البنوك التجارية في بيئة اقتصادية متغيرة ومتقلبة تتحمل فيها درجات متفاوتة من المخاطر المرتبطة بعملها والتي تتطلب اتخاذ تدابير وإجراءات ملائمة لإدارتها من أجل تجنب التعرض للخسائر المحتملة أو تخفيضها إلى أدنى الحدود الممكنة. وتعتبر المخاطر الائتمانية من أشد هذه المخاطر على الإطلاق، فقد كانت ولا تزال المصدر الرئيسي للأزمات المالية التي تواجه الاقتصاديات على المستوى العالمي، وإن حسن تقييم وإدارة هذه المخاطر من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية.

وعادة ما تتم متابعة مخاطر الائتمان من قبل البنوك من خلال وسائل كلاسيكية كدراسات الجدوى والتحليل المالي الذي يعتمد على القوائم المحاسبية والمعرفة الواسعة بالعميل، غير أن هذا المنهج الساكن يبقى عاجزا عن استقراء ومواكبة التغيرات التي تطرأ على المركز المالي ومستوى المخاطرة للعملاء، من هنا برزت الحاجة إلى وسائل أكثر دينامكية تمكن البنك من استقراء الوضعيات والمخاطر التي يتعرض إليها هؤلاء. إن ما عزز التوجه نحو تطوير مثل هذه الوسائل من أجل متابعة وتقييم المخاطر هو اتفاقية بازل 2 الخاصة بكفاية رأس المال والتي ألزمت كل المؤسسات البنكية بالتقيد بمتطلباتها. ضمن هذا الإطار، سنتطرق في دراستنا هذه إلى طريقة التنقيط Scoring المستعملة في البنوك الأجنبية من أجل قياس مخاطر الائتمان، وهي طريقة تعتمد على التحليل الإحصائي لقدرته على تحليل ومعالجة الكم الهائل من البيانات وإيجاد العلاقات بين المتغيرات وكذا قدرته على التنبؤ من خلال دراسته للمعطيات التاريخية.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية، الائتمان المصرفي، المخاطر المصرفية، المخاطر الائتمانية، القرض التنقيطي، طريقة رجال القرض، التصنيف الائتماني.

Résumé

Les banques commerciales opèrent dans un environnement économique instable et très volatile, qui les expose à différent degrés de risques liés à leur activité. Cette situation impose aux banques l'anticipation et la prise de mesures appropriées pour sa gestion, afin d'éviter ou d'annihiler les pertes probables. Le risque de crédit est considéré comme la principale cause des crises financières majeures qui touchent les économies. C'est pourquoi, la bonne évaluation et gestion de ces risques est l'un des facteurs qui contribuent de façon significative à la performance de la Banque.

Habituellement, le suivi du risque de crédit par les banques se fait par des moyens classiques statiques, tels que, l'analyse financière et l'étude de rentabilité basée sur des informations financières et sur une bonne connaissance du client. Toutefois, cette approche qui a démontré ses limites est incapable aujourd'hui d'offrir une meilleure lisibilité des changements qui pourraient survenir dans le futur et impacter la situation financière du client.

Pour cela, la nécessité d'utiliser des moyens dynamiques s'imposent, car elles permettent aux Banques une meilleure lisibilité et prévision des situations avenir et leurs incidences sur la situation financière de la clientèle, et in fine, donner une meilleure connaissance des risques éventuels. Cette nouvelle approche édictée par l'accord du Bâle II, a contraint les banques à développer des moyens de suivi et d'évaluation des risques plus performants.

Dans cette perspective, nous nous attellerons dans notre étude sur la méthode du Scoring utilisée par les grandes banques. Cette méthode est basée essentiellement sur l'analyse statistique qui est réputée par sa capacité de traitements des données volumineuses, la possibilité d'établir des corrélations entre les différentes variables et sa prédiction des changements futurs.

Mots clés:

Banque commerciale, Crédit bancaire, Risque bancaire, Risque de crédit, crédit Scoring, Méthode des crédit- men, Notation de crédit.

إهـــــــداء

في درب البحث والشغف بالموضوع ... رغبة جامحة في الوصول إلى النتائج المأمولة ... هذا الدرب، يبدأ سؤالا جوهريا ... ثم ينتقل إلى الإشكالية ... فتتمخض الفرضيات ... ويروح عقل الدارس يستجلي ويفكر ... أحيانا يستغرق الفكرة وأحيانا أخرى هو من تستغرقه الفكرة ... وهكذا، حتى يصل إلى الخاتمة وتكون لحظة احتواء الموضوع وربما التحكم فيه، ها هنا يكتشف الدارس صبر وقلق المحيطين به ... والدين كريمين ديدانهم الدعاء له بالتوفيق ... وزوجة وأبناء يضحون من أجله في صمت... ويكتشف من جهة أخرى، كم قصر وكم أنقص من عطائه لهم عن غير قصد أثناء رحلة الاستغراق المتبادل بين العقل والفكرة ...

في لحظة الانتباه هذه لا يسع الدارس إلا أن يقول:

- والدي الكريمين، أهديكم كل نجاح سابق ولاحق قد أحققه لأنكما أنتما من غرس بالأمس واستحق على الدوام دعاء بالخير غير مقطوع؛
- زوجتي، أبنائي، أهديكم هذه الثمرة لأنكم أولى من يستحق قطافها؛

تشكرات

شكر جزيل لكل من علمني حرفا؛

خالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور يوسف حميدي على النصح والتوجيه؛

شكر خاص للزميلة ابتسام عبداللاوي على المساعدة المقدمة؛

شكر موصول للزميلة خديجة عراب هريش على ملاحظاتها القيمة؛

عميق الشكر للزميل والأخ محمد عبيدي على الدعم المعنوي المتواصل؛

جزيل الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على كرم قبولهم مناقشة هذا العمل وتقييمه.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــوان	رقم الصفحة
ملخص البحث باللغة العربية	-
ملخص البحث باللغة الفرنسية	-
شكر وتقدير	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الجداول	-
فهرس الأشكال	-
مقدمة عامة	أ–و
الفصل الأول: البنوك التجارية الأطر والمفاهيم	
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: البنوك التجارية	3- 18
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	3
أولا: نشأة البنوك وتطورها	3
ثانيا: تعريف البنوك التجارية	4
ثالثا: أهمية البنوك التجارية	5
رابعا: سمات عمل البنوك التجارية	6
المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك التجارية والنظريات المفسرة لنشاطها	7
أولا: أهداف البنوك التجارية	7
ثانيا: وظائف البنوك التجارية	7
ثالثا: النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية	10
المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية	11
أولا: الخصوم (موارد البنك التجاري)	11

فهرس المحتويات

ثانيا: الأصول (استخدامات البنك التجاري)	15
ثالثا: الاستخدامات ومشكلة السيولة في البنوك التجارية	17
المبحث الثاني: المخاطر المصرفية وإدارتها	31 -19
المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية	19
أولا: مفهوم المخاطرة	19
ثانيا: أنواع المخاطر المصرفية	20
المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية	24
أولا: مفهوم إدارة المخاطر	24
ثانيا: أهمية إدارة المخاطر المصرفية	25
المطلب الثالث: أساليب التعامل مع المخاطرة	26
أولا: تجنب المخاطرة	26
ثانيا: تقليل المخاطرة	26
ثالثا: نقل المخاطرة	26
رابعا: الاحتفاظ بالمخاطرة	27
خامسا: اقتسام المخاطرة	27
المطلب الرابع: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية	27
أولا: دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	28
ثانيا: السياسات والإجراءات	28
ثالثا: نظم القياس والمتابعة	29
رابعا: الرقابة الداخلية	29
خامسا: مبادئ عامة	30
المطلب الخامس: خطوات إدارة المخاطر المصرفية	30
أولا: تحديد المخاطر	30

ثانيا: قياس المخاطر	31
ثالثا: ضبط وتخفيض المخاطر	31
رابعا: مراقبة المخاطر	31
المبحث الثالث: الائتمان المصرفي	32- 49
المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي	32
أولا: تعريف الائتمان المصرفي	32
ثانيا: عناصر الائتمان المصرفي	33
ثالثا: أهمية الائتمان المصرفي	33
رابعا: مزايا الائتمان المصرفي	34
المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي	35
أولا: من حيث أجل الاستحقاق	35
ثانيا: من حيث الغرض من الائتمان	36
ثالثا: من حيث الضمان	36
رابعا: من حيث الشخص المستفيد من الائتمان	37
المطلب الثالث: إدارة الائتمان والسياسة الائتمانية في البنوك التجارية	37
أولا: ماهية السياسة الائتمانية	38
ثانيا: مكونات السياسة الائتمانية	40
ثالثا: العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية للبنك	43
المطلب الثالث: أسس ومعايير منح الائتمان	44
أولا: أسس منح الائتمان	44
ثانيا: معايير منح الائتمان	45
خلاصة الفصل الأول	50

الفصل الثاني: مخاطر الائتمان المصرفي وأساليب تقييمها	
مقدمة الفصل	52
المبحث الأول: مخـــاطر الائتمان المصرفي وكيفية مواجهتها	63-53
المطلب الأول: مخـــاطر الائتمان المصرفي	53
أولا: تعريف مخاطر الائتمان المصرفي	53
ثانيا: مصادر مخاطر الائتمان المصرفي	54
ثالثا: أنواع مخاطر الائتمان المصرفي	56
المطلب الثاني: كيفية مواجهة مخـــاطر الائتمان المصرفي	59
أولا: التحكم في المخاطر الخاصة	59
ثانيا: التحكم في المخاطر العامة	61
ثالثا: التحكم في المخاطر الناجمة عن البنك	62
المبحث الثاني: أساليب تقييم مخاطر الائتمان حسب اتفاقية بازل II	86-64
المطلب الأول: أساسيات في تقييم المخاطر الائتمانية	64
أولا: متغيرات المخاطر الائتمانية	65
ثانيا: نمذجة خسائر المحفظة الائتمانية	68
المطلب الثاني أسلوب التقييم المعياري أو النمطي	68
أولا: شروط استخدام الأسلوب النمطي	69
ثانيا: درجات التصنيف الائتماني	70
ثالثا: أوزان المخاطر المعيارية وفقا للأسلوب النمطي	74
رابعا: التصنيف الائتماني واحتمال التعثر	76
المطلب الثالث: أسلوب التقييم الداخلي	78
أولا: طرق التقييم الداخلي	79
ثانيا: فئات المتعرضين للمخاطر	80
ثالثا: مكونات المخاطر	82

رابعا: دوال أوزان المخاطر	83
المبحث الثالث: طرق قياس مخاطر الائتمان	110-87
المطلب الأول: طريقة التحليل المالي	87
أولا: تعريف التحليل المالي	88
ثانيا: التحليل المالي والتحليل الائتماني	88
ثالثا: أساليب التحليل المالي	89
رابعا: تحليل النسب المالية	90
خامسا: محددات التحليل المالي	99
المطلب الثاني: طريقة التنقيط	100
أولا: تعريف طريقة التنقيط	100
ثانيا: مزايا طريقة التنقيط	101
ثالثا: استعمالات طريقة التنقيط	102
رابعا: مراحل إعداد دالة التنقيط	103
خامسا: طريقة التنقيط Scoring وطريقة التصنيف الائتماني Rating	107
سادسا: عرض بعض نماذج التنقيط الأكثر شيوعا في العالم	107
سابعا: حدود طريقة التنقيط	109
خلاصة الفصل الثاني	111
الفصل الثالث: محاولة نمذجة مخاطر التعثر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	
مقدمة الفصل	113
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	134-114
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	114
أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	114
ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	115

المطلب الثاني: مهام وأهداف وموارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية	118
أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	119
ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	119
ثالثا: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني	120
المطلب الثالث: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	121
أولا: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة	121
ثانيا: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال G.R.E	126
ثالثا: الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية للاستغلال	129
رابعا: مكانة وظيفة إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	132
المبحث الثاني: واقع تقييم مخاطر عدم السداد ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	154-135
المطلب الأول: السياسة الائتمانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	135
المطلب الثاني: الأساس النظري لطريقة رجال القرض المستعملة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لتقييم المخاطر	140
أولا: عرض طريقة رجال القرض	140
ثانيا: مزايا وعيوب طريقة رجال القرض	142
المطلب الثالث: طريقة تقييم المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	143
أولا: الدراسة المالية لطلب الائتمان	143
ثانيا: تقييم المخاطر لطلب الائتمان	145
المبحث الثالث: الدراسة الميدانية للبحث« قياس مخاطر عدم السداد ببنك BADR »	187-155
المطلب الأول: دراسة وصفية وإحصائية للبيانات	155
أولا: مجتمع الدراسة	155
ثانيا: خاصية التعثر	156
ثالثا: اختيار العينة	156
رابعا: انتقاء المتغيرات	157

المطلب الثاني: التحليل الوصفي والإحصائي للمعطيات	160
أولا: التحليل الوصفي للمتغيرات فوق المحاسبيّة	160
ثانيا: التحليل الإحصائي للمتغيرات المحاسبية	173
المطلب الثالث: بناء النموذج	175
أولا: التحليل التمييزي	175
ثانيا: الانحدار اللوجيستي	179
ثالثا: قياس دقة النموذج	184
خلاصة الفصل الثالث	188
خاتمة	194-190
قائمة المراجع	203-196
الملاحق	-

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنـــــــوان	الصفحة
01	درجات التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف الائتماني S&P, Moody's, Fitch	71
02	أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب النمطي.	75-74
03	احتمال التعثر بحسب الدرجة الائتمانية والمنطقة الجغرافية (نسبة مئوية).	77
04	مصفوفة الانتقال لسنة واحدة (نسبة مئوية) كل الصناعات، كل البلدان (الفترة 1981- 2003).	78
05	توزيع أسقف منح الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.	139
06	النسب المالية المستعملة في طريقة رجال القرض.	141
07	سلم تنقيط مؤشرات النشاط والمناجمنت المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR.	151
08	سلم تنقيط النسب المالية للخزينة المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR.	152
09	سلم تنقيط النسب المالية للهيكل التمويلي المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR.	152
10	سلم تنقيط النسب المالية للنشاط والتسيير المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR.	153
11	سلم تنقيط النسب المالية للمردودية المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR.	153
12	المتغيرات المحاسبية.	158

13	المتغيرات فوق المحاسبية.	159
14	توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني.	161
15	نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر والشكل القانوني للمؤسسة.	161
16	توزيع العملاء حسب قطاع النشاطتوزيع العملاء حسب قطاع النشاط.	162
17	نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر وقطاع نشاط المؤسسة.	162
18	توزيع العملاء حسب نوع الضمانات المقدمة.	163
19	نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر ونوع الضمانات المقدمة كتغطية للائتمان.	164
20	توزيع العملاء حسب حجم حركة حساب العميل لدى البنك.	164
21	نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر وحجم حركة حساب العميل لدى البنك.	165
22	توزيع العملاء حسب حجم رقم الأعمال.	165
23	نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر وحجم رقم أعمال العميل.	166
24	توزيع العملاء حسب رتبة القرض الممنوح.	166
25	نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر ورتبة القرض الممنوح.	167
26	توزيع العملاء حسب مراكز منح الائتمان.	167
27	نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر ومركز منح الائتمان بالبنك.	168
28	توزيع العملاء حسب سوابق التعثر عن السداد.	168
29	نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر وسوابق التعثر للعميل.	169

30	توزيع العملاء حسب عمر النشاط.	170
31	نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر وعمر نشاط العميل.	170
32	توزيع العملاء حسب أقدمية علاقتهم بالبنك.	171
33	نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر وأقدمية العلاقة بالبنك.	172
34	ملخص نتائج ارتباط المتغيرات الكيفية بحالة التعثر عن السداد.	172
35	نتائج ارتباط المتغيرات الكمية بحالة التعثر عن السداد.	174
36	دالة التنقيط باستعمال المتغيرات الكمية فقط.	176
37	نتائج تطبيق دالة التنقيط للنموذج الأول على نقاط الوسط للمجموعتين.	177
38	نتائج لمبدا لوليكس وفيشر سنديكور لنموذج التحليل التمييزي.	177
39	ترتيب إدخال المتغيرات في دالة نموذج التحليل التمييزي	178
40	نتائج تصنيف مفردات عينة البناء باستعمال نموذج التحليل التمييزي.	178
41	تطور الإمكان الأعظم بعد إدخال المتغيرات الكمية والكيفية معا.	179
42	خطوات إدخال المتغيرات في بناء نموذج التنقيط	180
43	دالة التنقيط باستعمال المتغيرات الكمية والكيفية معا.	180
44	نتائج اختبار χ^2 لمعنوية نموذج الانحدار اللوجيستي.	181
45	نتائج معامل التحديد لقياس معنوية نموذج الانحدار اللوجيستي.	182
46	نتائج تصنيف مفردات عينة البناء باستعمال نموذج الانحدار اللوجيستي.	182
47	قيم متوسطات التنقيط للمجموعتين باستعمال النموذج الأول والثاني.	183

48	قيم نقاط الفصل باستعمال النموذج الأول والثاني.	184
49	نتائج تصنيف مفردات عينة البناء باستعمال نموذج التحليل التمييزي.	185
50	نتائج تصنيف مفردات عينة البناء باستعمال نموذج الانحدار اللوجيستي.	185
51	نتائج تصنيف مفردات عينة الاختبار باستعمال داليّ النموذجين.	186

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	تصنيف الأصول وفق 4 مجموعات عامة.	70
02	تصنيفان ائتمانيان متكافئان لدى S&P، Moody's.	72
03	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	122
04	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	127
05	الهيكل التنظيمي لوكالة الاستغلال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.	130
06	خصائص تنظيم هيئات متابعة المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.	134

مقدمة عامة

تحتل الصناعة المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية بالنظر للدور المحوري الذي يلعبه القطاع المصرفي في توطيد الثقة بالسياسة الاقتصادية للدولة، لذا تعمل الدولة جاهدة على بناء قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات البنكية على اختلاف أنواعها. وضمن هذا الإطار، تعتبر البنوك التجارية الحجر الأساس في النظام المصرفي وهي المحرك الرئيس للاقتصاد من خلال قيامها بوظيفة الوساطة المالية بين الأعوان الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى رؤوس الأموال والأعوان الماليين الذين يوفرون هذه الأموال.

فإذا كانت الودائع هي أهم المصادر لأموال هذه البنوك، فإن الائتمان هو الاستخدام الرئيس لتلك الأموال والمصدر الأول لربحيتها. ومن هنا تبرز حاجة البنوك إلى تطوير إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة. إن أهم استعمالات هذه الأموال من طرف النظام المصرفي تتمثل في منح الائتمان وفقا لإجراءات ومعايير محكمة يتبعها البنك، ومن أجل التحكم في مدى تأثير ذلك على الاقتصاد، تتدخل الدولة عن طريق البنك المركزي الذي تخول له صلاحية الرقابة على الائتمان، فيكون على استعداد دائم للتدخل بوسائل متعددة لمراقبة كمية النقود المتداولة داخل الاقتصاد، حماية للنظام المصرفي وحقوق المودعين الذين إذا تعرضت ودائعهم للضياع ترتب عن ذلك انهيار الثقة في النظام المصرفي ككل. وما الأزمة المالية التي يعيشها العالم منذ سنة 2008 وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية إلا خير دليل على ذلك. لذا من الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، من أجل الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، للمساهمة بشكل فعّال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

من الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية التأكد من وجود نظام مصرفي سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد، فتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم يمكنها من القيام بدورها الصحيح في الوساطة المالية. وعلى هذا الأساس، نجد أن سعي البنوك التجارية وراء تعظيم ربحيتها من خلال التوسع في منح الائتمان يكون مقيدا بعدم الإخلال بمركزها المالي من خلال توفير السيولة للمودعين وكذا ضمان أكبر قدر ممكن من الأمان لهم، وبالتالي يلعب هذا البرنامج الثلاثي الأبعاد(ربحية، سيولة وأمان) دورا هاما في تشكيل سياسات البنك في مجالي جذب الودائع وتقديم الائتمان.

كما أن اتساع سوق الائتمان وزيادة حدّة المنافسة بين البنوك جعلت عملية منح الائتمان عملية محفوفة بالمخاطر، بل أننا نجد أن مفهوم المخاطرة أصبح لصيقا بالائتمان ومرادفا له، فكل تسهيل ائتماني ممنوح يتضمن قي طياته مخاطر عدم استرجاع أصله والمداخيل المرتبطة به في تاريخ الاستحقاق، وعليه غدت إدارة هذه المخاطر جزءًا لا يتجزأ من العمل المصرفي وأصبح لزاما على المؤسسات البنكية أن تقوم بتطوير أدوات وآليات فعالة تسمح لها بمتابعة وتقييم هذه المخاطر والتحوط منها بهدف التقليل من نسبة التعثر الائتماني وتفادي الخسائر الناجمة عنه وانعكاساتها على سيولة وصورة البنك.

وعادة ما تتم متابعة مخاطر الائتمان من قبل البنوك من خلال وسائل كلاسيكية ستاتيكية كدراسات الجدوى والتحليل المالي الذي يعتمد على القوائم المحاسبية والمعرفة الواسعة بالعميل، إلا أن هذا المنهج الساكن يبقى عاجزا عن استقراء ومواكبة التغيرات التي تطرأ على المركز المالي ومستوى المخاطرة للعملاء بعد تمكينهم من العمليات الائتمانية. من هنا برزت الحاجة إلى وسائل أكثر ديناميكية تمكن البنك من استقراء الوضعيات والمخاطر التي يتعرض إليها هؤلاء العملاء. إن أكثر ما عزز التوجه نحو تطوير مثل هذه الوسائل من أجل متابعة وتقييم المخاطر هو اتفاقية بازل 2 الخاصة بكفاية رأس المال والتي ألزمت كل المؤسسات البنكية بالتقيد بمتطلباتها.

ضمن هذا الإطار الخاص بمتابعة وتقييم مخاطر الائتمان، سنتطرق في دراستنا هذه إلى طريقة التنقيط Scoring المستعملة في البنوك الأجنبية من أجل قياس مخاطر الائتمان، وهي طريقة تعتمد على التحليل الإحصائي، نظرا لما له من قدرة على تحليل ومعالجة الكم الهائل من البيانات وإيجاد العلاقات بين المتغيرات، وكذا قدرته على التنبؤ من خلال دراسته للمعطيات والحالات التاريخية، باعتبار أن الماضي هو خير مقدِّر للمستقبل « Le passé est le meilleur estimateur du futur ».

أولا: طرح الإشكالية

من خلال ما سبق تبرز أهمية طرح الإشكالية التالية:

كيف يتم تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية وما هي الطرق الأنجع للقيام بذلك؟

يقودنا هذا التساؤل المحوري إلى طرح تساؤلات فرعية تتمحور حول الائتمان ومخاطره والسياسات التي يتبعها البنك التجاري في منح الائتمان وكذا الطرق التي يستعملها من أجل متابعة وتقييم المخاطر والتحوط منها. إذن،

- ما هو الائتمان المصرفي وما هي المخاطر اللصيقة به؟
- لماذا تتوسع البنوك التجارية في منح الائتمان رغم المخاطر التي تحف هذه العملية؟

- ما هي السياسات التي يتبعها البنك التجاري في عملية منح الائتمان وما مدى نجاعتها في تقليل نسبة التعثر الائتماني؟
- ما هي الطرق التي تنتهجها البنوك من أجل متابعة وتقييم المخاطر؟
- كيف يتم بناء نموذج التنقيط لمتابعة وتقييم مخاطر منح الائتمان؟
- هل يمكن تطبيق طريقة التنقيط على البنوك التجارية الجزائرية وهل هي الأنجع في تقييم المخاطر وتصنيف العملاء؟

ثانياً: فرضيات البحث

للإجابة على هذه التساؤلات ننطلق من الفرضيات التالية:

- تؤدي عملية التوسع في منح الائتمان إلى تعظيم ربحية البنوك التجارية وتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة؛
- كلما زادت مدة الائتمان المصرفي كلما زادت نسبة المخاطرة المتعلقة بالعملية الائتمانية؛
- تعمل السياسة الائتمانية للبنك على الحد من المخاطر الائتمانية والتحكم فيها؛
- كلما كانت قاعدة البيانات التي يُعتمد عليها في بناء النموذج التنقيطي كبيرة كلما كان هذا النموذج دقيقا وصحيحا؛
- اعتماد طريقة التنقيط على الأساليب الإحصائية يجعلها الأنجع من أجل متابعة وتقييم المخاطر.

ثالثا: الهـــدف من الدراســـة

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في ما يلي:

- الإحاطة بمفهوم وماهية الائتمان المصرفي، السياسات الائتمانية، مخاطر الائتمان وأساليب أدارة هذه المخاطر؛
- دراسة مختلف المداخل التي تستعملها البنوك من أجل تقييم المخاطر الائتمانية؛
- دراسة المعايير والقواعد التطبيقية التي يتبعها البنك التجاري عند قيامه بوظيفة الائتمان؛
- معرفة كيفية بناء نموذج تقييم المخاطر وكيف يتم قياس معنويته؛
- تحديد أثر تطبيق طريقة التنقيط لتقييم مخاطر الائتمان على حجم القروض المتعثرة.

رابعا: أهميـــة الموضـــوع

نظرا للتحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني والتي تميزت بتغير شروط وقواعد النشاط فيه، أصبح لزاما على مؤسساتنا أن تواكب هذا التغير من خلال إعادة رسم وتوجيه مبادئ وطرق العمل خصوصا في مجال

تحليل وتقييم تأثير عوامل البيئة الاقتصادية على فعالية نشاطها، وضمن هذا الإطار تظهر الحاجة الماسة في البنوك التجارية إلى تطوير طرق تقييم المشاريع الممولة والمخاطر المتعلقة بالعملية التمويلية وعدم الاكتفاء فقط بالدراسات الكلاسيكية المنحصرة في دراسات الجدوى القائمة على التحليل المالي.

كما أن القطاع المصرفي يمثل عاملا مهماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث كلّما كان الواقع البنكي سليماً كلّما كان ذلك مؤشرا على تعافي الاقتصاد وعنصرا مشجعاً على جذب الاستثمارات والأعمال، لذا فمن الضروري تطوير أساليب وطرق العمل في البنوك للحفاظ على سلامة مراكزها المالية والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة.

كما أن الأزمة المالية التي يعيشها العالم في هذه الفترة والتي ترجع أسبابها بحسب الكثير من الدراسات إلى مشكلة الرهن العقاري التي تسببت فيه البنوك الأمريكية من خلال توسعها في منح الائتمان، تشكل سببا وجيها ومهما لهذه الدراسة.

خامسا: مبررات ودوافع اختيار الموضوع

هناك جملة من الأسباب الموضوعية والذاتية التي وقفت وراء اختيارنا لهذا الموضوع، نوجزها في التالي:

1. **الدوافع الموضوعية:** تكمن الأسباب الموضوعية في:
   - قلة الدراسات التطبيقية المتعلقة بتقييم وقياس المخاطر الائتمانية، فأغلب الدراسات تناولت طرق الرقابة على منح الائتمان دون ربطها بطرق عملية مبنية على أساس علمي يسمح بالسيطرة على المخاطر والتحكم فيها، مع الإشارة إلى أن أغلب حالات التعثر الائتماني التي تقع فيها البنوك هي بسبب ضعف تقييم المخاطر وعدم ربطها بالمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الجدارة الائتمانية للمقترضين.
   - محاولة التأسي بالبنوك الأجنبية في اعتمادها على طرق تتحرى من خلالها الدقة في اتخاذ القرار وتوفير الجهد والوقت في عملية تحليل الائتمان، وهذا عكس ما هو معمول به في بنوكنا إذ تشكل الطرق المنتهجة محددا لعملها وعائقا مستمرا في وجه تطوير اقتصادنا وسببا وجيها لنفور المستثمرين من الاستثمار في بلادنا.
2. **الدوافع الذاتية:** قبل أن أكون طالبا في الجامعة، كنت ولازلت ممارسا لمهنة بنكي في إحدى المؤسسات البنكية العمومية، ونظرا لملاحظتي لطرق العمل المنتهجة في البنوك الجزائرية ولكيفية إدارة الائتمان على مستواها، ارتأيت أن أوجه جهدي من خلال هذا العمل أولا، نحو تطوير معارفي في مجال إدارة المخاطر وثانيا، توفير مرجع يسهل على المبتدئين، في المؤسسة التي أنتمي

إليها، فهم أساسيات عمل البنوك ويسمح للمتمرسين التأصيل العلمي لما ورثوه من معارف وطرق عملية.

سادسا: حدود الدراسة

سنقتصر في البعد المكاني للحالة التطبيقية لموضوع الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وطرق العمل المنتهجة من قبله لإدارة الائتمان والمخاطر المتعلقة به. أما من جانب البعد الزمني لهذه الدراسة، فسيتم التركيز على التسهيلات الائتمانية للاستغلال الممنوحة خلال الفترة 2005-2009.

سابعا: موقع البحث بالنسبة للدراسات السابقة

كان ولا يزال موضوع البحث عن طرق ونماذج لتقييم وقياس مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات والتنبؤ بوضعها المالي من الموضوعات ذات الاهتمام في النشاط المصرفي وللمهتمين به بشكل عام. وذلك باعتبارها أداة هامة للوصول إلى الدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية ومن ثم تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها البنوك. واستجابة لذلك، فقد أجريت العديد من الدراسات التي تناولت المواضيع المرتبطة بطرق تقييم المخاطر الائتمانية لاكتشاف طرق ونماذج قادرة على استشراف مستقبل المؤسسات وعلى التمييز بين السليمة منها والمتعثرة. ومن أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي:

1. **دراسة إدوارد ألتمان سنة 1968:** يعتبر Altman أول من اعتمد في دراسته على مبدأ التحليل التمييزي الإحصائي، حيث اهتمت تلك الدراسة بإظهار احتمال عدم التزام العميل بشروط الائتمان. من خلال دراسته لـــ 66 مؤسسة تنتمي مناصفة إلى مجموعة المؤسسات السليمة ومجموعة المؤسسات العاجزة. مستخدما في ذلك 22 نسبة مالية مستخرجة من المعطيات المحاسبية الخاصة بها خلال الفترة 1946-1965 وانتهت الدراسة إلى بناء نموذج استطاع من خلاله اختيار أفضل النسب المالية المميزة للأداء والمعبرة عن احتمالات تعرض العميل إلى التعثر أو الفشل المالي.
2. **دراسة مركزية الميزانيات لبنك فرنسا سنة 1983:** تم إعداد هده الدراسة من خلال عينة من المؤسسات الصناعية حيث تم الاعتماد في صياغة النموذج على 08 نسب مالية تم اختيارها من بين 19 نسبة مالية. ويتمتع النموذج المتحصل عليه بالكثير من المصداقية نظرا للعدد الهائل من المؤسسات المستعمل في بنائه، حيث قدر ب 3000 مؤسسة والتي لا يقل عدد العمال بكل منها عن 500 عامل.
3. **دراسة علي شاهين عام 2010:** اعتمدت هذه الدراسة على طريقة رجال القرض وهدفت إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية وتحديد أوزان لها، وذلك لغرض صياغة إطار يمكن من خلاله قياس تلك المخاطر وفق أسس عادلة وواقعية لكافة

المؤسسات طالبة الائتمان، وتأصيل المعايير التي تبنى عليها تلك العمليات بما يحقق مبدأ النفعية نحو خدمة أهداف الإدارة المصرفية لدى اتخاذ قرارها بشأن منح الائتمان.

ثامنا: منهج الدراسة

سنتبع المنهج الوصفي التحليلي عند استعراض المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية، الائتمان المصرفي والضوابط والسياسات التي يضعها البنك التجاري عند قيامه بوظيفة منح الائتمان ودراسة المخاطر التي تحف هذه العملية وطرق تقييمها ووسائل مواجهتها، كما أننا سنستعمل منهج دراسة الحالة قصد إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة الوظيفة الائتمانية وعملية إدارة وتقييم المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تاسعا: هيكل البحث

للإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه، نقوم بتقسيم دراستنا هذه إلى ثلاثة فصول، نتناول في الفصل الأول منها، المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والمخاطر التي تواجهها أثناء مزاولتها لنشاطها وكذا الائتمان المصرفي وكيفية إدارته، في الفصل الثاني، نستعرض مختلف المخاطر اللصيقة بالعملية الائتمانية ومختلف المداخل والطرق المستعملة في تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، أما في الفصل الثالث فسنقوم بعملية إسقاط للمفاهيم النظرية في مجال الائتمان وتقييم المخاطر اللصيقة به على حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، محاولين بذلك بناء نموذج لتقييم مخاطر الائتمان باستعمال طريقة التنقيط وتقييم أثره على حجم وسلامة القروض الممنوحة.

الفصل الأول

البنوك التجارية الأطر والمفاهيم

مقدمة الفصل:

تؤدي البنوك دورا أساسيا في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب البنوك التجارية بصفة خاصة دورا حيويا في تجميع الودائع وتوظيفها، فهي تقترض ممن تفيض دخولهم على إنفاقهم وتقرض من يرغب بإنفاق أكثر من دخله الجاري. وتعتبر البنوك التجارية أهم المؤسسات الودائعية حيث تكون الجزء الأكبر من الجهاز المالي المصرفي ومهمتها الأساسية هي التوسط بين المودعين والمقترضين، فهي تقبل الودائع من المودعين وتستخدمها في منح الائتمان إلى من يحتاجون إليه، وبالتالي فهي تمد النشاط الاقتصادي في المجتمع بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه.

إن أهمية الائتمان المصرفي تتفاعل إلى حد بعيد مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي، حيث أن الطلب على الائتمان تحدده حاجة القطاعات الاقتصادية إلى التمويل اللازم، فكلما زادت عملية التنمية واتسع النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى الائتمان المصرفي.

إن الدور الفعال الذي تقوم به البنوك التجارية في عملية الوساطة المالية والأهمية التي يكتسيها الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية للاقتصاد والمخاطر التي تنطوي عليها عملية التعامل بأموال الغير (البنك يستثمر بما لا يملك) دفعتنا لأن نخصص هذا الفصل لدراسة نظرية لكل من البنوك التجارية، المخاطر التي ينطوي عليها عمل البنوك وأخيرا الائتمان المصرفي والمخاطر التي تحيط به، ولقد ارتأينا أن نقسمه إلى ثلاثة مباحث هي على التوالي:

- المبحث الأول: يتم فيه معرفة ماهية البنوك التجارية، وظائفها ومواردها وكيفية استخدامها.
- المبحث الثاني: نتناول فيه المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري وعملية إدارة هذه المخاطر ومختلف الأساليب التي تستعمل في ذلك.
- المبحث الثالث: نتطرق فيه إلى أساسيات ومفاهيم عن الائتمان المصرفي، أنواعه، أهميته، مميزاته ومكونات السياسات الائتمانية التي تعمل في ظلها البنوك التجارية.

المبحث الأول: البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية المحرك الرئيسي لدواليب النشاط الاقتصادي وعجلة التنمية بسب اتصالها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها، فهي تقوم بدور هام في الحياة الاقتصادية المعاصرة من خلال ما تقوم به من حفظ للأموال وحشد لموارد المجتمع المالية وسد لحاجات البلد من مختلف أنواع الائتمان المتفاوتة الآجال وضمان وسائل التدفق المالي، لذا وبهدف الإحاطة بمضامين عمل البنوك التجارية وإبراز أهمية هذا العمل في الوساطة المالية ارتأينا أن نتطرق في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم والأساسيات التي ترتبط بالبنوك التجارية من خلال معالجة العناوين التالية:

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية، تزاول الأعمال المصرفية والاستثمارية في ميادين التجارة والصناعة والزراعة، وتعتبر إحدى مكونات النظام الاقتصادي لحاجة هذا الأخير لعملية تحويل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين.

أولا: نشأة البنوك وتطورها

أصل كلمة بنك Banque هو الكلمة الإيطالية Banco وتعني مصطبة Banc وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات Comptoir، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[1].

وعلى هذا الأساس، فإن البنوك لم تنشأ في بداياتها على صورتها الراهنة ولم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم على ما هي عليه اليوم وإنما كانت هذه النشأة وليدة تطور طويل قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة. فالبنوك الحديثة نشأت كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية على مر السنين، ولعل الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب. فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال. وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ. وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة، فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة. وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2011، ص: 24.

للبنوك وهي الائتمان أو الإقراض، أما خلق النقود فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ (بدلا من الذهب الحقيقي) ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون، كما دلتهم على ذلك تجارهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ[1].

ولعل أول بنك قام كان في البندقية عام 1157م، ثم توالى ظهور البنوك بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609م وبنك انجلترا عام 1694م وبنك فرنسا عام 1800م[2].

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع بمهمة تلقي الودائع القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بشكل أساسي في الائتمان قصير الأجل، ولهذا يطلق عليها اسم بنوك الودائع، حيث تقوم بقبول الودائع وخلقها وتلعب دورا هاما في التأثير على عرض النقود عن طريق هذه العملية. ولا تعتبر بنوكا تجارية ما لم تتميز بقبول الودائع تحت الطلب أو إذا انحصر نشاطها الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان الطويل الأجل[3].

كما تعرف البنوك التجارية كذلك على أنها إحدى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح. وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها، إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات كما أن على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين مؤسسات الأعمال والأفراد، وذلك بالإضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان[4].

وما يمكن قوله أنه بالرغم من تعدد واختلاف تعاريف البنوك التجارية إلا أن معظمها يخلص إلى أنها مؤسسات مالية ائتمانية تقوم بدور الوساطة بين أصحاب الفوائض المالية وأولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال، إذ تطلع أساسا بتلقي ودائع قابلة للسحب لدى الطلب أو لأجل والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير ومتوسط الأجل بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح.

[1] زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2003، ص: 11.
[2] جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص: 122.
[3] عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 111.
[4] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص: 14.

ثالثا: أهمية البنوك التجارية

تتجلى أهمية البنوك التجارية من خلال دور الوساطة الذي تقوم به، فهي تعمل على تعبئة الأموال وضخها في مجالات استثمارية متعددة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعمل على تمويلها من خلال الائتمان المقدم للمؤسسات الناشطة فيها، وتسعى هذه المؤسسات بدورها هي الأخرى، إلى تقديم خدمات متميزة تضمن بقاءها ونموها وتعزيز مراكزها التنافسية. وكذلك تظهر أهمية البنوك التجارية في العصر الحديث من خلال قدرتها على تجميع أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة. وقد حقق هذان العنصران ما يلي[1]:

- بدون وساطة البنوك التجارية، يتعين على صاحب الفائض المالي أن يجد المستثمر (صاحب العجز) الذي تتوافق رغباته معه والعكس صحيح (المبلغ، المدة والشروط الملائمة للاثنين)؛
- بدون وساطة البنوك التجارية تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛
- نظرا للأرصدة الضخمة المجمعة، يمكن للبنوك التجارية أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛
- إن وساطة البنوك التجارية تزيد من سيولة الاقتصاد؛
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك التجارية فإنها توزع المخاطر، مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية؛
- بتقديم أصول مالية متنوعة للمستثمرين وبعائد مختلف وشروط مختلفة فإنها، تستوعب كل الرغبات وتستجيب لها.

كما تبرز أهمية البنوك التجارية كذلك، من خلال تأثيرها على العرض الكلي للنقود، فهي لا تقبل الودائع فقط بل تقوم بإنشائها أيضا، وهي بذلك أكبر الوسطاء الماليين تأثيرا على الاقتصاد، الأمر الذي جعل منها هدفا للسياسات النقدية، ومحل تركيز من طرف البنك المركزي الذي يتولى تنفيذ السياسات ومراقبة البنوك[2].

إلى جانب ما تقدم من أهمية بالغة للبنوك التجارية، فإنها تساهم كذلك بشكل فعال في تحقيق نمو اقتصادي ناتج عن تفاعل هذه البنوك والمتعاملين معها، حيث أنها تعمل على تسهيل معاملات التجار والمستثمرين، وتوظيف أعداد كبيرة من الموظفين فيها، وفي المؤسسات المستفيدة من خدماتها. كما أنها تسهم بشكل كبير في زيادة إنتاجية وربحية المؤسسات المتعاملة معها وهو ما ينعكس بالضرورة على زيادة القيمة السوقية لأسهم ملاك تلك المؤسسات وزيادة الناتج الوطني الإجمالي للدولة.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص: 19.
[2] عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص: 112.

رابعا: سمات عمل البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال وتتعلق هذه السمات بالربحية، السيولة والأمان. وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها هذه البنوك والتي تتمثل في قبول الودائع، تقديم الائتمان وأخيرا الاستثمار في الأوراق المالية.

كما يجب ملاحظة أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين، فإنه يجب أن يوازن بين العوامل الثلاثة (الربحية، السيولة والأمان) عند إقرار سياسة الاستثمار[1].

1. **الربحية:** يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.
2. **الأمان (الضمان):** من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فإن البنوك التجارية لا بد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها عملية التمويل.
3. **السيولة:** تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال –قصيرة الأجل- التي يقدمها المودعون، كما أن جزءا كبيرا من الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب الأموال. معنى ذلك أن البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون –قصيرة الأجل- ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة، حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص: 24.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك التجارية والنظريات المفسرة لنشاطها

تسعى البنوك التجارية من خلال أدائها لوظائفها الأساسية إلى تحقيق جملة من الأهداف التي من شأنها أن تعزز من مكانتها ودورها وتزيد من ثقة المتعاملين معها.

أولا: أهداف البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح من خلال تقديم خدماتها المصرفية ومنحها للائتمان. وهي غالبا ما تكون في شكل شركات مساهمة تسعى إلى تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي إلى تعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كليهما معا[1].

من هنا يتضح أن للبنك هدف وحيد هو تحقيق أقصى عائد للملاك، أما الاحتفاظ بقدر ملائم من الأموال السائلة (السيولة) وتجنب الاستثمارات التي يمكن أن يتعرض بسببها لمخاطر رأسمالية قد تلتهم أموال الملاك وتمتد لأموال المودعين (الأمان) فلا تخرج عن كونها قيود على تحقيق هذا الهدف الرئيسي[2].

وعلى هذا الأساس، نجد أن سعي البنوك التجارية وراء تعظيم ربحيتها من خلال التوسع في منح الائتمان يكون مقيدا بعدم الإخلال بمركزها المالي من خلال توفير السيولة للمودعين وكذا ضمان أكبر قدر ممكن من الأمان لهم، وبالتالي يلعب هذا البرنامج الثلاثي الأبعاد (ربحية، سيولة وأمان) دورا هاما في تشكيل سياسات البنوك التجارية في مجالي جذب الودائع وتقديم الائتمان.

ثانيا: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بممارسة نشاطها عن طريق تأدية العديد من الأعمال والوظائف المصرفية والتي يصعب تحديدها وحصرها بسبب التعدد والتنوع والتطور المستمر فيها إلا أنه بحسب التطور الزمني يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف كلاسيكية وأخرى حديثة[3].

1. **الوظائف الكلاسيكية:** تقوم البنوك التجارية بجملة من الوظائف الأساسية تتمثل أهمها فيما يلي[4]:

أ. **قبول الودائع وتنمية الادخار:** تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات، والتي تدفع عند الطلب أو بعد إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد. كما تعمل على تطوير وسائل جذب هذه الودائع من خلال نشر وتنمية الوعي الادخاري وحث الأفراد والهيئات على الادخار.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص: 19،
[2] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، مصر، 1996، ص: 23.
[3] جميل سالم الزيدانين، مرجع سابق، ص: 129.
[4] أسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص: 148.

ب. **تشغيل موارد البنك:** على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيتها وأمانها.

ج. **تقديم الخدمات المصرفية:** والمرتبطة أساسا بالوظيفتين السابقتين والمتمثلة في فتح الحسابات التي تتضمن جميع أو معظم المعاملات بين البنك والعميل والتي نذكر منها:

- تحصيل وخصم الأوراق التجارية؛
- إصدار خطابات الضمان للعملاء؛
- القيام بأعمال الاعتمادات المستندية لصالح العملاء؛
- شراء وبيع العملة الأجنبية؛
- خدمة الأمانات وتأجير الخزائن؛
- ...الخ.

2. **الوظائف الحديثة:** هي تلك الوظائف التي ظهرت نتيجة للتطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية المحيطة والتي جعلت البنوك التجارية تطلع بوظائف كل من البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار، فضلا عن تقديم الخدمات المتنوعة المستحدثة، ومن أمثلة الأنشطة غير التقليدية التي تقوم بها ما يلي[1]:

أ. **الخدمات المصرفية الاستثمارية:** والتي تتضمن ثلاث وظائف أساسية وتتعلق بخدمات تغطية الإصدارات الجديدة، خدمات تسويق المنتجات المالية بالإضافة إلى تقديم خدمات الاستشارات المالية، وإنشاء المشاريع الاستثمارية وتمويلها ومتابعتها إدارياً.

ب. **القيام بالعمليات خارج الميزانية:** وتتمثل هذه العمليات في فتح الاعتمادات المستندية وتقديم خطابات الضمان بالإضافة إلى التعامل في المشتقات المالية.

ج. **خدمات وحدات الترست Trust:** وتعني شراء وبيع الأوراق المالية لصالح الغير وكذا متابعتها وتسيير محافظ الأوراق المالية وتقديم الاستشارة في هذا المجال. وتتم إدارة تلك العمليات في ظل نظام متكامل للمعلومات وباستخدام خبراء متخصصين في عمليات الاستثمار والهندسة المالية.

د. **إنشاء صناديق الاستثمار وشركات رأس المال المخاطر:** تقوم شركات رأس المال المخاطر بتقديم الدعم المالي والفني اللازمين للمشروعات الواعدة التي تعمل في مجالات استثمارية عالية المخاطر، أملا في جني أرباح رأسمالية ذات معدل مرتفع في الأجلين المتوسط والطويل، هذا فضلا عن تقديم الاستثمارات المالية اللازمة للمشروعات القائمة التي تواجه صعوبات خاصة وتتوافر لديها إمكانيات ذاتية لاستعادة نموها، ولكنها في حاجة إلى إعادة هيكلة مالية مما يساعد على إعادة ترتيب أوضاع المشروع المتعثر.

[1] عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص ص: (168-170).

ه. **تقديم التمويل التأجيري (leasing)**: يعتبر التمويل التأجيري من عناصر دفع التنمية الاقتصادية، ووسيلة جديدة لتمويل المشروعات التي تعاني من صعوبات مالية. ويمكن للبنوك المساهمة في نشاط التمويل التأجيري* من خلال المشاركة في تأسيس شركات التمويل التأجيري أو القيام بإعداد الدراسات اللازمة لهذا النوع من التمويل، كذلك القيام بدور المستشار المالي والاقتصادي لأي من الأطراف المشاركة، فضلا عن القيام بعمليات الترويج لصفقات التمويل التأجيري.

و. **القيام بعمليات Factoring وForfaiting**: تعتبر هذه العمليات من أهم عمليات الوساطة المالية التي تقدمها البنوك، حيث تنصب على تقديم مجموعة من الخدمات من خلال تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات، فيقوم البنك بشراء الذمم المدينة سواء كانت كمبيالات، سندات إذنية، فواتير ...الخ، الموجودة لدى المؤسسات الصناعية والتجارية التي تتراوح مدتها ما بين 30 يوما و120 يوما، والتي تتوقع هذه المؤسسات تحصيلها من مدينيها خلال السنة المالية، وذلك بهدف توفير سيولة نقدية لها، دون الحاجة لانتظار تواريخ استحقاقها، على أن تقوم البنوك المقدمة لهذه الخدمة بتحصيل تلك الحقوق عند حلول تاريخ الاستحقاق.

ز. **المساهمة في تنشيط سوق الأوراق المالية**: وذلك بقيام البنك بالمساهمة في إنشاء الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية ودعمها والعمل على تطويرها. والقيام بتدوير محافظ الأوراق المالية لصالحها وإدارة محافظ الأوراق المالية لصالح عملائها.

ح. **إدارة ممتلكات وتركات العملاء**: يوصي بعض العملاء البنوك بإدارة أعمالهم وممتلكاتهم لأولادهم القصر بعد وفاتهم إلى أن يبلغوا سن الرشد، محددين للبنك مجالات استثمار تلك الأموال وكيفية التصرف بالعوائد، وقد يتم ذلك أثناء حياة العميل ليريح نفسه من عناء الاستثمار وليستفيد من خبرة البنك في هذا المجال.

ط. **بيع الخدمات التأمينية**: تقوم بعض البنوك ببيع خدمات التأمين مثلها مثل شركات التأمين، وتكون هذه الخدمات أساسا مرتبطة ببعض الخدمات المصرفية المقدمة للعميل لتظهر في شكل حزمة أو خدمة متكاملة.

* يمكن للمشروع أن يحصل، عن طريق التمويل التأجيري، على المعدات والآلات اللازمة له دون أن يضطر إلى دفع كامل ثمنها، إنما يدفع أقساط الإيجار المستحقة عنها للشركات المتخصصة في تأجيرها، وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمشروع حق الخيار بين شراء الآلة أو إعادة استئجارها لمدة أخرى أو إرجاعها لأصحابها.

ثالثا: النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية:

يقصد بالنظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية إعطاء وصف تجريدي لما تفعله البنوك التجارية تبريرا لاختياراتها وسلوكها وتطور عملياتها[1].

1. **نظرية القروض التجارية:** هي نظرية متأثرة بالتقاليد الأنجلوساكسونية وبأفكار "آدم سميث" التي ترى بأن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في استخداماتها على المدة القصيرة والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق والمعاملات التجارية التي تتميز بدورة قصيرة لرأس المال. إن الأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية هو أن معظم موارد البنك التجاري تأتي من الودائع تحت الطلب أو قصيرة الأجل، وأن دواعي الحيطة والسلامة للحفاظ على هذه الودائع تتطلب اقتصار استخدامات البنك واستثماراته في عمليات قصيرة الأجل يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة ومن ثم يحظر على البنك استثمار الودائع في الإقراض متوسط أو طويل الأجل، أو المساهمة في تأسيس المشروعات الجديدة أو المشاركة في رأسمال المشروعات القائمة. وبالتالي تكتسي البنوك التجارية طبيعتها التجارية والمتعلقة أساسا بتمويل رأس المال المتداول الذي يوجه إلى أغراض الإنتاج الحقيقي المتعلقة بإنتاج السلع وبحركة تداول البضاعة ومن هنا جاء اسمها القروض التجارية. كما تقوم هذه النظرية على فكرة مفادها أن القرض لا بد أن يتضمن إمكانية السداد في المدة المقررة وبأسرع وقت، وهذا يحقق ثبات وتدعيم المركز المالي للبنك، يضمن حقوق المودعين وأخيرا يحقق أكبر قدر من الأرباح.
2. **نظرية التبديل:** هي تطور للنظرية الأولى وتمثل صورة أكثر عمومية، تهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول وما تعبر عنه من عمليات، وحسب هذه النظرية فإن البنك التجاري عندما يقوم بعمليات عديدة من قروض قصيرة واستثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة أوراقه المالية ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم، فإن مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل والقدرة على بيع الأوراق وإعادة خصم بعض الأوراق الخاصة أو تسييل بعض الأصول للمحافظة على سيولته وتدعيم مركزه المالي، وهذه المرونة في التمويل والتبديل تتوقف على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك.
3. **نظرية الدخل المتوقع:** تختلف هذه النظرية عن نظرية القروض التجارية من حيث تشجيعها للقروض الطويلة الأجل وغير المتعلقة بالتمويل الجاري، وتبدأ هذه النظرية تحليلها بانتقاد نظرية القروض التجارية (القروض القصيرة الأجل)، وخاصة فكرة "استمرار السيولة من خلال إمكانية السداد"، فليس هناك أية ضمانة في أن بعض القروض، وخاصة المتعلقة بتجارة السلع تحقق إمكانية السداد في المواعيد المقررة، وتحافظ بالتالي على مركز السيولة للبنك التجاري. فلا يمكن توفر ضمان مؤكد لبيع السلع، ناهيك عن

[1] مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص ص: (94-97).

مخاطر الإفلاس، وتقلبات الأسعار، وغيرها من العوامل التي تؤثر في إمكانية السداد واسترداد قيمة القرض. وعليه فالأمر الهام في هذه النظرية، هو أن منح الائتمان أو القروض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية، ومقدار الدخل المتوقع.

4. **نظرية إدارة الخصوم:** تختلف هذه النظرية عن النظريات السابقة من حيث أن الأخيرة تركز الاهتمام في تبرير نشاط البنوك التجارية على جانب الأصول، أما هذه النظرية، فإلى جانب اعترافها بأهمية جانب الأصول وطبيعته التكوينية في توفير واستمرارية السيولة في البنك، فإنها ترى في نفس الوقت أن هذه السيولة تعتمد على مصادر التغذية الرئيسية والأساسية، أي على الخصوم وبصفة خاصة الودائع. وترجع هذه النظرية حاجة البنك التجاري إلى السيولة إلى سببين: الأول هو مخاطر طلبات السحب من جانب المودعين، والثاني يتعلق برغبة البنك في توفير السيولة للاستجابة لرغبات طالبي القروض بمختلف أنواعها. فإذا ما تعرض البنك التجاري إلى طلبات للسحب من جانب المودعين، أو انخفاض في حجم الودائع، أو أن هناك طلبات عاجلة للقروض وتحتاج إلى سيولة، فإن الأعراف المصرفية التقليدية تحتم التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة وتحويلها إلى نقود، أما النظرية الحديثة فإنها ترى أن على البنك أن يشتري ما يحتاج إليه من سيولة، فباستطاعته أن يقترض من السوق النقدية لمواجهة طالبي القروض مادام يتقاضى ثمنا يتجاوز ما دفعه على اقتراضاته ويحقق له الأرباح.

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

يتمثل الهدف من معالجة هذا العنوان في الإجابة على السؤالين التاليين: من أين يستمد البنك التجاري موارده؟ وكيف وفيما يتم استخدام هذه الموارد؟ وهذا كمدخل للإحاطة بمجموعة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية أثناء مزاولتها لنشاطها. وكإجابة على هذه الأسئلة نقول أنه يمكن التعرف على موارد البنك التجاري واستخداماته لهذه الموارد من خلال دراسة عناصر الخصوم والأصول في ميزانيته، ومن المعروف أن ميزانية البنك كأي مؤسسة أخرى تصور مركزه المالي في تاريخ معين. فالخصوم تمثل القيم التي يلتزم بها البنك والأصول تمثل موجوداته أو حقوقه التي تعادل قيمتها الدفترية التزاماته في التاريخ المعين ذاته. وتمثل التزامات البنك بعناصرها المختلفة الموارد التي حصل عليها من مصادر مختلفة، كما تمثل الحقوق المقابلة أوجه الاستخدام المختلفة التي تقابل هذه الموارد.

أولا: الخصوم (موارد البنك التجاري)

يمثل هذا الجانب مصادر الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري لتمويل أنشطته المختلفة التي يحقق من خلالها الأرباح التي يسعى إلى تعظيمها لإرضاء حملة الأسهم وتعزيز مركزه المالي. ويتم، على أساس مصدر الالتزام، تصنيف خصوم البنك التجاري أو التزاماته إلى مجموعتين، الأولى يطلق عليها الموارد الذاتية لأنها

تمثل التزامات البنك قبل أصحاب رأسماله، والثانية يطلق عليها الموارد الخارجية لأنها تمثل التزامات البنك قبل الغير[1].

1. **الموارد الذاتية:** وتشمل رأس المال المدفوع وما يستبقيه البنك من نتائج نشاطه في شكل مخصصات، احتياطيات وأرباح محتجزة.

أ. **رأس المال المدفوع:** يمثل مساهمة أصحاب المشروع في إنشاء البنك التجاري وأي إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة، ولا يمثل إلا جزءا ضئيلا من الموارد المالية التي يمكن للبنك أن يستخدمها في مزاولة نشاطه، ومع ذلك فهو مؤشر عن متانة المركز المالي للبنك وأساس الثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية ويرجع ذلك للأسباب الآتية[2]:

- إن إظهار مقدار ما أسهم به أصحاب البنك من أموال يعمل على خلق وزيادة ثقة العملاء في البنك التجاري في بداية عمله وهو عامل مهم لاطمئنانهم على ودائعهم؛
- يستخدم رأس المال المدفوع في تهيئة ظروف العمل المناسب للبنك من مبان وأثاث ودفع مرتبات الموظفين والدعاية والإعلان وذلك لحين اشتهار البنك في السوق وتزايد حجم معاملاته؛
- يضطر البنك التجاري في بداية عمله إلى تقديم القروض من أمواله الخاصة لحين كسب ثقة المودعين؛
- يستخدم البنك رأس المال المدفوع لتغطية جزء من الاستثمارات طويلة الأجل التي يضطر البنك إلى الدخول فيها والتي لا يستطيع أن يقوم بتغطيتها كاملة من الودائع التي تكون تحت الطلب أو لآجال قصيرة؛
- يستخدم البنك رأس المال المدفوع لتغطية ما قد يتعرض له من خسائر خلال مزاولته لنشاطه.

ب. **الاحتياطيات:** تقتطع الاحتياطيات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت تكوين الاحتياطي. والاحتياطيات وهي بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية وأنها من طبيعة رأس المال نفسها بمعنى أنه كلما زادت الاحتياطيات زاد ضمان وثقة المودعين في البنك للأسباب التي ذكرت في رأس المال المدفوع وهي على نوعين خاصة وقانونية[3].

- **الاحتياطي الخاص:** وهو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون وهذا بهدف تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة المتعاملين والجمهور أو من أجل تلافي كل خسارة في قيمة أصول البنك.

---

[1] صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص: 127.

[2] علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، 2003-2004، ص ص: (74-75).

[3] محمد عبدالفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص: 38.

- **الاحتياطي القانوني:** وهو احتياطي يفرضه القانون وينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال والقصد من تكوينه هو الوقاية ضد كل خسارة قد تنتج عن عمليات البنك.

ج. **المخصصات:** ويقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها للنتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية. وتكون هذه المخصصات في العادة لجعل القيمة الدفترية للأصول مساوية للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول. ومن أمثلة ذلك، مخصصات الديون المشكوك فيها، مخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية ومخصصات اهتلاك الأصول الثابتة[1].

د. **الأرباح غير موزعة:** وتمثل الفارق بين الأرباح التي حققها البنك في سنة معينة، والأرباح التي وزعها بالفعل على مساهميه. وهو بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يحققه البنك من أرباح غير موزعة، تمهيدا لتوجيهها إلى غاياتها النهائية، سواء كانت توزيعات على المساهمين أو تدعيما للاحتياطي أو تغطية للخسارة[2].

وما يمكن الإشارة إليه، أنه إذا ما نظرنا إلى الأهمية النسبية للموارد الذاتية للبنوك التجارية، نجدها ضئيلة بالنسبة لمواردها الكلية، الأمر الذي يؤكد ضآلة أهميتها كمصدر لتمويل استخدامات هذه البنوك. كما أن هذا يعكس تأثير البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي في المجتمع والذي يمكن قياسه بحجم التسهيلات التي تمنحها والاستثمارات التي تقوم بها، والذي يفوق بكثير ذلك التأثير المستمد من مواردها الذاتية.

هذا ويلاحظ أن موارد البنك الذاتية تستخدم في الأغراض التالية[3]:

- رأس مال البنك ضروري لبداية عمل البنك؛
- رأس المال والاحتياطي يشكلان ضمانا ضد خسائر البنك في أول عهده؛
- أموال البنك الذاتية تساعد على كسب ثقة العملاء؛
- قياس يقيس به المالكون مقدار ما يملكون من ثروة مستثمرة في ذلك البنك.

2. **الموارد غير الذاتية:** وهي الموارد المالية التي يحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين وهي تمثل التزامات للغير. وتنصرف كلمة الغير إلى أي شخص طبيعي أو اعتباري يلتزم قبله البنك "بحق نقدي". ويكون هذا الحق النقدي في شكل وديعة أو قرض[4].

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص: 39.
[2] أسامة كامل وعبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص: 110.
[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، نفس المرجع، ص: 40.
[4] صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص: 129.

أ. **الودائع**: تمثل الودائع أهم مصدر لموارد البنوك التجارية وهي تعبر عن حقوق المدعين قبل البنك نتيجة للقيام بعملية الإيداع الحقيقي أو الائتماني. والإيداع الحقيقي يشمل إيداعات العملاء المباشرة من مدخراتهم، أما الإيداع الائتماني أو المشتق فيشمل الودائع التي تخلقها البنوك التجارية في مجموعها وهي أكثر بكثير جدا من الودائع الأصلية. فالوديعة الائتمانية لبنك ما قد يكون مصدرها وديعة أصلية أو وديعة ائتمانية في بنك أخر أو في نفس البنك عند تحويلها من المقترض صاحب الحساب المفتوح إلى أحد عملاء البنك. ويمكن تقسيم الودائع بصفة عامة إلى الأنواع التالية[1]:

- **الودائع الجارية أو تحت الطلب**: تظهر هذه الودائع في شكل حسابات جارية يحتفظ بها العملاء لدى البنوك التجارية، وهي قابلة للسحب مباشرة عند الطلب وبدون سابق إخطار من العميل. ويميل العملاء إلى الاحتفاظ بالودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية لعدة اعتبارات منها:
  - البنك مكان أمين لحفظ أموالهم وحمايتها من تعرضها للسرقة أو الضياع؛
  - سهولة الدفع بالشيكات بدلا من الدفع النقدي؛
  - البنك جهة منظمة يقوم بتنظيم الحسابات والرقابة عليها بحيث يقدم للعميل سجل كامل بإراداته ومسحوباته.

في العادة لا يقوم البنك التجاري بدفع أية فوائد على مثل هذه الودائع، بل على العكس من ذلك تحتسب البنوك لنفسها رسوما ضئيلة تحصلها من المودعين لتغطية بعض المصروفات الخاصة بالاحتفاظ وتسيير هذه الودائع.

- **الودائع لأجل**: وهي الودائع التي تحتوي على ما يودع بالبنوك التجارية لفترات زمنية معينة ولا يلتزم البنك بدفعها إلا بعد الميعاد المحدد من قبل. ومن وجهة نظر العميل فهي تمثل مدخرات يتم استثمارها لفترات معينة مقابل الحصول على عائد مضمون يتمثل في الفائدة، ولا يمكن له السحب من هذه الوديعة إلا بعد انقضاء الفترة المتفق عليها.
- **الودائع بإخطار**: وهي عبارة عن أموال مودعة لدى البنك التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع.

[1] سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، النسر الذهبي للطباعة، الطبعة الثانية، مصر، 2004، ص: 344.

- **الودائع الادخارية:** وتسمى أيضا ودائع التوفير، وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبار السيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت.
- **الودائع المجمدة:** تمثل مبالغ يودعها العملاء كغطاء لعمليات مصرفية تقوم البنوك بها لحسابهم، كالتغطية على عمليات الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان والكفالة. ومن الواضح أن تجميد هذه المبالغ يعطي للبنك فرصة استغلالها وذلك على ضوء الظروف والعوامل التي تحكم مدة بقائها مجمدة لديه.

ب. **شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع:** وهي عبارة عن التزامات أو ذمم على البنك، يكون البنك ملزما بتسديدها عند تاريخ استحقاقها[1].

ج. **المستحق للبنوك الأخرى:** يمثل هذا المورد التزامات على البنك التجاري قبل البنوك الأخرى، كما أنه يمثل أحد مصادر التمويل التي يلجأ إليها البنك لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الأفراد على نقود الودائع. ويعتبر لجوء البنك إلى مثل هذا الاقتراض طارئا سرعان ما يزول بزوال الأسباب الداعية له[2].

د. **الاقتراض من البنك المركزي:** البنك المركزي هو بنك البنوك وهو المُقرِض الأخير للبنوك التجارية عند احتياجها إلى أموال سائلة لمواجهة الطلب المتزايد لأسباب متنوعة مثل العوامل الموسمية. غير أن البنك المركزي لا يعطي البنوك التجارية حق الاقتراض في أي وقت وبدون ضوابط، بل أنه يقوم بدراسة طلبات القروض حتى يتسنى له الاقتناع بتصرفات البنك التجاري ووجاهة احتياجه ومعرفة مدى انضباطه وتنفيذه للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي[3].

ثانيا: الأصول (استخدامات البنك التجاري)

يمثل هذا الجانب استخدامات الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من مصادر التمويل المختلفة والتي تحكم طبيعتها النقدية نوع ونمط توزيع هذه الاستخدامات، كما يلاحظ أن قيد التوفيق بين عاملي الربحية والسيولة يفرض على البنك التجاري نمطا معينا لهيكل الاستخدامات ينشد معه تحقيق أعلى معدل ممكن للربح مع المحافظة على أنسب مركز سيولة إلى جانب تخفيض مستوى المخاطرة إلى حدوده الدنيا الممكنة. فهدف تحقيق الربح بالنسبة للبنك التجاري يدفعه إلى عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر

[1] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 276.
[2] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 54.
[3] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص: 346.

عائدا، بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة والتي يمكن تقسيمها على حسب درجة سيولتها إلى[1]:

1. **الأرصدة النقدية الحاضرة:** ويطلق عليها السيولة من الدرجة الأولى، ويمثلها من أصول البنك النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه، والتي تأخذ شكل الأوراق النقدية، وذلك بالإضافة إلى ما يزيد من أرصدة البنك المودعة لدى البنك المركزي عن حد الرصيد الدائن الذي يلتزم بالاحتفاظ به لديه، والودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها البنك لدى البنوك التجارية الأخرى، وأخيرا الشيكات تحت التحصيل من هذه البنوك لصالح البنك.
2. **مجموعة الأصول التي تغلب عليها سمة السيولة:** يطلق عليها السيولة من الدرجة الثانية، وهي نوعيات من التوظيف قصير الأجل ذات سيولة مرتفعة، حيث يمكن تحويلها إلى نقدية في أسرع وقت وبأقل جهد ونفقة ممكنة. وهي تحقق هدفا مزدوجا: السيولة المرتفعة لضمان السداد والاسترداد من جهة، وتحقيق العائد من الاستغلال من جهة أخرى، ومن أمثلة تلك الأصول أذونات الخزانة والأوراق الحكومية قصيرة الأجل، والأوراق التجارية المخصومة، والقبولات المصرفية.
3. **القروض:** النشاط الرئيسي للبنك التجاري هو منح القروض أو الائتمان. أما الأولوية المعطاة للسيولة من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، فالمقصود منها عملية توظيف بسيط، ذات عائد متواضع، تضمن للبنك إمكانية السداد ومواجهة طلبات السحب. أما في حال القروض، فالأمر يتعلق بتوظيف حقيقي، يحقق عائدا مناسبا ولكنه في الوقت نفسه يمثل خطورة معينة. فالقروض التي يمنحها البنك لعملائه يحصل في مقابلها على سعر فائدة مجزي يحتسب على أساس مدة وطبيعة وقيمة القرض، كما تكون هذه القروض في شكل نقود قانونية، ضمان، اعتمادات مستندية ...إلخ.
4. **الاستثمارات (محفظة الأوراق المالية):** يخصص البنك نسبة معينة من أمواله لتوظيفها في شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة يصعب تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى، حيث تحتاج إلى الوقت والجهد وتكون عرضة للتقلبات في القيمة وهي تنطوي على احتمالات الخسارة والربح. وتمثل توظيفات طويلة الأجل.
5. **الأصول الثابتة:** هذه الأصول وإن كانت عقيمة في حد ذاتها، إلا أنها تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه، وتتمثل الأصول الثابتة في المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه، والأدوات والمعدات التي يستخدمها، بالإضافة إلى بعض الأصول الأخرى التي لها صلة وثيقة بعمليات الإقراض، مثل مخازن

[1] أسامة كامل وعبد الغني حامد، مرجع سابق، ص: 114.

البنك التي يحتفظ بها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون بحوزته. وتعتبر الأصول الثابتة من أقل الأصول سيولة ومعظمها لا يمكن تصفيتها إلا في حالة تصفية البنك[1].

ثالثا: الاستخدامات ومشكلة السيولة في البنوك التجارية

يسعى البنك التجاري ككل مؤسسة تجارية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وذلك من خلال ما يقدمه من خدمات بنكية ومنح للائتمان، وهذا الدافع يدعوه بطبيعة الحال للتوسع في استخدام أمواله فيما يدر عليه أكبر الأرباح الممكنة. غير أن مسعاه هذا ليس مطلقا ولا يستطيع أن يتمادى في هذا الاتجاه، لأنه مقيد بحدود إذا تخطاها فإنه يهدد كيانه المالي ويهدم الهدف الذي يصبو إلى تحقيقه. فتوسع البنك في توظيفاته يجعله يوسع من حجم التزاماته اتجاه مودعيه، فهو يحقق أرباحه من خلال استخدامه لأموال الغير في عمليات التوظيف والإقراض وبالتالي يتحتم عليه أن يكون على استعداد دائم لتوفير نقد حاضر (سيولة) بمقدار كاف لمواجهة الطلبات المحتملة لدائنيه من المودعين في أي وقت.

إلا أن أهم ما يميز البنك التجاري عن غيره من المؤسسات التجارية، هو تعامله بأموال الآخرين أساسا، وذلك باعتباره وسيط مالي بين المودعين والمقترضين، وهو الأمر الذي تؤكده أهمية الودائع في موارده، وأهمية القروض في استخداماته، والذي يؤكده كذلك انخفاض مقدار موارده الذاتية وبالذات رؤوس أمواله قياسا بالأموال المتاحة للاستثمار. وبما أن معظم موارده تعود للآخرين، والتي تمثلها الودائع وأنه ملزم بإعادتها إليهم وبالذات حين الطلب، أو في مواعيد استحقاقها خاصة وأنه يدفع فوائد مقابل ودائع التوفير وودائع الأجل، فإنه يكون من الضرورة أن يتجه نحو استخدام أقصى قدر ممكن من الأموال المودعة في مختلف عملياته الإقراضية أساسا، إذ أنه كلما توسع في هذا الاستخدام لأموال الغير، فإنه يحقق ربحًا أكبر، خاصة وأن الفوائد على قروضه تفوق الفوائد التي يدفعها مقابل الودائع، وهو ما يضمن له تحقيق ربح نتيجة استخدام الودائع لديه في عملياته الإقراضية[2].

إن اندفاع البنك التجاري في تيار الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح يمكن أن يهدد مركزه من ناحية السيولة ويؤثر بطبيعة الحال على مقدرته على مقابلة كل طلبات السحب للودائع. والسيولة تقاس بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قبل المودعين والمقترضين في الوقت المناسب، وفي هذا الصدد، تشير نظرية إمكانية التحول (التبديل) إلى أن السيولة تعتمد في الأساس على مدى إمكانية تحويل جزء من أصول البنك إلى نقدية بسرعة، ودون التعرض لخسائر رأسمالية من جراء ذلك[3].

[1] عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مجدلاوي، عمان، 1999، ص: 260.
[2] فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديثة وجدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص: 343.
[3] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص: 20.

من هنا يتضح أن الربحية والسيولة قوتين تسيران في اتجاهين متضادين، بحيث إذا زادت إحداهما كانت على حساب الأخرى. فلو غالى البنك في السعي وراء الربح أضعف مركزه من حيث السيولة، كما أنه لو غالى في احتفاظه بالسيولة، أي احتفظ بمقدار من الاحتياطي النقدي أكبر من ذلك المقدار الذي تقتضيه الأحوال والتجارب العملية، فإن شدة تحفظه تفوت عليه فرص التوظيف والاستثمار التي تدر عليه أرباحا[1].

وعلى هذا الأساس، يتعين على البنك أن يوظف جزءا من أصوله في وجوه تعود عليه بدخل أي يمتلك أصولا مربحة، كما يجب عليه أن يمتلك أصولا سائلة لمواجهة طلبات السحب النقدي المعتادة التي تقدم إليه يوميا، وبذلك فهو يتحمل مسؤولية مزدوجة اتجاه المودعين لديه من جهة واتجاه المساهمين فيه من جهة أخرى، ولا يوجد أمامه من سبيل سوى محاولة التوفيق بقدر المستطاع ما بين اعتباري السيولة والربحية وذلك بإقامة توازن حكيم بين أصوله السائلة وأصوله المربحة، بحيث توجد لديه أصول سائلة بالقدر الذي يكفي لمواجهة طلبات السحب النقدي اليومية المحتملة وفي الوقت ذاته توجد لديه أصول مربحة بالقدر الكافي لتحقيق ربح يفي باحتياجات البنك المختلفة[2].

[1] صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص: 111.
[2] سيد طه بدوي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004-2005، ص: 170.

المبحث الأول: البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية المحرك الرئيسي لدواليب النشاط الاقتصادي وعجلة التنمية بسب اتصالها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها، فهي تقوم بدور هام في الحياة الاقتصادية المعاصرة من خلال ما تقوم به من حفظ للأموال وحشد لموارد المجتمع المالية وسد لحاجات البلد من مختلف أنواع الائتمان المتفاوتة الآجال وضمان وسائل التدفق المالي، لذا وبهدف الإحاطة بمضامين عمل البنوك التجارية وإبراز أهمية هذا العمل في الوساطة المالية ارتأينا أن نتطرق في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم والأساسيات التي ترتبط بالبنوك التجارية من خلال معالجة العناوين التالية:

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية، تزاول الأعمال المصرفية والاستثمارية في ميادين التجارة والصناعة والزراعة، وتعتبر إحدى مكونات النظام الاقتصادي لحاجة هذا الأخير لعملية تحويل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين.

أولا: نشأة البنوك وتطورها

أصل كلمة بنك Banque هو الكلمة الإيطالية Banco وتعني مصطبة Banc وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات Comptoir، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[1].

وعلى هذا الأساس، فإن البنوك لم تنشأ في بداياتها على صورتها الراهنة ولم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم على ما هي عليه اليوم وإنما كانت هذه النشأة وليدة تطور طويل قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة. فالبنوك الحديثة نشأت كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية على مر السنين، ولعل الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب. فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال. وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ. وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة، فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة. وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2011، ص: 24.

للبنوك وهي الائتمان أو الإقراض، أما خلق النقود فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ (بدلا من الذهب الحقيقي) ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون، كما دلتهم على ذلك تجارهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ[1].

ولعل أول بنك قام كان في البندقية عام 1157م، ثم توالى ظهور البنوك بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609م وبنك انجلترا عام 1694م وبنك فرنسا عام 1800م[2].

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع بمهمة تلقي الودائع القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بشكل أساسي في الائتمان قصير الأجل، ولهذا يطلق عليها اسم بنوك الودائع، حيث تقوم بقبول الودائع وخلقها وتلعب دورا هاما في التأثير على عرض النقود عن طريق هذه العملية. ولا تعتبر بنوكا تجارية ما لم تتميز بقبول الودائع تحت الطلب أو إذا انحصر نشاطها الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان الطويل الأجل[3].

كما تعرف البنوك التجارية كذلك على أنها إحدى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح. وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها، إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات كما أن على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين مؤسسات الأعمال والأفراد، وذلك بالإضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان[4].

وما يمكن قوله أنه بالرغم من تعدد واختلاف تعاريف البنوك التجارية إلا أن معظمها يخلص إلى أنها مؤسسات مالية ائتمانية تقوم بدور الوساطة بين أصحاب الفوائض المالية وأولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال، إذ تطلع أساسا بتلقي ودائع قابلة للسحب لدى الطلب أو لأجل والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير ومتوسط الأجل بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح.

[1] زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2003، ص: 11.
[2] جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص: 122.
[3] عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 111.
[4] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص: 14.

ثالثا: أهمية البنوك التجارية

تتجلى أهمية البنوك التجارية من خلال دور الوساطة الذي تقوم به، فهي تعمل على تعبئة الأموال وضخها في مجالات استثمارية متعددة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعمل على تمويلها من خلال الائتمان المقدم للمؤسسات الناشطة فيها، وتسعى هذه المؤسسات بدورها هي الأخرى، إلى تقديم خدمات متميزة تضمن بقاءها ونموها وتعزيز مراكزها التنافسية. وكذلك تظهر أهمية البنوك التجارية في العصر الحديث من خلال قدرتها على تجميع أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة. وقد حقق هذان العنصران ما يلي[1]:

- بدون وساطة البنوك التجارية، يتعين على صاحب الفائض المالي أن يجد المستثمر (صاحب العجز) الذي تتوافق رغباته معه والعكس صحيح (المبلغ، المدة والشروط الملائمة للاثنين)؛
- بدون وساطة البنوك التجارية تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛
- نظرا للأرصدة الضخمة المجمعة، يمكن للبنوك التجارية أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛
- إن وساطة البنوك التجارية تزيد من سيولة الاقتصاد؛
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك التجارية فإنها توزع المخاطر، مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية؛
- بتقديم أصول مالية متنوعة للمستثمرين وبعائد مختلف وشروط مختلفة فإنها، تستوعب كل الرغبات وتستجيب لها.

كما تبرز أهمية البنوك التجارية كذلك، من خلال تأثيرها على العرض الكلي للنقود، فهي لا تقبل الودائع فقط بل تقوم بإنشائها أيضا، وهي بذلك أكبر الوسطاء الماليين تأثيرا على الاقتصاد، الأمر الذي جعل منها هدفا للسياسات النقدية، ومحل تركيز من طرف البنك المركزي الذي يتولى تنفيذ السياسات ومراقبة البنوك[2].

إلى جانب ما تقدم من أهمية بالغة للبنوك التجارية، فإنها تساهم كذلك بشكل فعال في تحقيق نمو اقتصادي ناتج عن تفاعل هذه البنوك والمتعاملين معها، حيث أنها تعمل على تسهيل معاملات التجار والمستثمرين، وتوظيف أعداد كبيرة من الموظفين فيها، وفي المؤسسات المستفيدة من خدماتها. كما أنها تسهم بشكل كبير في زيادة إنتاجية وربحية المؤسسات المتعاملة معها وهو ما ينعكس بالضرورة على زيادة القيمة السوقية لأسهم ملاك تلك المؤسسات وزيادة الناتج الوطني الإجمالي للدولة.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص: 19.
[2] عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص: 112.

رابعا: سمات عمل البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال وتتعلق هذه السمات بالربحية، السيولة والأمان. وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها هذه البنوك والتي تتمثل في قبول الودائع، تقديم الائتمان وأخيرا الاستثمار في الأوراق المالية.

كما يجب ملاحظة أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين، فإنه يجب أن يوازن بين العوامل الثلاثة (الربحية، السيولة والأمان) عند إقرار سياسة الاستثمار[1].

1. **الربحية:** يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.
2. **الأمان (الضمان):** من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فإن البنوك التجارية لا بد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها عملية التمويل.
3. **السيولة:** تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال –قصيرة الأجل- التي يقدمها المودعون، كما أن جزءا كبيرا من الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب الأموال. معنى ذلك أن البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون –قصيرة الأجل- ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة، حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص: 24.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك التجارية والنظريات المفسرة لنشاطها

تسعى البنوك التجارية من خلال أدائها لوظائفها الأساسية إلى تحقيق جملة من الأهداف التي من شأنها أن تعزز من مكانتها ودورها وتزيد من ثقة المتعاملين معها.

أولا: أهداف البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح من خلال تقديم خدماتها المصرفية ومنحها للائتمان. وهي غالبا ما تكون في شكل شركات مساهمة تسعى إلى تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي إلى تعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كليهما معا[1].

من هنا يتضح أن للبنك هدف وحيد هو تحقيق أقصى عائد للملاك، أما الاحتفاظ بقدر ملائم من الأموال السائلة (السيولة) وتجنب الاستثمارات التي يمكن أن يتعرض بسببها لمخاطر رأسمالية قد تلتهم أموال الملاك وتمتد لأموال المودعين (الأمان) فلا تخرج عن كونها قيود على تحقيق هذا الهدف الرئيسي[2].

وعلى هذا الأساس، نجد أن سعي البنوك التجارية وراء تعظيم ربحيتها من خلال التوسع في منح الائتمان يكون مقيدا بعدم الإخلال بمركزها المالي من خلال توفير السيولة للمودعين وكذا ضمان أكبر قدر ممكن من الأمان لهم، وبالتالي يلعب هذا البرنامج الثلاثي الأبعاد (ربحية، سيولة وأمان) دورا هاما في تشكيل سياسات البنوك التجارية في مجالي جذب الودائع وتقديم الائتمان.

ثانيا: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بممارسة نشاطها عن طريق تأدية العديد من الأعمال والوظائف المصرفية والتي يصعب تحديدها وحصرها بسبب التعدد والتنوع والتطور المستمر فيها إلا أنه بحسب التطور الزمني يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف كلاسيكية وأخرى حديثة[3].

1. **الوظائف الكلاسيكية:** تقوم البنوك التجارية بجملة من الوظائف الأساسية تتمثل أهمها فيما يلي[4]:

أ. **قبول الودائع وتنمية الادخار:** تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات، والتي تدفع عند الطلب أو بعد إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد. كما تعمل على تطوير وسائل جذب هذه الودائع من خلال نشر وتنمية الوعي الادخاري وحث الأفراد والهيئات على الادخار.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص: 19،
[2] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، مصر، 1996، ص: 23.
[3] جميل سالم الزيدانين، مرجع سابق، ص: 129.
[4] أسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص: 148.

ب. **تشغيل موارد البنك:** على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيتها وأمانها.

ج. **تقديم الخدمات المصرفية:** والمرتبطة أساسا بالوظيفتين السابقتين والمتمثلة في فتح الحسابات التي تتضمن جميع أو معظم المعاملات بين البنك والعميل والتي نذكر منها:

- تحصيل وخصم الأوراق التجارية؛
- إصدار خطابات الضمان للعملاء؛
- القيام بأعمال الاعتمادات المستندية لصالح العملاء؛
- شراء وبيع العملة الأجنبية؛
- خدمة الأمانات وتأجير الخزائن؛
- ...الخ.

2. **الوظائف الحديثة:** هي تلك الوظائف التي ظهرت نتيجة للتطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية المحيطة والتي جعلت البنوك التجارية تطلع بوظائف كل من البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار، فضلا عن تقديم الخدمات المتنوعة المستحدثة، ومن أمثلة الأنشطة غير التقليدية التي تقوم بها ما يلي[1]:

أ. **الخدمات المصرفية الاستثمارية:** والتي تتضمن ثلاث وظائف أساسية وتتعلق بخدمات تغطية الإصدارات الجديدة، خدمات تسويق المنتجات المالية بالإضافة إلى تقديم خدمات الاستشارات المالية، وإنشاء المشاريع الاستثمارية وتمويلها ومتابعتها إدارياً.

ب. **القيام بالعمليات خارج الميزانية:** وتتمثل هذه العمليات في فتح الاعتمادات المستندية وتقديم خطابات الضمان بالإضافة إلى التعامل في المشتقات المالية.

ج. **خدمات وحدات الترست Trust:** وتعني شراء وبيع الأوراق المالية لصالح الغير وكذا متابعتها وتسيير محافظ الأوراق المالية وتقديم الاستشارة في هذا المجال. وتتم إدارة تلك العمليات في ظل نظام متكامل للمعلومات وباستخدام خبراء متخصصين في عمليات الاستثمار والهندسة المالية.

د. **إنشاء صناديق الاستثمار وشركات رأس المال المخاطر:** تقوم شركات رأس المال المخاطر بتقديم الدعم المالي والفني اللازمين للمشروعات الواعدة التي تعمل في مجالات استثمارية عالية المخاطر، أملا في جني أرباح رأسمالية ذات معدل مرتفع في الأجلين المتوسط والطويل، هذا فضلا عن تقديم الاستثمارات المالية اللازمة للمشروعات القائمة التي تواجه صعوبات خاصة وتتوافر لديها إمكانيات ذاتية لاستعادة نموها، ولكنها في حاجة إلى إعادة هيكلة مالية مما يساعد على إعادة ترتيب أوضاع المشروع المتعثر.

[1] عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص ص: (168-170).

ه. **تقديم التمويل التأجيري (leasing)**: يعتبر التمويل التأجيري من عناصر دفع التنمية الاقتصادية، ووسيلة جديدة لتمويل المشروعات التي تعاني من صعوبات مالية. ويمكن للبنوك المساهمة في نشاط التمويل التأجيري* من خلال المشاركة في تأسيس شركات التمويل التأجيري أو القيام بإعداد الدراسات اللازمة لهذا النوع من التمويل، كذلك القيام بدور المستشار المالي والاقتصادي لأي من الأطراف المشاركة، فضلا عن القيام بعمليات الترويج لصفقات التمويل التأجيري.

و. **القيام بعمليات Factoring وForfaiting**: تعتبر هذه العمليات من أهم عمليات الوساطة المالية التي تقدمها البنوك، حيث تنصب على تقديم مجموعة من الخدمات من خلال تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات، فيقوم البنك بشراء الذمم المدينة سواء كانت كمبيالات، سندات إذنية، فواتير ...الخ، الموجودة لدى المؤسسات الصناعية والتجارية التي تتراوح مدتها ما بين 30 يوما و120 يوما، والتي تتوقع هذه المؤسسات تحصيلها من مدينيها خلال السنة المالية، وذلك بهدف توفير سيولة نقدية لها، دون الحاجة لانتظار تواريخ استحقاقها، على أن تقوم البنوك المقدمة لهذه الخدمة بتحصيل تلك الحقوق عند حلول تاريخ الاستحقاق.

ز. **المساهمة في تنشيط سوق الأوراق المالية**: وذلك بقيام البنك بالمساهمة في إنشاء الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية ودعمها والعمل على تطويرها. والقيام بتدوير محافظ الأوراق المالية لصالحها وإدارة محافظ الأوراق المالية لصالح عملائها.

ح. **إدارة ممتلكات وتركات العملاء**: يوصي بعض العملاء البنوك بإدارة أعمالهم وممتلكاتهم لأولادهم القصر بعد وفاتهم إلى أن يبلغوا سن الرشد، محددين للبنك مجالات استثمار تلك الأموال وكيفية التصرف بالعوائد، وقد يتم ذلك أثناء حياة العميل ليريح نفسه من عناء الاستثمار وليستفيد من خبرة البنك في هذا المجال.

ط. **بيع الخدمات التأمينية**: تقوم بعض البنوك ببيع خدمات التأمين مثلها مثل شركات التأمين، وتكون هذه الخدمات أساسا مرتبطة ببعض الخدمات المصرفية المقدمة للعميل لتظهر في شكل حزمة أو خدمة متكاملة.

* يمكن للمشروع أن يحصل، عن طريق التمويل التأجيري، على المعدات والآلات اللازمة له دون أن يضطر إلى دفع كامل ثمنها، إنما يدفع أقساط الإيجار المستحقة عنها للشركات المتخصصة في تأجيرها، وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمشروع حق الخيار بين شراء الآلة أو إعادة استئجارها لمدة أخرى أو إرجاعها لأصحابها.

ثالثا: النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية:

يقصد بالنظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية إعطاء وصف تجريدي لما تفعله البنوك التجارية تبريرا لاختياراتها وسلوكها وتطور عملياتها[1].

1. **نظرية القروض التجارية:** هي نظرية متأثرة بالتقاليد الأنجلوساكسونية وبأفكار "آدم سميث" التي ترى بأن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في استخداماتها على المدة القصيرة والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق والمعاملات التجارية التي تتميز بدورة قصيرة لرأس المال. إن الأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية هو أن معظم موارد البنك التجاري تأتي من الودائع تحت الطلب أو قصيرة الأجل، وأن دواعي الحيطة والسلامة للحفاظ على هذه الودائع تتطلب اقتصار استخدامات البنك واستثماراته في عمليات قصيرة الأجل يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة ومن ثم يحظر على البنك استثمار الودائع في الإقراض متوسط أو طويل الأجل، أو المساهمة في تأسيس المشروعات الجديدة أو المشاركة في رأسمال المشروعات القائمة. وبالتالي تكتسي البنوك التجارية طبيعتها التجارية والمتعلقة أساسا بتمويل رأس المال المتداول الذي يوجه إلى أغراض الإنتاج الحقيقي المتعلقة بإنتاج السلع وبحركة تداول البضاعة ومن هنا جاء اسمها القروض التجارية. كما تقوم هذه النظرية على فكرة مفادها أن القرض لا بد أن يتضمن إمكانية السداد في المدة المقررة وبأسرع وقت، وهذا يحقق ثبات وتدعيم المركز المالي للبنك، يضمن حقوق المودعين وأخيرا يحقق أكبر قدر من الأرباح.
2. **نظرية التبديل:** هي تطور للنظرية الأولى وتمثل صورة أكثر عمومية، تهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول وما تعبر عنه من عمليات، وحسب هذه النظرية فإن البنك التجاري عندما يقوم بعمليات عديدة من قروض قصيرة واستثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة أوراقه المالية ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم، فإن مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل والقدرة على بيع الأوراق وإعادة خصم بعض الأوراق الخاصة أو تسييل بعض الأصول للمحافظة على سيولته وتدعيم مركزه المالي، وهذه المرونة في التمويل والتبديل تتوقف على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك.
3. **نظرية الدخل المتوقع:** تختلف هذه النظرية عن نظرية القروض التجارية من حيث تشجيعها للقروض الطويلة الأجل وغير المتعلقة بالتمويل الجاري، وتبدأ هذه النظرية تحليلها بانتقاد نظرية القروض التجارية (القروض القصيرة الأجل)، وخاصة فكرة "استمرار السيولة من خلال إمكانية السداد"، فليس هناك أية ضمانة في أن بعض القروض، وخاصة المتعلقة بتجارة السلع تحقق إمكانية السداد في المواعيد المقررة، وتحافظ بالتالي على مركز السيولة للبنك التجاري. فلا يمكن توفر ضمان مؤكد لبيع السلع، ناهيك عن

[1] مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص ص: (94-97).

مخاطر الإفلاس، وتقلبات الأسعار، وغيرها من العوامل التي تؤثر في إمكانية السداد واسترداد قيمة القرض. وعليه فالأمر الهام في هذه النظرية، هو أن منح الائتمان أو القروض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية، ومقدار الدخل المتوقع.

4. **نظرية إدارة الخصوم:** تختلف هذه النظرية عن النظريات السابقة من حيث أن الأخيرة تركز الاهتمام في تبرير نشاط البنوك التجارية على جانب الأصول، أما هذه النظرية، فإلى جانب اعترافها بأهمية جانب الأصول وطبيعته التكوينية في توفير واستمرارية السيولة في البنك، فإنها ترى في نفس الوقت أن هذه السيولة تعتمد على مصادر التغذية الرئيسية والأساسية، أي على الخصوم وبصفة خاصة الودائع. وترجع هذه النظرية حاجة البنك التجاري إلى السيولة إلى سببين: الأول هو مخاطر طلبات السحب من جانب المودعين، والثاني يتعلق برغبة البنك في توفير السيولة للاستجابة لرغبات طالبي القروض بمختلف أنواعها. فإذا ما تعرض البنك التجاري إلى طلبات للسحب من جانب المودعين، أو انخفاض في حجم الودائع، أو أن هناك طلبات عاجلة للقروض وتحتاج إلى سيولة، فإن الأعراف المصرفية التقليدية تحتم التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة وتحويلها إلى نقود، أما النظرية الحديثة فإنها ترى أن على البنك أن يشتري ما يحتاج إليه من سيولة، فباستطاعته أن يقترض من السوق النقدية لمواجهة طالبي القروض مادام يتقاضى ثمنا يتجاوز ما دفعه على اقتراضاته ويحقق له الأرباح.

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

يتمثل الهدف من معالجة هذا العنوان في الإجابة على السؤالين التاليين: من أين يستمد البنك التجاري موارده؟ وكيف وفيما يتم استخدام هذه الموارد؟ وهذا كمدخل للإحاطة بمجموعة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية أثناء مزاولتها لنشاطها. وكإجابة على هذه الأسئلة نقول أنه يمكن التعرف على موارد البنك التجاري واستخداماته لهذه الموارد من خلال دراسة عناصر الخصوم والأصول في ميزانيته، ومن المعروف أن ميزانية البنك كأي مؤسسة أخرى تصور مركزه المالي في تاريخ معين. فالخصوم تمثل القيم التي يلتزم بها البنك والأصول تمثل موجوداته أو حقوقه التي تعادل قيمتها الدفترية التزاماته في التاريخ المعين ذاته. وتمثل التزامات البنك بعناصرها المختلفة الموارد التي حصل عليها من مصادر مختلفة، كما تمثل الحقوق المقابلة أوجه الاستخدام المختلفة التي تقابل هذه الموارد.

أولا: الخصوم (موارد البنك التجاري)

يمثل هذا الجانب مصادر الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري لتمويل أنشطته المختلفة التي يحقق من خلالها الأرباح التي يسعى إلى تعظيمها لإرضاء حملة الأسهم وتعزيز مركزه المالي. ويتم، على أساس مصدر الالتزام، تصنيف خصوم البنك التجاري أو التزاماته إلى مجموعتين، الأولى يطلق عليها الموارد الذاتية لأنها

تمثل التزامات البنك قبل أصحاب رأسماله، والثانية يطلق عليها الموارد الخارجية لأنها تمثل التزامات البنك قبل الغير[1].

1. **الموارد الذاتية:** وتشمل رأس المال المدفوع وما يستبقيه البنك من نتائج نشاطه في شكل مخصصات، احتياطيات وأرباح محتجزة.

أ. **رأس المال المدفوع:** يمثل مساهمة أصحاب المشروع في إنشاء البنك التجاري وأي إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة، ولا يمثل إلا جزءا ضئيلا من الموارد المالية التي يمكن للبنك أن يستخدمها في مزاولة نشاطه، ومع ذلك فهو مؤشر عن متانة المركز المالي للبنك وأساس الثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية ويرجع ذلك للأسباب الآتية[2]:

- إن إظهار مقدار ما أسهم به أصحاب البنك من أموال يعمل على خلق وزيادة ثقة العملاء في البنك التجاري في بداية عمله وهو عامل مهم لاطمئنانهم على ودائعهم؛
- يستخدم رأس المال المدفوع في تهيئة ظروف العمل المناسب للبنك من مبان وأثاث ودفع مرتبات الموظفين والدعاية والإعلان وذلك لحين اشتهار البنك في السوق وتزايد حجم معاملاته؛
- يضطر البنك التجاري في بداية عمله إلى تقديم القروض من أمواله الخاصة لحين كسب ثقة المودعين؛
- يستخدم البنك رأس المال المدفوع لتغطية جزء من الاستثمارات طويلة الأجل التي يضطر البنك إلى الدخول فيها والتي لا يستطيع أن يقوم بتغطيتها كاملة من الودائع التي تكون تحت الطلب أو لآجال قصيرة؛
- يستخدم البنك رأس المال المدفوع لتغطية ما قد يتعرض له من خسائر خلال مزاولته لنشاطه.

ب. **الاحتياطيات:** تقتطع الاحتياطيات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت تكوين الاحتياطي. والاحتياطيات وهي بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية وأنها من طبيعة رأس المال نفسها بمعنى أنه كلما زادت الاحتياطيات زاد ضمان وثقة المودعين في البنك للأسباب التي ذكرت في رأس المال المدفوع وهي على نوعين خاصة وقانونية[3].

- **الاحتياطي الخاص:** وهو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون وهذا بهدف تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة المتعاملين والجمهور أو من أجل تلافي كل خسارة في قيمة أصول البنك.

---

[1] صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص: 127.

[2] علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، 2003-2004، ص ص: (74-75).

[3] محمد عبدالفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص: 38.

- **الاحتياطي القانوني:** وهو احتياطي يفرضه القانون وينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال والقصد من تكوينه هو الوقاية ضد كل خسارة قد تنتج عن عمليات البنك.

ج. **المخصصات:** ويقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها للنتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية. وتكون هذه المخصصات في العادة لجعل القيمة الدفترية للأصول مساوية للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول. ومن أمثلة ذلك، مخصصات الديون المشكوك فيها، مخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية ومخصصات اهتلاك الأصول الثابتة[1].

د. **الأرباح غير موزعة:** وتمثل الفارق بين الأرباح التي حققها البنك في سنة معينة، والأرباح التي وزعها بالفعل على مساهميه. وهو بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يحققه البنك من أرباح غير موزعة، تمهيدا لتوجيهها إلى غاياتها النهائية، سواء كانت توزيعات على المساهمين أو تدعيما للاحتياطي أو تغطية للخسارة[2].

وما يمكن الإشارة إليه، أنه إذا ما نظرنا إلى الأهمية النسبية للموارد الذاتية للبنوك التجارية، نجدها ضئيلة بالنسبة لمواردها الكلية، الأمر الذي يؤكد ضآلة أهميتها كمصدر لتمويل استخدامات هذه البنوك. كما أن هذا يعكس تأثير البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي في المجتمع والذي يمكن قياسه بحجم التسهيلات التي تمنحها والاستثمارات التي تقوم بها، والذي يفوق بكثير ذلك التأثير المستمد من مواردها الذاتية.

هذا ويلاحظ أن موارد البنك الذاتية تستخدم في الأغراض التالية[3]:

- رأس مال البنك ضروري لبداية عمل البنك؛
- رأس المال والاحتياطي يشكلان ضمانا ضد خسائر البنك في أول عهده؛
- أموال البنك الذاتية تساعد على كسب ثقة العملاء؛
- قياس يقيس به المالكون مقدار ما يملكون من ثروة مستثمرة في ذلك البنك.

2. **الموارد غير الذاتية:** وهي الموارد المالية التي يحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين وهي تمثل التزامات للغير. وتنصرف كلمة الغير إلى أي شخص طبيعي أو اعتباري يلتزم قبله البنك "بحق نقدي". ويكون هذا الحق النقدي في شكل وديعة أو قرض[4].

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص: 39.
[2] أسامة كامل وعبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص: 110.
[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، نفس المرجع، ص: 40.
[4] صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص: 129.

أ. **الودائع**: تمثل الودائع أهم مصدر لموارد البنوك التجارية وهي تعبر عن حقوق المدعين قبل البنك نتيجة للقيام بعملية الإيداع الحقيقي أو الائتماني. والإيداع الحقيقي يشمل إيداعات العملاء المباشرة من مدخراتهم، أما الإيداع الائتماني أو المشتق فيشمل الودائع التي تخلقها البنوك التجارية في مجموعها وهي أكثر بكثير جدا من الودائع الأصلية. فالوديعة الائتمانية لبنك ما قد يكون مصدرها وديعة أصلية أو وديعة ائتمانية في بنك أخر أو في نفس البنك عند تحويلها من المقترض صاحب الحساب المفتوح إلى أحد عملاء البنك. ويمكن تقسيم الودائع بصفة عامة إلى الأنواع التالية[1]:

- **الودائع الجارية أو تحت الطلب**: تظهر هذه الودائع في شكل حسابات جارية يحتفظ بها العملاء لدى البنوك التجارية، وهي قابلة للسحب مباشرة عند الطلب وبدون سابق إخطار من العميل. ويميل العملاء إلى الاحتفاظ بالودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية لعدة اعتبارات منها:
  - البنك مكان أمين لحفظ أموالهم وحمايتها من تعرضها للسرقة أو الضياع؛
  - سهولة الدفع بالشيكات بدلا من الدفع النقدي؛
  - البنك جهة منظمة يقوم بتنظيم الحسابات والرقابة عليها بحيث يقدم للعميل سجل كامل بإراداته ومسحوباته.

في العادة لا يقوم البنك التجاري بدفع أية فوائد على مثل هذه الودائع، بل على العكس من ذلك تحتسب البنوك لنفسها رسوما ضئيلة تحصلها من المودعين لتغطية بعض المصروفات الخاصة بالاحتفاظ وتسيير هذه الودائع.

- **الودائع لأجل**: وهي الودائع التي تحتوي على ما يودع بالبنوك التجارية لفترات زمنية معينة ولا يلتزم البنك بدفعها إلا بعد الميعاد المحدد من قبل. ومن وجهة نظر العميل فهي تمثل مدخرات يتم استثمارها لفترات معينة مقابل الحصول على عائد مضمون يتمثل في الفائدة، ولا يمكن له السحب من هذه الوديعة إلا بعد انقضاء الفترة المتفق عليها.
- **الودائع بإخطار**: وهي عبارة عن أموال مودعة لدى البنك التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع.

[1] سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، النسر الذهبي للطباعة، الطبعة الثانية، مصر، 2004، ص: 344.

- **الودائع الادخارية:** وتسمى أيضا ودائع التوفير، وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبار السيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت.
- **الودائع المجمدة:** تمثل مبالغ يودعها العملاء كغطاء لعمليات مصرفية تقوم البنوك بها لحسابهم، كالتغطية على عمليات الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان والكفالة. ومن الواضح أن تجميد هذه المبالغ يعطي للبنك فرصة استغلالها وذلك على ضوء الظروف والعوامل التي تحكم مدة بقائها مجمدة لديه.

ب. **شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع:** وهي عبارة عن التزامات أو ذمم على البنك، يكون البنك ملزما بتسديدها عند تاريخ استحقاقها[1].

ج. **المستحق للبنوك الأخرى:** يمثل هذا المورد التزامات على البنك التجاري قبل البنوك الأخرى، كما أنه يمثل أحد مصادر التمويل التي يلجأ إليها البنك لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الأفراد على نقود الودائع. ويعتبر لجوء البنك إلى مثل هذا الاقتراض طارئا سرعان ما يزول بزوال الأسباب الداعية له[2].

د. **الاقتراض من البنك المركزي:** البنك المركزي هو بنك البنوك وهو المُقرِض الأخير للبنوك التجارية عند احتياجها إلى أموال سائلة لمواجهة الطلب المتزايد لأسباب متنوعة مثل العوامل الموسمية. غير أن البنك المركزي لا يعطي البنوك التجارية حق الاقتراض في أي وقت وبدون ضوابط، بل أنه يقوم بدراسة طلبات القروض حتى يتسنى له الاقتناع بتصرفات البنك التجاري ووجاهة احتياجه ومعرفة مدى انضباطه وتنفيذه للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي[3].

ثانيا: الأصول (استخدامات البنك التجاري)

يمثل هذا الجانب استخدامات الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من مصادر التمويل المختلفة والتي تحكم طبيعتها النقدية نوع ونمط توزيع هذه الاستخدامات، كما يلاحظ أن قيد التوفيق بين عاملي الربحية والسيولة يفرض على البنك التجاري نمطا معينا لهيكل الاستخدامات ينشد معه تحقيق أعلى معدل ممكن للربح مع المحافظة على أنسب مركز سيولة إلى جانب تخفيض مستوى المخاطرة إلى حدوده الدنيا الممكنة. فهدف تحقيق الربح بالنسبة للبنك التجاري يدفعه إلى عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر

[1] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 276.
[2] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 54.
[3] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص: 346.

عائدا، بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة والتي يمكن تقسيمها على حسب درجة سيولتها إلى[1]:

1. **الأرصدة النقدية الحاضرة:** ويطلق عليها السيولة من الدرجة الأولى، ويمثلها من أصول البنك النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه، والتي تأخذ شكل الأوراق النقدية، وذلك بالإضافة إلى ما يزيد من أرصدة البنك المودعة لدى البنك المركزي عن حد الرصيد الدائن الذي يلتزم بالاحتفاظ به لديه، والودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها البنك لدى البنوك التجارية الأخرى، وأخيرا الشيكات تحت التحصيل من هذه البنوك لصالح البنك.
2. **مجموعة الأصول التي تغلب عليها سمة السيولة:** يطلق عليها السيولة من الدرجة الثانية، وهي نوعيات من التوظيف قصير الأجل ذات سيولة مرتفعة، حيث يمكن تحويلها إلى نقدية في أسرع وقت وبأقل جهد ونفقة ممكنة. وهي تحقق هدفا مزدوجا: السيولة المرتفعة لضمان السداد والاسترداد من جهة، وتحقيق العائد من الاستغلال من جهة أخرى، ومن أمثلة تلك الأصول أذونات الخزانة والأوراق الحكومية قصيرة الأجل، والأوراق التجارية المخصومة، والقبولات المصرفية.
3. **القروض:** النشاط الرئيسي للبنك التجاري هو منح القروض أو الائتمان. أما الأولوية المعطاة للسيولة من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، فالمقصود منها عملية توظيف بسيط، ذات عائد متواضع، تضمن للبنك إمكانية السداد ومواجهة طلبات السحب. أما في حال القروض، فالأمر يتعلق بتوظيف حقيقي، يحقق عائدا مناسبا ولكنه في الوقت نفسه يمثل خطورة معينة. فالقروض التي يمنحها البنك لعملائه يحصل في مقابلها على سعر فائدة مجزي يحتسب على أساس مدة وطبيعة وقيمة القرض، كما تكون هذه القروض في شكل نقود قانونية، ضمان، اعتمادات مستندية ...إلخ.
4. **الاستثمارات (محفظة الأوراق المالية):** يخصص البنك نسبة معينة من أمواله لتوظيفها في شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة يصعب تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى، حيث تحتاج إلى الوقت والجهد وتكون عرضة للتقلبات في القيمة وهي تنطوي على احتمالات الخسارة والربح. وتمثل توظيفات طويلة الأجل.
5. **الأصول الثابتة:** هذه الأصول وإن كانت عقيمة في حد ذاتها، إلا أنها تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه، وتتمثل الأصول الثابتة في المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه، والأدوات والمعدات التي يستخدمها، بالإضافة إلى بعض الأصول الأخرى التي لها صلة وثيقة بعمليات الإقراض، مثل مخازن

[1] أسامة كامل وعبد الغني حامد، مرجع سابق، ص: 114.

البنك التي يحتفظ بها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون بحوزته. وتعتبر الأصول الثابتة من أقل الأصول سيولة ومعظمها لا يمكن تصفيتها إلا في حالة تصفية البنك[1].

ثالثا: الاستخدامات ومشكلة السيولة في البنوك التجارية

يسعى البنك التجاري ككل مؤسسة تجارية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وذلك من خلال ما يقدمه من خدمات بنكية ومنح للائتمان، وهذا الدافع يدعوه بطبيعة الحال للتوسع في استخدام أمواله فيما يدر عليه أكبر الأرباح الممكنة. غير أن مسعاه هذا ليس مطلقا ولا يستطيع أن يتمادى في هذا الاتجاه، لأنه مقيد بحدود إذا تخطاها فإنه يهدد كيانه المالي ويهدم الهدف الذي يصبو إلى تحقيقه. فتوسع البنك في توظيفاته يجعله يوسع من حجم التزاماته اتجاه مودعيه، فهو يحقق أرباحه من خلال استخدامه لأموال الغير في عمليات التوظيف والإقراض وبالتالي يتحتم عليه أن يكون على استعداد دائم لتوفير نقد حاضر (سيولة) بمقدار كاف لمواجهة الطلبات المحتملة لدائنيه من المودعين في أي وقت.

إلا أن أهم ما يميز البنك التجاري عن غيره من المؤسسات التجارية، هو تعامله بأموال الآخرين أساسا، وذلك باعتباره وسيط مالي بين المودعين والمقترضين، وهو الأمر الذي تؤكده أهمية الودائع في موارده، وأهمية القروض في استخداماته، والذي يؤكده كذلك انخفاض مقدار موارده الذاتية وبالذات رؤوس أمواله قياسا بالأموال المتاحة للاستثمار. وبما أن معظم موارده تعود للآخرين، والتي تمثلها الودائع وأنه ملزم بإعادتها إليهم وبالذات حين الطلب، أو في مواعيد استحقاقها خاصة وأنه يدفع فوائد مقابل ودائع التوفير وودائع الأجل، فإنه يكون من الضرورة أن يتجه نحو استخدام أقصى قدر ممكن من الأموال المودعة في مختلف عملياته الإقراضية أساسا، إذ أنه كلما توسع في هذا الاستخدام لأموال الغير، فإنه يحقق ربحًا أكبر، خاصة وأن الفوائد على قروضه تفوق الفوائد التي يدفعها مقابل الودائع، وهو ما يضمن له تحقيق ربح نتيجة استخدام الودائع لديه في عملياته الإقراضية[2].

إن اندفاع البنك التجاري في تيار الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح يمكن أن يهدد مركزه من ناحية السيولة ويؤثر بطبيعة الحال على مقدرته على مقابلة كل طلبات السحب للودائع. والسيولة تقاس بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قبل المودعين والمقترضين في الوقت المناسب، وفي هذا الصدد، تشير نظرية إمكانية التحول (التبديل) إلى أن السيولة تعتمد في الأساس على مدى إمكانية تحويل جزء من أصول البنك إلى نقدية بسرعة، ودون التعرض لخسائر رأسمالية من جراء ذلك[3].

[1] عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مجدلاوي، عمان، 1999، ص: 260.
[2] فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديثة وجدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص: 343.
[3] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص: 20.

من هنا يتضح أن الربحية والسيولة قوتين تسيران في اتجاهين متضادين، بحيث إذا زادت إحداهما كانت على حساب الأخرى. فلو غالى البنك في السعي وراء الربح أضعف مركزه من حيث السيولة، كما أنه لو غالى في احتفاظه بالسيولة، أي احتفظ بمقدار من الاحتياطي النقدي أكبر من ذلك المقدار الذي تقتضيه الأحوال والتجارب العملية، فإن شدة تحفظه تفوت عليه فرص التوظيف والاستثمار التي تدر عليه أرباحا[1].

وعلى هذا الأساس، يتعين على البنك أن يوظف جزءا من أصوله في وجوه تعود عليه بدخل أي يمتلك أصولا مربحة، كما يجب عليه أن يمتلك أصولا سائلة لمواجهة طلبات السحب النقدي المعتادة التي تقدم إليه يوميا، وبذلك فهو يتحمل مسؤولية مزدوجة اتجاه المودعين لديه من جهة واتجاه المساهمين فيه من جهة أخرى، ولا يوجد أمامه من سبيل سوى محاولة التوفيق بقدر المستطاع ما بين اعتباري السيولة والربحية وذلك بإقامة توازن حكيم بين أصوله السائلة وأصوله المربحة، بحيث توجد لديه أصول سائلة بالقدر الذي يكفي لمواجهة طلبات السحب النقدي اليومية المحتملة وفي الوقت ذاته توجد لديه أصول مربحة بالقدر الكافي لتحقيق ربح يفي باحتياجات البنك المختلفة[2].

[1] صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص: 111.
[2] سيد طه بدوي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004-2005، ص: 170.

المبحث الثاني: المخاطر المصرفية وإدارتها

تحتل البنوك التجارية مكاناً متميزا داخل القطاع المصرفي والمالي، نظرا لكثرة انتشارها وصلتها المباشرة بوسائل الدفع وحركة النقود التي تمثل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، الأمر الذي يجعل من هذه البنوك الأكثر تعرضاً للمخاطر، لتعاملها مع النقود إقراضا واقتراضاً. وبهذا، فهي تتعامل مع مختلف المقترضين من مختلف القطاعات مما يستوجب عليها الإلمام والإحاطة بظروف المقترضين الشخصية وكذا ظروف ومخاطر مختلف القطاعات.

ولأن النقود كقوة شرائية عامّة تتأثر بأوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي، فإن المخاطر التي تتعرض لها البنوك ليست مخاطر قطاع أو نشاط بعينه، بل هي مخاطر الاقتصاد برمته، محلياً وعالمياً. لذلك لم يعد النشاط البنكي يعمل على تلافي المخاطر، بل أصبح لزاماً عليه أن يتعامل معها. وعليه، غدت إدارة هذه المخاطر جزءا لا يتجزأ من العمل البنكي وأصبح لزاما على المؤسسات البنكية أن تقوم بتطوير أدوات وآليات فعالة تسمح لها بمتابعة وتقييم هذه المخاطر والتحوط منها بهدف التقليل من نسبة الخسائر وانعكاساتها على سيولة وصورة البنك.

إن هذا الأمر يستوجب من البنوك تطوير نماذج عمل وممارسات مبنية على أساس المخاطر، بالإضافة إلى الرقي بفكرها المصرفي ليواكب التطورات الحديثة في مجال الثورة التكنولوجية والخدمات المصرفية المستحدثة، وبالتالي يجب عليها ضبط المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارتها بما يحقق سلامة أدائها المصرفي[1].

ضمن هذا الإطار الخاص بالمخاطر المصرفية سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم والأساسيات المتعلقة بهذه المخاطر وكيفية إدارتها من خلال معالجة العناصر التالية:

المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية

تتعرض الكثير من المؤسسات إلى مخاطر أثناء مزاولة عملها، إلا أن المؤسسات المصرفية تكون أكثر عرضة للمخاطر لما لها من طبيعة خاصة في استخدام النقود.

أولا: مفهوم المخاطرة

أعطيت عدة تعاريف للمخاطرة والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

المخاطرة هي ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس، وبشكل أكثر تحديدا، يقصد بالمخاطرة "حالة تكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة"[2].

[1] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص: 13.
[2] طارق عبدالعال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 16.

كما تعرف المخاطرة كذلك على أنها إمكانية حصول الخسارة أو عدم الحصول على المداخيل المتوقعة كنتيجة لضرورة اتخاذ القرار في ظروف حالة عدم التأكد التي تصاحب النشاط الاقتصادي[1].

مما سبق، يمكن تعريف المخاطرة على أنها الانحراف عن ما هو متوقع باحتمال معين نتيجة لاتخاذ القرار في حالة عدم التأكد.

من خلال هذه التعاريف نستشف ونلاحظ العلاقة القوية بين المخاطرة، الاحتمال، عدم التأكد واتخاذ القرار. وهو ما يدعونا إلى توضيح الآتي[2]:

- المخاطرة هي ظاهرة تجد تبريرها فقط عند التعامل مع المستقبل، وبالتالي فهي مرتبطة بالتوقع، أي باتخاذ القرار الذي تكون آثاره المستقبلية غير معروفة بدقة؛
- ضرورة اتخاذ القرار في ظروف حالة عدم التأكد هي التي تتولد عنها المخاطرة، بحيث إذا غابت هذه الضرورة فلا مبرر لوجود المخاطرة؛
- الاحتمال، كما تفيد نظرية الاحتمالات، يمكننا من المقارنة الكمية بين الحوادث حسب درجة وقوعها فهو مرتبط من الناحية التطبيقية بتكرار وقوع الحادث؛
- عدم التأكد يفترض وجود عوامل تجعل نتائج العمل غير محددة مسبقا، ودرجة التأثير الممكنة لهذه العوامل على النتائج غير معروفة بدقة كاملة.

ثانيا: أنواع المخاطر المصرفية

يتعرض العمل المصرفي بطبيعته إلى مخاطر عالية بسبب اعتماده في نشاطه على أموال المودعين، فهو يتعامل بما لا يملك، مما يستوجب عليه بذل المزيد من العناية اللازمة للمحافظة على هذه الأموال وذلك من خلال توظيفها في مجالات تحقق عوائد مجزية من ناحية وتوفر من ناحية أخرى السيولة والأمان لها.

إن هذا الأمر يتطلب من البنك بذل جهد وعناية مضاعفة لتحديد وتقييم المخاطر التي يتعرض لها والتي تقسم إلى الأنواع التالية:

1. **المخاطر المالية:** تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة موجودات ومطلوبات البنك وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارات البنوك، وفقا لتوجه وحركة السوق والأوضاع الاقتصادية والارتباط بالأطراف الأخرى ذات العلاقة. وتُحقق البنوك بإدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة. ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي[3]:

[1] علي مكيد، طرق تقييم المخاطرة في المشاريع الاستثمارية، مقال منشور في مجلة CREAD، العدد 76، الجزائر، 2006.، ص: 90.
[2] نفس المرجع، ص: 91.
[3] ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل 2"، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص: 73.

أ. **المخاطر الائتمانية:** وهي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المحدد، والتي يتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله. وتُعتبر القروض أهم مصادر مخاطر الائتمان[1]. وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تواجه البنوك، وسيتم التعرض لها بكثير من التفصيل في المبحث الأول من الفصل الموالي.

ب. **مخاطر السيولة:** هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاطاً غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق بأسعار مرتفعة[2] .

ج. **مخاطر السوق:** وتنتج هذه المخاطر بسبب التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها. وتنقسم مخاطر السوق إلى[3]:

- **مخاطر سعر الفائدة:** يقصد بسعر الفائدة سعر إيجار النقود، أما مخاطر سعر الفائدة فهي المخاطر التي تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة مما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق أجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول. وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات يتيح ما يلي[4]:
  - الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول؛
  - تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.
- **مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات تنتج عنه خسائر للبنك ويكون هذا في حال كون جزء من ميزانية البنك محررا بعملات أجنبية بحيث يترتب عن ذلك ربح أو خسارة يؤثر على النتائج المصرفية. وعموما يرتبط خطر الصرف بعمليات الاستيراد والتصدير المقيمة بالعملة الأجنبية[5].

---

[1] ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل 2"، مرجع سابق، ص: 73.

[2] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص: 211.

[3] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص: 34.

[4] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص: 237.

[5] رقية شقرون، إدارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2008، ص: 4.

- **مخاطر أسعار الأوراق المالية:** هي مخاطر احتمالية تعرض البنك لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم. ويعتبر قياس مخاطر الأسعار في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال.

2. **مخاطر التشغيل:** تعتبر مخاطر التشغيل من المستجدات في عالم إدارة المخاطر الحديثة، وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة. يشمل هذا النوع المخـــاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود هذه المخاطر، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات[1].

فالمخاطر الناجمة عن عدم كفاية أنظمة المعلومات، الفشل التقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، التزوير، تزييف العملات، السرقة والسطو، الجرائم الإلكترونية والكوارث الطبيعية جميعها خسائر غير متوقعة تدخل ضمن خانة المخاطر التشغيلية.

ومن أهم أنواع المخاطر التشغيلية ما يلي[2]:

أ. **الاحتيال الداخلي:** تلك الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة البنك من قبل مسؤوليه أو العاملين فيه.

ب. **الاحتيال الخارجي:** أي الأفعال التي يقوم بها طرف ثالث من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون.

ج. **ممارسات العمل والأمان الوظيفي:** هي الأحداث المرتبطة بعلاقات الموظفين مثل مطالبات التعويض من الموظفين الناجمة عن التفريق والتمييز في المعاملة والفصل الجائر من الوظيفة، وخرق قواعد الأمن والسلامة أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات عن إصابات شخصية والمطالبات الوظيفية الأخرى.

د. **الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال:** الخسائر الناتجة عن الإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه العملاء.

ه. **الأضرار في الموجودات المادية:** الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أي أحداث أخرى.

---

[1] بن علي بلعزوز وعبدالكريم قندوز، استراتيجيات التحوط وإدارة المخاطر في المعاملات المالية، الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2008، ص: 8.

[2] صندوق النقد العربي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، ورقة قدمت إلى الاجتماع السنوي 13 للجنة العربية للرقابة المصرفية المنعقد في أبوظبي ديسمبر 2003، واعتمدت توصياتها من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الاجتماع السنوي 28 الذي عقد في القاهرة في سبتمبر 2004.

و. **توقف العمل والخلل في الأنظمة:** الخسائر الناتجة عن أي تعطيل في الأعمال أو خلل في الأنظمة بما فيها أنظمة الحاسوب والاتصالات.

ز. **التنفيذ وإدارة المعاملات:** الخسائر الناتجة عن الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو في إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف الأخرى.

3. **مخاطر الأعمال**: تتعرض البنوك في مجال عملها للعديد من المخاطر أهمها:

أ. **المخاطر القانونية:** ويقصد بها حدوث التزام غير متوقع أو فقد جانب من قيمة أصل نتيجة عدم توافر رأي قانوني سليم أو عدم كفاية المستندات القانونية. كما يمكن أن تنشأ هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية، ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو عدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية[1].

ب. **مخاطر الالتزامات**: ويقصد بها تعرض البنك لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين نتيجة ارتكابه مخالفات[2].

ج. **المخاطر الإستراتيجية**: هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله، نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي، ويتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك[3].

د. **مخاطر السمعة**: وهي المخاطر الناتجة عن توفر رأي عام سلبي اتجاه البنك، نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية وفق معايير الأمان، السرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن[4].

[1] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص ص: (246-247).
[2] نفس المرجع، ص: 245.
[3] مريم بونيهي، مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011، ص: 16.
[4] رقية شقرون، مرجع سابق، ص: 5.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

يرتكز عمل البنوك في مضمونه على فن إدارة المخاطر، فبدون المخاطرة تقل الأرباح أو تنعدم، وكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر نجح في تحقيق المزيد من الأرباح. ومن هنا تبرز أهمية اكتشاف البنكيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء ومنطق علمي يعظم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح.

أولا: مفهوم إدارة المخاطر

يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة* عن طريق توقّع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلّل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى[1].

كما يمكن أن تعرف إدارة المخاطر على أنها تنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر السوق، بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب، في صورة تقرير شامل مختصر، ويتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية للإدارة العليا لمناقشته[2].

وتعرف إدارة المخاطر حسب اتفاقية بازل -II- على أنها تنظيم متكامل يهدف إلى التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر، والحد من تكرار تحقق حوادثه، والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل وأقلّ التكاليف، عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها، وقياسها وتحديد وسائل مجابهتها، مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن إدارة المخاطر هي تنظيم يعمل على اكتشاف وتحليل وقياس المخاطر المحتملة، التي تهدد الأصول أو القدرة الايرادية لمشروع ما، وتصميم وتنفيذ إجراءات تعمل على الحد من هذه المخاطر ومواجهة الخسائر التي تترتب عنها.

*المخاطر البحتة هي المخاطر التي تنتج عنها خسارة أو لا خسارة وهي عكس المخاطر المضاربية التي ينتج عنها خسارة أو ربح، لمزيد من المعلومات راجع طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، ص: 26.

[1]طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 51.

[2]سمير الخطيب، مرجع سابق ص: 17.

[3]فضل عبدالكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2008، ص: 2.

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر المصرفية

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا، وبالتالي قياسها، ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل. وهناك عدة أدوار منوطة بإدارة المخاطر أهمها[1]:

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية؛
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك باعتباره المصدر الأول للربحية؛
- تحديد مخاطر كل أنشطة البنك وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر؛
- مراقبة ومتابعة تطورات مخاطر كل نشاط من أنشطة البنك؛
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى الحد الأدنى وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا أمكن ذلك؛
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تدفع حدوثها أو تكرارها؛
- تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر؛
- حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، الدائنين والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها؛
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في البنك واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات؛
- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى البنك؛
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي يحقق ميزة تنافسية.

[1] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص: 18.

المطلب الثالث:أساليب التعامل مع المخاطرة

لقد حددت جمعية إدارة المشاريع (APM)* بأن التعامل مع المخاطر يجب أن يكون بتقليلها أو تحجيمها إلى الحد الأدنى المقبول، والتأمين ضد حدوثها، ونقلها للغير، أو التعامل معها وإدارتها بحرص[1].

وعلى العموم هناك خمسة مداخل يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطرة، هي[2]:

أولا: تجنب المخاطرة

يرفض الفرد (أو المؤسسة) أحيانا قبول مخاطرة معينة، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثال ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة، ومن أمثلة ذلك في البنوك التجارية امتناع البنك عن منح القروض طويلة الأجل لتجنب مخاطر السيولة، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

ورغم أن تجنب المخاطرة هو أحد أساليب مواجهة المخاطر ويقلل من احتمالية وقوع الخسائر إلى الصفر؛ إلا أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس إيجابيا في التعامل مع هذه المخاطر، إذ أن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كليهما يتطلب التعامل مع المخاطر بطريقة إيجابية. ولهذا السبب يكون أحيانا مدخلا غير مرض للتعامل مع مخاطر كثيرة، فلو استخدم تفادي المخاطر بشكل مكثف لحرمت المؤسسة من فرص كثيرة لتحقيق الربح، ولربما عجزت عن تحقيق أهدافها.

ثانيا: تقليل المخاطرة

باستعمال هذا المدخل يمكن للمؤسسة التقليل من المخاطر من خلال تبنيها لإحدى الطريقتين:

1. منع المخاطرة والتحكم فيها وذلك من خلال اعتماد كل التدابير التي تمنع أو تقلل من احتمال وقوع المخاطر ومثال ذلك في المؤسسات البنكية، تنويع آجال الودائع والقروض لتفادي مخاطر السيولة.
2. من خلال استعمال قانون الأعداد الكبيرة، وذلك بالتعامل مع أعداد كبيرة من وحدات التعرض لنفس المخاطر وهو ما يقلل من احتمال الخسارة، وهي التقنية المستعملة لدى شركات التأمين.

ثالثا: نقل المخاطرة

إن شراء التأمين هو أحد وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين أو شخص ضامن) يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.

* APM : Agency of Project Management (pour plus d'informations consulter http://www.ipma.ch/)

[1] بن علي بلعزوز وعبدالكريم قندوز، مرجع سابق، ص: 10.

[2] نفس المرجع، ص: 10.

رابعا: الاحتفاظ بالمخاطرة

هو الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطرة، فالمؤسسات تواجه عددا غير محدود من المخاطر وفي معظم الأحيان لا تقوم بشيء إزاءها (لا تفاديها، لا تقليلها ولا تحويلها)، ويتم الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطر. وهذا الأسلوب هو أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطرة بل أنه قد يكون في بعض الأحيان الطريقة الأفضل والأسلم، وكقاعدة عامة، فإن المخاطر التي ينبغي على المؤسسة الاحتفاظ بها هي تلك المخاطر التي يكون حجم خسائرها أقل من تكاليف إدارتها.

خامسا: اقتسام المخاطرة

هو حالة خاصة لتحويل المخاطرة، وهو صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطرة. فالمؤسسة عند اقتسامها المخاطرة تكون قد حولت جزء من الخسارة إلى الغير واحتفظت بجزء آخر على عاتقها (أي أن هذه الإستراتيجية تجمع بين الاحتفاظ والنقل)

المطلب الرابع: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

ينطوي العمل المصرفي على التعامل مع المخاطر، فالمخاطر لها جانبين، الأول هو احتمالية حدوث حدث ما، أما الجانب الآخر فهو مقدار أو حجم النتائج المترتبة من حدوث ذلك الحدث. وللتقليل من النتائج السلبية للمخاطر، ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي يبنى عليه مبدأ إدارة المخاطر.

كما يعتبر مبدأ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها البنك. وتلعب إدارة المخاطر في البنوك دورا قياديا في تعريف الأهداف والطرق والوسائل والفلسفة في التعامل مع المخاطر. ولا شك أن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي بنك يعتمد اعتمادا كليا على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر المحددة والأهداف الواضحة وعلى مدى استعداده للتعامل مع المخاطر المعنية.

ونظرا لأهمية إدارة المخاطر، فإنه ينبغي على أي بنك الالتزام وتطبيق مبادئ هذه الإدارة. فوفقا لما جاء بورقة العمل المقدمة في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية تحت عنوان "مبادئ إدارة المخاطر" تتمثل أهم مبادئ إدارة المخاطر فيما يلي[1]:

[1] صندوق النقد العربي، مبادئ إدارة المخاطر، ورقة قدمت في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الاجتماع السنوي 28 الذي عقد في القاهرة في سبتمبر 2004.

أولا: دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

1. تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب عليه فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.
2. على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية وسياسات إدارة ومواجهة المخاطر وتشجيع القائمين على إدارة البنك على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية وذكاء في إطار هذه السياسات، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم فهمها وتقييمها.
3. أن تكون لدى كل البنوك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين بالبنك، ويناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلى الإستراتيجية العامة للبنك، مع الأخذ في الاعتبار مبادئ الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

ثانيا: السياسات والإجراءات

1. أن تكون جميع الوظائف والمسؤوليات، بما فيها مسؤولية رفع التقارير، محددة وواضحة لتغطية جميع أنواع المخاطر التي يواجهها البنك.
2. إنشاء دائرة متخصصة تعنى بتطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة، وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر.
3. يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، وخاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه.
4. بالنسبة لكل منتج أو خدمة جديدة، لابد من اتخاذ الإجراءات التالية قبل الشروع في أي صفقة:

أ. موافقة الجهة المعنية بالبنك حسب النظام الأساسي أو اللوائح الداخلية للبنك، واستيفاء أي متطلبات رقابية بهذا الشأن؛

ب. الحصول على المعلومات الكافية عن الصفقة أو المنتج (الخدمة) الجديد(ة) من حيث النوع والمخاطر وكيفية المعالجة الحسابية، وذلك عن طريق إجراء دراسة جدوى؛

ج. تأمين طريقة وإجراءات التمويل؛

د. وضع إجراءات وضوابط متينة لمراقبة تلك الصفقة أو المنتج.

ثالثا: نظم القياس والمتابعة

1. ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى البنك وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية. ولنجاح هذا النظام من حيث المراقبة، فإنه لابد من إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف التي تشمل على سبيل المثال حدود احترازية تفرض وقف التداول أو المتاجرة لتقليل مقدار الخسائر، كما يجب وضع حدود للسيولة العامة للبنك وكذلك حدود لسيولة المنتجات والأدوات الاستثمارية، بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.
2. لابد من تقييم أصول البنك وخاصة الاستثمارات منها على أساس القيمة العادلة، إن وجدت، أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق، وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
3. ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك.
4. يجب الاحتفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجة المعلومات من قبلها ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية.

رابعا: الرقابة الداخلية

1. ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة ملحقة بمجلس إدارة البنك مباشرة، وتقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر.
2. لابد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع دوائر البنك ومن هذه الضوابط على سبيل المثال، أسلوب التوافق الدوري بين الحسابات، الفصل بين الوظائف والمهمات ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات.
3. وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية للبنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات، كما يجب وضع أنظمة مساندة أو بديلة تمكن من العمل في وضع سوي لضمان الاستمرارية في العمل ويجب اختبار فعاليتها من حين إلى آخر. ولمزيد من الأمان يتعين مراجعة جميع الأنظمة الرئيسة من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص.

4. وضع خطط للطوارئ، معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات، يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة، بغية التأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات، على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

خامسا: مبادئ عامة

1. إن أهداف وسياسات ونتائج إدارة المخاطر لابد أن تكون المحرك والمؤثر الرئيسي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية لدى البنك.
2. وجود بيئة عمل مناسبة تتميز بالحوار المفتوح بشأن المخاطر.
3. أن يتم تخصيص رأس مال البنك حسب مقدار ونوعية المخاطر التي تواجهها الدائرة التجارية، وأن يكون حجم عمل أي دائرة تجارية لدى البنك مرتبط بمقدار كمية رأس المال المحددة لها.
4. أن يكون للدوائر المساندة لدى البنك دور فعال ومتمم لمهمة إدارة المخاطر.

لم يتم التطرق في هذه الوثيقة إلى قواعد ملزمة يجب الخضوع لها من قبل كل المؤسسات البنكية، إنما جاءت فقط في شكل جملة من المبادئ التي يستوجب الاسترشاد بها، بحيث تترك أساليب تطبيقها لكل مؤسسة على حدى بما يلائم ظروفها وأوضاعها، فهي مبادئ استرشادية تحدد الخطوط الرئيسية وتترك التفصيلات لكل جهة بحسب الظروف والقدرات.

المطلب الخامس : خطوات إدارة المخاطر المصرفية

إن اعتماد إدارة المخاطر على المدخل العلمي في تعاملها مع المخاطر يوحي بأن العملية تتضمن سلسلة منطقية من الخطوات التي يجب إتباعها من أجل تحديد وقياس المخاطر ومواجهتها. هذه الخطوات تتمثل في المراحل الأساسية التالية[1]:

أولا: تحديد المخاطر

تعتبر الخطوة الأولى في إدارة المخاطر هي تحديدها، حيث أن كل منتج أو خدمة يقدمها البنك تنطوي على مخاطر عدة، مثلا في حال منح قرض فإنه ينجم عنه أربعة مخاطر وهي مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. وعليه فإن تحديد المخاطر يجب أن يكون عملية مستمرة من أجل فهم وإدراك المخاطر على مستوى كل عملية أو نشاط من أنشطة البنك.

[1] سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص ص: (47-48).

ثانيا: قياس المخاطر

يتم بعد تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها البنك قياس مستوى هذه المخاطر، بحيث يجب الأخذ بالاعتبار عند القياس أن كل نوع من المخاطر له ثلاثة أبعاد وهي حجم المخاطر، مدتها واحتمالية حدوثها. ولذلك فإن القياس الصحيح للمخاطر والذي يتم في الوقت المناسب يعتبر أمرا بالغ الأهمية في عملية إدارة المخاطر.

ثالثا: ضبط وتخفيض المخاطر

بعد تحديد المخاطر وقياسها يتم وضع المعايير المناسبة لضبط هذه المخاطر، بمعنى آخر، تجنب أو تخفيض الخسائر المحتملة التي يتعرض لها البنك لدى ممارسته أنشطته المختلفة، ويتحقق ذلك من خلال ثلاث طرق أساسية:

1. تجنب الدخول في أسواق أو منتجات معينة؛
2. وضع قيود على بعض الأنشطة كسقوف الائتمان والتداول والمتاجرة وتحديد الصلاحيات للمستويات الإدارية المختلفة؛
3. إلغاء تأثير المخاطر من خلال تبني أسلوب نقل المخاطرة (التأمين، الضمان).

رابعا: مراقبة المخاطر

تعتبر هذه الخطوة جوهرية في إدارة المخاطر كونها تبقي إدارة البنك قادرة على السيطرة على المخاطر التي يواجهها البنك، حيث يجب أن يتوفر نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وفي الوقت نفسه قادر على مراقبة التغييرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

المبحث الثالث: الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي عملية مصرفية غاية في الأهمية، حيث يمثل العائد المتولد عنه المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد البنك وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد. ولكنه في الوقت ذاته يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراته الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسيطة وإنما يصل بأضراره إلى الاقتصاد ككل إذا لم يحسن استخدامه.

على هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الإطار إلى بعض المفاهيم والأساسيات التي ترتبط بالائتمان من خلال تناول العناصر التالية:

المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي

أولا: تعريف الائتمان

باللغة العربية يقال : ائتمن فلان فلانا : أي اعتبره أمينا، وائتمن فلان فلانا على كذا أي اتخذه أمينا عليه. والائتمان هو أن تعد –أي تعتبر– المرء أمينا، أي جديرا برد الأمانة إلى أهلها، أي جديرا بالثقة. والائتمان بلغة القانون له معنى واسع، إذ يعني تسليم الغير مالا، منقولا أو غير منقول، على سبيل الدين أو الوديعة، أو الوكالة أو الإيجار أو الإعارة أو الرهن ...، وفي جميع تلك الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال، أي مع نية استعادته. أما بلغة الاقتصاد فالائتمان يعني تسليف المال لتثميره في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة[1].

أما لدى البنكيين فالائتمان يُعْرف باسم القروض المصرفية، وهي تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة. وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر[2].

[1] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص: 90.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 103.

ويُعَرف الائتمان كذلك، على أنه القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك بغرض تمويل التكاليف العديدة والمتجددة للإنتاج ومتطلبات الصندوق والتي تستحق عادة عندما تحصل المؤسسة على عوائد مبيعات منتجاتها[1].

وعليه يمكن القول أن الائتمان هو تلك العملية التي بموجبها يمنح البنك عميله الثقة، وذلك بأن يقدم له رؤوس الأموال أو يعطيه كفالة أو ضمانة قبل الغير، مقابل تعهد هذا العميل بإرجاع المبلغ أو الوفاء بالالتزام خلال الفترة المتفق عليها وضمن الشروط المحددة في العقد.

ثانيا: عناصر الائتمان

يشترط لتوافر الائتمان المصرفي توفر أربعة عناصر أساسية هي[2]:

1. **علاقة مديونية:** حيث يفترض وجود دائن هو مانح الائتمان ومدين هو متلقي الائتمان مع ضرورة توافر عنصر الثقة بينهما.
2. **وجود دين:** وهو المبلغ النقدي الذي منحه الدائن للمدين والذي يتعين على هذا الأخير أن يقوم برده للأول وفي هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود.
3. **الأجل أو الفارق الزمني:** وهي الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها، وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهري في الائتمان ويميز بين "المعاملات الائتمانية".
4. **المخاطرة:** وتتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين، ولعل هذا من بين أسباب حصول الدائن على دينه مزيدا بمبلغ معين هو "الفائدة".

ثالثا: أهمية الائتمان المصرفي

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين الأولى وفقا لوجهة نظر البنك التجاري نفسه والثانية من منظور الدور الذي يؤديه الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي[3]:

1. **من وجهة نظر البنك التجاري:** يشكل الائتمان النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له والذي من خلاله يضمن الاستمرارية والنمو وتحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.
2. **من وجهة نظر الاقتصاد الوطني:** إن الائتمان المصرفي نشاط في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك الأبعاد على الاقتصاد، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه، فتوفير الأموال يدير عجلة التنمية ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني.

[1] أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 38.
[2] أسامة كامل وعبد الغني حامد، مرجع سابق، ص: 70.
[3] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 17.

إن عدم التوافق الزمني داخل الاقتصاد بين تدفق الإيرادات وتدفق النفقات أدى إلى وجود وحدات اقتصادية لديها فوائض مالية وأخرى لديها عجز في الوقت نفسه، وهنا برز دور البنوك التجارية في تنظيم العلاقة التبادلية بين مؤسسات الاقتصاد الوطني وسد الفجوات التمويلية لديها عن طريق الائتمان المصرفي. إن أهمية الائتمان المصرفي تتفاعل مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي والمصرفي إلى حد بعيد، حيث أن الطلب على الائتمان المصرفي تحدده حاجات القطاعات الاقتصادية إلى التمويل اللازم. وهذا يعني أن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب مشتق من حاجة القطاعات إلى التمويل، ولهذا كلما زادت عملية التنمية واتسع النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى الائتمان المصرفي.

إن عدم التوازن في منح الائتمان المصرفي الموجه للوحدات الاقتصادية على الوجه الذي سبق ذكره، قد يؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد، فالائتمان المصرفي في حالة الانكماش يؤدي إلى الكساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلتا الحالتين لها آثار اقتصادية غاية في الخطورة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها.

رابعا: مزايا الائتمان المصرفي

يحقق الائتمان المصرفي للمؤسسات المقترضة مزايا عديدة تتمثل في الآتي[1]:

- يخفف الائتمان المصرفي الكثير من الصعوبات التي تعترض المؤسسات المختلفة، خاصة الصغيرة والحديثة في الحصول على التمويل الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من وجهة نظر الجهات الممولة؛
- لا يترتب على عملية الائتمان تدخل البنوك التجارية في شؤون تسيير المؤسسات المقترضة، فهي لا تعتبر كمساهم وبذلك تكون لمالكي المؤسسة سيطرة كاملة على اتخاذ قرارات تسييرها؛
- توفر البنوك التجارية تمويلا بتكلفة أقل قياسا بكلفة الاقتراض من الجهات المالية الأخرى خاصة فيما يتعلق بالقروض الطويلة والمتوسطة الأجل؛
- يعتبر التمويل عن طريق الائتمان طريقة من طرق التهرب الضريبي، لأن الفوائد المترتبة عن الائتمان المصرفي تقتطع كمصاريف قبل فرض ضريبة الدخل؛
- توفر البنوك التجارية الائتمان بأحجام وآجال مختلفة تتناسب مع الأغراض التي تقف وراءه، إذ تتحدد هذه الأغراض في تمويل رأس المال العامل والذي تكون مدته أقل من سنة، وتمويل الأجهزة والمعدات والتي يتراوح أجل قروضها من سنة إلى خمس سنوات، أما الغرض الثالث، فإنه يتمثل في تمويل الأبنية والأراضي والتي يكون أجل قروضها طويل. هذا ما يمكن المؤسسة المقترضة من

[1] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص: 124.

استعمال القرض بصورة أكثر فعالية، لأنه لا يمكن للبنك المطالبة بالتسديد قبل فترة الاستحقاق، وحتى في حالة تعذر التسديد فإن البنك يبدي نوعا من المرونة في تأجيل السداد وعدم حجز الضمانات، مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط المؤسسة وعدم إرباك سيولتها؛

- يمكن للمؤسسات المقترضة الوفاء بالقرض من الأموال المتولدة عن العمليات التشغيلية وبصورة تدريجية (التصفية الذاتية للقروض)؛
- يعتبر الائتمان وسيلة مناسبة لتحويل استعمال رأس المال من شخص لآخر، مما يوفر آلية لإيصال المدخرات النقدية إلى من يحتاجها ويستطيع استغلالها وهذا ما يعطي فرصة لزيادة إنتاجية وأرباح رأس المال العاطل.

المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي

تتعدد صور الائتمان وأنواعه وفق معايير عديدة ويمكن تقسيم تلك العمليات إما بحسب أجل الاستحقاق أو بحسب الشخص المتلقي للائتمان أو بحسب الغرض من الحصول عليه أو تبعا للضمان المقدم للدائن.

أولاً: من حيث أجل الاستحقاق

يقسم الائتمان حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي[1]:

1. **ائتمان قصير الأجل**: وهو ذلك الائتمان الذي تقل مدته عن عام، وعادة ما تكون فترة هذا النوع من الائتمان ثلاثة أو ستة أشهر، و ينحصر هدفه الأساسي في تمويل العمليات الجارية أو النشاط الجاري للموسسات، ويمثل الائتمان قصير الأجل معظم أنواع التوظيف وأفضلها في البنوك التجارية، كما أنه يعتبر الفرع الرئيسي للتوظيف وما يفيض عن ذلك يوجه لأوجه التوظيفات الأخرى.
2. **ائتمان متوسط الأجل**: وهو ذلك الائتمان الذي تتراوح مدته بين عام وخمسة أعوام ويستخدم عادة لتمويل المشروعات في بعض العمليات الرأسمالية (مثل تطوير الإنتاج، القيام ببعض التوسعات أو شراء بعض العتاد والآلات) وكذلك احتياجات الأفراد إلى سلع استهلاكية معمرة.
3. **ائتمان طويل الأجل**: وهو ما تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة، ومن أمثلته القروض التي تلجأ المشروعات إليها لتمويل احتياجاتها إلى رؤوس الأموال الثابتة أو منح قروض لتمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع.

[1] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص: 70.

ثانياً: من حيث الغرض من الائتمان

يقسم الائتمان طبقا لهذا المعيار إلى[1]:

1. **ائتمان استهلاكي**: وهو ذلك الائتمان الذي يستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض مواجهتها ويتم سداده من دخل المقترض في المستقبل أو من تصفية بعض ممتلكاته. وتقدم ضمانات لها مثل تحويل دخل الموظف لمراقبة البنك، ضمان شخصي آخر، أوراق مالية، رهن عقاري. وتطلب البنوك التجارية عادة في هذا النوع من الائتمان سعر فائدة أعلى لأنه يتضمن درجة مخاطرة أعلى باعتبار أن هذا النوع من القروض غالبا ما يتم سداده من راتب المقترض المحدود ومن ثم فإن القدرة على الدفع تتوقف على استمرار المقترض في وظيفته.

2. **ائتمان إنتاجي**: وهو ذلك الائتمان الذي يكون الغرض من استخدامه تكوين الأصول الثابتة للمشاريع كما يستخدم في تدعيم الطاقة الإنتاجية لها عن طريق شراء معدات وآلات للمصنع. ومن هذا الائتمان ما يستخدم في تمويل إنشاء مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.
3. **ائتمان استثماري**: وهو ذلك الائتمان الذي يمنح لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في الأوراق المالية، ويكون على شكل قروض استثمارية تمنح إلى سماسرة الأوراق المالية، تستحق عند الطلب أو لأجل، كما تمنح للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم من الأوراق المالية. ويمثل القرض الاستثماري جزء من قيمة الورقة المالية المشتراة، فإذا ما حدث وانخفضت القيمة السوقية للأوراق فإن المقترض مطالب بتغطية قيمة الفرق، ويمكن للبنك التجاري أن يبيع الأوراق المالية المرهونة لديه في حالة امتناع المقترض تغطية قيمة ذلك الفرق.
4. **ائتمان تجاري**: وتلجأ إليه المشروعات بغرض تمويل جزء من رأسمالها العامل أو الجاري مثل تمويل مشتريات المواد الأولية وأجور العمال ومصاريف الصيانة والوقود. ويكون هذا الائتمان عادة لمدة قصيرة الأجل أي لأقل من سنة.

ثالثاً: من حيث الضمان

يعتبر الضمان الوسيلة التي تعطي البنك تأمينا ضد خطر عدم السداد إذ أنه يساعد البنك على استلام حقوقه في القرض عندما يعجز العميل عن سداده. وتقسم القروض حسب هذا المعيار إلى نوعين أساسيين هما[2]:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 115.
[2] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص: 108.

1. **القروض بدون ضمان:** قد يمنح البنك قروضا لبعض عملائه الجيدين بدون أي نوع من الضمان، اعتمادا على سمعتهم المالية وعلى قوة المركز المالي لديهم ومقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم في الوقت الموعود. ولا يتم التوسع في منح القروض بدون ضمان، إذ أنه يمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب عميل جديد أو الاحتفاظ بعميل جيد.
2. **القروض المكفولة بضمان:** الأصل أن الأغلبية العظمى من القروض تكون مصحوبة بضمانات، والتي يطلق عليها اسم الضمانات التكميلية، لأن دورها هو تعزيز عناصر الثقة الموجودة أصلا. وتأخذ هذه الضمانات بدورها شكلين هما:

- **قروض مكفولة بضمان شخصي:** وفيه يتدخل شخص آخر يتمتع بالسمعة الجيدة والمركز المالي الجيد فيتعهد بالسداد في حالة عجز المقترض.
- **قروض مكفولة بضمان عيني:** وفيه تكون القروض مضمونة بضمان حقيقي (بضائع، أوراق مالية، كمبيالات ...الخ)، ويكون الضمان عينيا عادة في حالة الصفقات الكبيرة أو الصفقات ذات المخاطر المرتفعة، وعموما فهو يقترن بالقروض متوسطة وطويلة الأجل. وأهم ما ينظر إليه البنك عند منحـــه قرضا مضمونا بضمان عيني هو ما يعرف " بهامش الضمان " والذي يمثل الفرق بين قيمة الضمان وقيمة القرض نفسه.

رابعاً: من حيث الشخص المستفيد من الائتمان

تقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى[1]:

1. قروض للأفراد وقروض للمؤسسات والبنوك الأخرى؛
2. قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام؛
3. قروض للمستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال؛
4. قروض للعملاء وقروض لآخرين.

✍ **ملاحظة:** تفيد هذه التقسيمات في وضع سياسات الائتمان التي تقوم على أساس نوعية العميل.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 118.

المطلب الثالث : إدارة الائتمان والسياسة الائتمانية في البنوك التجارية

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية، إذ يجب على البنك التجاري عند تعامله في القروض أن تكون له سياسته الخاصة المتعلقة بالائتمان، حيث يتم إقرار هذه السياسة واعتمادها من قبل الإدارة العليا للبنك وفقا لما تمليه قواعد منح الائتمان. وتنبع أهمية وحتمية وجود مثل هذه السياسة من طبيعة الأموال التي تتعامل بها البنوك التجارية، فهي تتعامل بما لا تملك، لذا فإن مسألة وجود قواعد علمية متفق عليها يتم من خلالها إصدار قرار منح الائتمان أو الرفض، تعد مسألة في غاية الأهمية.

أولاً: ماهية السياسة الائتمانية

1. **مفهوم السياسة الائتمانية:** قبل أن نصل إلى تحديد تعريف السياسة الائتمانية يجدر بنا أن نحدد مفهوم السياسة حسب أبجديات الإدارة والتسيير، ثم نقوم بإسقاط هذا المفهوم على تسيير الائتمان.

أ. **مفهوم السياسة:** السياسات هي بمثابة مبادئ يلتزم بها المخططون والمنفذون ويهتدون بها في كافة مراحل العمل. وعلى ذلك، فهي إطار يحكم التفكير والتصرفات الإدارية في الظروف المتشابهة والمتكررة، ويفيد رسم السياسات في[1]:

- توفير الإرشاد والتوجيه للمديرين ويجد فيها مديرو المستويات الدنيا مرشدا لهم في عملية التخطيط؛
- ترشد السياسات لكيفية تحقيق الهدف وتحديد نوع الأعمال التي ستتبع والإجراءات الواجب اتخاذها وأسبابها؛
- تقدم السياسات الإجابة على الكثير من المشكلات، فاستخدام سياسة سليمة يطلع المستويات التنظيمية على أفضل ما يجب تحقيقه ووسائل ذلك؛
- السياسات تجعل هناك معنى للأهداف التي يعبر عنها بعبارة عامة، تقوم السياسات بترجمتها للغة يفهمها العاملون؛
- السياسات هامة لتفويض السلطة، حيث يستعين بها المفوض لتزويده بالإرشادات والخطوط العريضة لما يجب عمله.

ب. **تعريف السياسة الائتمانية:** يمكن تعريف سياسة الائتمان بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها. وبناء على ذلك، فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل

[1] جلال عبد المنعم حافظ وعلي المبيض وسوسن عبد الفتاح وهب، أساسيات إدارة الأعمال، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، بدون تاريخ النشر، ص: 67.

القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط البنك[1].

كما يمكن تعريف السياسة الائتمانية بأنها إطار عام يتضمن مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لكي تهتدي بها مختلف المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض، ويسترشد بها متخذو القرارات عند البت في طلبات الاقتراض، ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات وبعد اتخاذ قرارات بشأنها[2].

ج. **خصائص السياسة الائتمانية:** حتى تكون السياسة الائتمانية فعالة يجب أن تتصف بصفات منها[3]:

- أن يؤدي تطبيقها إلى تقليل مخاطر الائتمان؛
- أن تكون مكتوبة،
- أن تكون مفهومة لدى متخذ القرار على نحو جيد، وسهلة التطبيق؛
- أن تكون مرنة بأن تتم مراجعتها دوريا وكلما دعت الضرورة إلى ذلك؛
- أن لا تتعارض مع الأنظمة والتعليمات التي تحكم عمل البنك وخاصة تعليمات البنك المركزي؛
- أن يؤدي تطبيقها إلى تحقيق أهداف البنك وتطلعاته.

2. **أهداف السياسة الائتمانية:** يجب أن تحقق السياسية الائتمانية الأغراض الآتية[4]:

- ضمان المعالجة الموحدة للحالات المتماثلة؛
- توفير عامل الثقة لدى الموظفين وبالتالي تجاوز أية حالة من حالات التردد والخوف من الوقوع في أخطاء؛
- توفير المرونة الكافية في اتخاذ القرار؛
- سرعة التصرف واتخاذ القرارات اللازمة دون الرجوع إلى المستويات الإدارية العليا؛
- تعزيز القدرة التنافسية للبنك في السوق المالية والنقدية؛

بالإضافة إلى ما سبق ذكره يجب أن تضمن السياسة الائتمانية للبنك[5]:

- سلامة الأموال المستثمرة في القروض؛
- تحقيق عائد يتلاءم مع درجة المخاطر التي ينطوي عليها قرار الإقراض؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 118.
[2] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص: 208.
[3] زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص:183.
[4] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص: 141.
[5] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 215.

- جذب قدر ملائم من القروض؛
- لا يترتب عليها انخفاض في السيولة تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين والمقرضين.

ثانيا: مكونات السياسة الائتمانية

لا توجد سياسة ائتمانية نمطية تطبق في كل البنوك التجارية، فهي تختلف من بنك لآخر، باختلاف الأهداف، الاستراتيجيات، مجالات التخصص، حجم الموارد، حجم البنك ذاته والهيكل التنظيمي المعتمد. إلا أن هذه السياسات الائتمانية تتماثل في جميع البنوك في الإطار العام المكون لمحتوياتها والذي يمكن تلخيصه في الآتي:

1. **الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية:** تعمل البنوك التجارية في ظل منظومة قانونية تنظم النشاط المصرفي، لذا يجب أن تعكس سياسة الإقراض للبنك التجاري الالتزامات والقيود القانونية التي توسع أو تحد من التوسع في منح الائتمان، وهذا حتى لا يحدث تباين وتعارض بين السياسة الخاصة بالبنك والتشريعات والسياسات الائتمانية العامة التي يضعها البنك المركزي[1].
2. **الحجم الإجمالي للأموال الممكن إقراضها:** عادة ما تنص سياسة الإقراض على أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض الممكن إقراضها وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد[2]. إن ارتباط حجم الأموال المتاحة للإقراض بحجم الموارد المتاحة (معيار كفاية رأس المال) ليس هو الارتباط الوحيد، فكذلك نجد أن حجم القروض المتاحة مرتبط بدرجة المخاطرة المصرفية التي تتعرض لها البنوك، لذا، فالسياسة الائتمانية تتقيد أيضا في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يضعها البنك المركزي.
3. **تشكيلة القروض:** إن تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر يؤديان إلى تقليل نسبة المخاطرة المحتملة التي يتحملها البنك التجاري دون أن يكون لذلك تأثيرا عكسيا على العائد والربحية. وفي هذا المجال، يوجد الكثير من الأساليب والاستراتيجيات التي تقلل من المخاطرة من أهمها توزيع تواريخ استحقاق القروض من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل، وتوزيع تشكيلة القروض المقدمة على عدة مناطق جغرافية، بالإضافة إلى توزيع القروض على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات[3].

[1] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 250.
[2] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص: 215.
[3] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 210.

4. **مستويات اتخاذ القرار وحدود الاختصاص:** ينبغي أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي تبت في طلبات الإقراض، بمعنى آخر، لابد من تحديد المستويات الإدارية –ضمن الهيكل التنظيمي للبنك– والتي تقع على عاتقها مسؤولية القرار الأخير في منح وتقديم الائتمان بما يضمن السرعة في اتخاذ القرار الائتماني وتقليل الزمن اللازم لإجراء المعاملة الائتمانية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضمان الصلاحيات اللازمة وحدود التفويضات لمن يتخذ قرار منح الائتمان[1].

5. **الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد:** تضع بعض البنوك الحدود القصوى (أسقف) لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد، بهدف تقليل مخاطر تركيز الإقراض على عملاء معينين أو نشاطات وقطاعات اقتصادية معينة، هذا وقد يكون الحد الأقصى معبرا عنه بنسبة من رأس مال البنك واحتياطياته أو قد يكون نسبة من حجم رأس مال العميل نفسه[2].

6. **تحديد الضمانات التي يقبلها البنك:** يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها لمواجهة مخاطر العملية الائتمانية، مع مراعاة أن تكون قيمة الضمان تغطي قيمة القرض والفوائد المترتبة عنه وكذا المصاريف المتعلقة بعملية تصفية الدين. كما تراعى كذلك في الضمانات، عدة اعتبارات أخرى مثل عدم تعرض قيمة الضمان للتناقص وسهولة التصرف فيه بما يضمن تسديد الدين والمصاريف المرتبطة به[3].

7. **سعر الفائدة:** ينبغي أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تحديدا لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة، وأن تتضمن التكاليف التي يتحملها كل نوع من أنواع القروض سواء من حيث المدد أو من حيث مبالغ القروض[4].

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن تحديد أسعار الفائدة على القروض يتأثر بعوامل كثيرة مثل أسعار الفائدة السائدة في السوق، درجة المنافسة بين البنوك، حجم الطلب على القروض، حجم الأموال المتاحة لدى البنوك، تكلفة إدارة القروض، أسعار الفائدة على الودائع، سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، درجة المخاطر التي يتضمنها القرض، حجم القرض وما إذا كان القرض بضمان أم بدون ضمان[5].

8. **الأهلية الائتمانية:** من الاعتبارات التي يجب أن تأخذ عند وضع السياسة الائتمانية توافر الشروط القانونية في المؤسسات المقترضة قبل إقراضها، إضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل بها البنوك كنسبة

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف : إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص: 246.
[2] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 210.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 123.
[4] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص: 130.
[5] عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص: 121.

الأرباح المحققة، الحد الأدنى من رأس المال والاحتياطات، وبعض النسب التي يمكن الاستناد إليها كمعايير في تحليل هيكل التمويل لهذه المؤسسات، وأن لا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض[1].

9. **إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان:** ويقصد بذلك التحديد الدقيق لكل الخطوات التي يجب أن تمر بها عملية الحصول على الائتمان، وكذا المستندات والوثائق التي يتكون منها ملف طلب الائتمان والتي تساعد في اتخاذ القرار التمويلي للعميل.

10. **شروط ومعايير منح الائتمان:** من الأمور الأساسية التي يجب أن تتضمنها سياسة البنك الائتمانية التحديد الدقيق للمعايير التي يجب أن تتوفر في شخص طالب الائتمان، وفي ذمته المالية والتي تؤهله لاكتساب ثقة البنك حتى يمنحه الائتمان (تستودعه أموال الغير)[2].

11. **متابعة القروض:** يجب أن تنص سياسة الإقراض على الإجراءات الواجب إتباعها في متابعة القروض التي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب. وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للضمانات، أو عجز العميل عن سداد مستحقات البنك في مواعيدها المحددة. هذا وقد تنص السياسة على حد أقصى للتأخير عن السداد الذي بعده يتعين على البنك مباشرة إجراءات معينة، تحددها بطبيعة الحال سياسة الإقراض، تكفل تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منها[3].

12. **متابعة المخاطر الائتمانية:** يسود الاعتقاد بأن سلامة استثمارات البنك في القروض المقدمة تعتمد على صحة ودقة المعلومات التي تم على ضوئها اتخاذ القرار التمويلي وكذا قيمة الضمانات التي وضعت تحت تصرف البنك لمواجهة المخاطر المحتملة الناتجة عن عملية الائتمان. غير أن دور البنك لا يتوقف عند هذا الحد، بل تستمر وظيفته في المتابعة والملاحظة حتى لا يتعرض لمخاطر الخسارة الناتجة عن تدهور الوضعية المالية لأحد المتعاملين معه أو انخفاض القيمة السوقية للضمانات التي بحوزته. لذا يجب أن تنص سياسة البنك الائتمانية على ضرورة المتابعة المستمرة، للمتعاملين بعد تمكينهم من عملية الائتمان، وكذا متابعة السوق والأوساط المالية والتجارية وكل القطاعات الاقتصادية مما يساعد على التنبؤ والاكتشاف المبكر للمخاطر الخفية التي تحف العمليات الائتمانية.

[1] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص: 130.
[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مرجع سابق، ص: 248.
[3] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص: 218.

ثالثا: العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية للبنك

هناك جملة من العوامل المؤثرة في صياغة سياسة الائتمان وآلية تطبيقها، لعل أهمها ما يلي:

1. **الظروف والأوضاع الاقتصادية:** يتفاعل الطلب على الائتمان إلى حد بعيد مع مستوى النشاط الاقتصادي، حيث أن الطلب على الائتمان المصرفي تحدده حاجات القطاعات الاقتصادية إلى التمويل اللازم. وهذا يعني أن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب مشتق من حاجة القطاعات إلى التمويل، فكلما زادت عملية التنمية واتسع النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى الائتمان المصرفي. وعلى ضوء ذلك، فإن سياسة الائتمان تتأثر بالسياسة الاقتصادية للدولة وغالبا ما تلجأ البنوك إلى التنويع في القروض لإشباع حاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة من الائتمان لزيادة حجم الاستثمارات ودعم وتيرة التنمية الاقتصادية[1].

2. **رأس المال:** تتأثر السياسة الائتمانية للبنك بحجم رأس المال من خلال العلاقة القانونية التي تربط بين حجم القروض الممنوحة وحجم رأس المال، باعتباره خط الدفاع الأول لمواجهة الخسائر الناتجة عن المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك. فهو بمثابة حاجز واق يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع. وعلى هذا الأساس، كلما زاد رأس المال الممتلك كلما زادت قابلية البنك على تحمل الخسائر، هذا من جهة، ومن وجهة أخرى، تعني زيادة رأس المال إمكانية زيادة أمد قروض البنك باعتبار أن الودائع عرضة للسحب المتكرر[2].

3. **الربحية:** هي الأخرى من الاتجاهات الأساسية التي يجب مراعاتها في السياسة الائتمانية لكل بنك تجاري باعتباره مؤسسة تهدف إلى تحقيق الربح، فدرجة مرونة السياسة الائتمانية للبنك تتفاعل وتتأثر بهدف الربحية، بمعنى أن البنك الذي يهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح سيعتمد سياسة ائتمانية متساهلة، وبالعكس، إذا ما كان هدف البنك التجاري تحقيق مستوى محدود من الأرباح ولا يريد أن يتعرض إلى خسائر فإنه يتبع سياسة ائتمانية متشددة[3].

4. **سياسة البنك المركزي:** يمثل البنك المركزي في كل بلد السلطة النقدية وهو القائم على شؤون النقد والسياسة النقدية، وبالتالي فإنه يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية للبنوك التجارية، وهذا من خلال الأنظمة التي يصدرها ويلزم البنوك بتطبيقها والتقيد بمتطلباتها.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 127.
[2] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص: 132.
[3] نفس المرجع، ص: 133.

5. **درجة المنافسة:** عندما تكون هناك منافسة قوية من البنوك الأخرى، تقل قدرة البنك على التوسع في منح الائتمان وتزداد قدرته في التوسع في الحالة المغايرة[1].

6. **طبيعة الودائع وحجمها:** يقصد بطبيعة الودائع درجة استقرار وتذبذب تلك الودائع من جراء عمليات السحب المتكرر لها خلال مجال زمني محدد، فالودائع المتذبذبة تدفع البنك إلى اعتماد سياسة ائتمانية تعتمد على القروض قصيرة الأجل، وهذا بطبيعة الحال درءا لمشاكل السيولة، أما الودائع المستقرة فإنها تدفع بالبنك للتعامل في مجال الإقراض متوسط وطويل الأجل.

أما حجم الودائع، فإنه يدفع بالبنك إلى انتهاج سياسة ائتمانية توسعية في حالة كبر حجم الودائع وهذا بدافع تغطية تكاليفها ومصاريف تسييرها، وانتهاج سياسة ائتمانية انكماشية في حالة صغر حجمها والاعتماد على صنف محدد من الزبائن ومجالات محددة من النشاط الاقتصادي[2].

المطلب الثالث: أسس ومعايير منح الائتمان

من المعروف في الدراسات المالية أن القرار المالي يستند في اتخاذه على تحديد متغيرين غاية في الأهمية هما العائد المتوقع ودرجة المخاطرة، والقرار السليم والأمثل هو الذي يشعر فيه متخذه بأن العائد المتولد يوازن أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به. ووفق هذا المنهج تحاول إدارة الائتمان في كل بنك الموازنة بين متغير العائد ومتغير المخاطرة، بمعنى أن يكون العائد المتوقع من القرار الائتماني كاف لتعويض البنك عن المخاطر التي تحيط بذلك العائد الذي تطلبه إدارة الائتمان على الأموال التي تقدمها إلى طالبي الائتمان. وبغية تحقيق هذا الهدف تجتهد البنوك في احترام وتطبيق جملة من الأسس والمعايير في عملية منح الائتمان والتي نبرزها في الفروع الآتية:

أولاً: أسس منح الائتمان

كما ذكرنا سابقا، فإن الائتمان المصرفي يجب أن يتم استنادا إلى قواعد وأسس ثابتة ومتعارف عليها، وهي:

1. توفير الأمان لأموال البنك وذلك بالمحافظة على سلامة التوظيف وحسن استخدام الموارد المالية المتاحة للبنك، فكثيرا ما يرى أن السلوك الإداري للبنكيين يعد مسؤولا عن تفشي حالات التوسع والإفراط في تقديم الائتمان بدافع توظيف السيولة العاطلة، فتتم الهرولة لاجتذاب عدد كبير من العملاء في إطار المنافسة البنكية الحادة، الأمر الذي يمكن بعض هؤلاء العملاء من فرض شروطهم، فتخضع لهم قواعد الائتمان ولا يخضعون لها. ومن هنا يتم منح وتنفيذ الكثير من القروض عبر دراسات سطحية وشكلية،

[1] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 205.
[2] نفس المرجع، ص: 204.

فيكون مآلها التعثر والإهدار. ومن هنا تبرز أهمية حرص البنك على كفاءة استخدامه لموارده المالية وتوظيفها بما يحقق التوازن بين الربحية التجارية وتوفير الأمان لأموال المودعين[1].

2. المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة، حيث أن البنك يسعى إلى تعظيم أرباحه عن طريق زيادة حجم القروض الممنوحة من جهة، ومن جهة أخرى، فهو ملزم أمام المودعين بتوفير أموال سائلة تسمح لهم بسحب ودائعهم. وبالتالي فإن إدارة البنك مطالبة بتنويع محفظتها المالية بحيث تحتوي على أصول تتفاوت درجة سيولتها من أصول تامة السيولة وعديمة الربح إلى أصول قريبة من السيولة ومدرة للربح فأصول بعيدة عن السيولة وتامة الربح، وهو ما يجعلها تحافظ على مركز مالي يتصف بالسيولة دون أن يتعارض وهدف تحقيق الربحية[2].
3. كما يتم تحقيق المواءمة كذلك من خلال خلق توازن بين إجمالي التسهيلات الممنوحة للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه، فلا يعقل أن يتم فتح أبواب التسهيلات الائتمانية بما يشجع العملاء على المغالاة في التعامل بأموال البنك إلى الحد الذي يفوق طاقتهم المالية، وهو ما يسمح بنقل كل مخاطرة نشاط العملاء للبنك[3].
4. التقيد بالسياسة الائتمانية للبنك المركزي ومؤداه التنفيذ الدقيق والصارم لسياسة البنك المركزي فيما يتعلق بتنظيم الائتمان كما ونوعا وسعرا وبما يتوافق مع الخطط التنموية الموضوعة من قبل الدولة[4].
5. التبادل وهي الفكرة التي ينطوي عليها مفهوم الضمان بحيث يتم تبادل القيم بين الضمان والائتمان الممنوح للعميل، بمعنى أنه لدى منح الائتمان، يتعين نقل الضمان إلى البنك وفي حالة السداد والتصفية يعاد نقل الضمان للعميل.
6. توزيع المخاطر الائتمانية وذلك بتنويع الائتمان دون تركيزه في نوع واحد أو عميل واحد أو قطاع واحد أو نشاط اقتصادي واحد.

ثانياً: معايير منح الائتمان

لا يمكن منح الائتمان لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير أو الشروط، بالشكل الذي يحفز ويدفع مؤسسة التمويل إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها الائتمان المطلوب، حيث يبدأ الأمر بالحكم على المقترض وقدرته على السداد وسيرته الذاتية، ثم الحكم على مناسبة حجم الأموال المطلوبة

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2000، ص ص: (186-187).
[2] حسين رحيم وحمود سيلم، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، سكيكدة، يومي 23-24 نوفمبر 2008، ص: 5.
[3] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص: 196.
[4] نفس المرجع، ص: 197.

وينتقل الأمر بعد ذلك إلى دراسة ما إذا كان المشروع يدر دخلا كافيا لمواجهة التزامات القرض أم لا. ومن أجل ذلك هناك عدة طرق ومعايير تعتمدها البنوك لتقييم مخاطر الائتمان من بينها:

1. **التقييم على أساس نموذج الجدارة الائتمانية نموذج 5Cs**: يعتبر نموذج معايير الجدارة الائتمانية المعروفة بـــ 5Cs أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقاً لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير[1]:

أ. **الشخصية** Character: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم البنك له. وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، والتي يتم التغلب عليها من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع البنك ومع الغير وسابق تصرفاته مع البنوك الأخرى. ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها، وبمورديها والبنوك التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

ب. **القدرة** Capacity: وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان. وعليه، لابد للبنك عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته البنكية السابقة سواء مع نفس البنك أو أية بنوك أخرى. ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية كلما زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

[1] عبد العزيز الدغيم وماهر الأمين وإيمان الجرو، التحليل لائتماني ودوره في عمليات ترشيد الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006.

ج. **رأس المال** Capital: يعتبر رأسمال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية. ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمؤسسة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث أنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل الذاتية للعميل المقترح وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

د. **الضمان** Collateral: يقصد به مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل. وعموماً، فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى البنك المقترض أنها كافية. إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلاً كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي أن الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يُطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.

ه. **الظروف المحيطة** conditions: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المؤسسة في إطاره، خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، إذ تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو

الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أوفي مرحلة النمو، أوفي مرحلة الاستقرار، أوفي مرحلة الانحدار.

وما يمكن أن نخلص إليه، أن الدراسة المعمقة لهذه المعايير مجتمعة، يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى، كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية. كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها، فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

2. **التقييم على أساس نموذج المعايير الائتمانية 5P's**: يعتمد هذا المنهج على دراسة خمسة معايير أساسية في المقترض للحكم على مدى جدارته الائتمانية ويفضي تحليل البنك لهذه المعايير إلى نفس الدلالات التي يعطيها منهج 5Cs وإن كانت بأسلوب أخر، وتحتوي هذه المعايير على[1]:

أ. **العميل** People: يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وسلوكياته من حيث الاستقامة وغيرها.

ب. **الغرض من الائتمان** Purpose: يجب أن يكون الغرض من الائتمان هو تمويل احتياجات لا تتعارض مع سياسة البنك الائتمانية، ويشكل هذا المعيار منعطف يمكن من خلاله أن يستمر البنك في دراسة الملف أو رفضه مباشرة دون متابعة تحليل باقي المعايير.

ج. **قدرة العميل على السداد** Payment: يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية للعميل.

د. **الحماية** Protection: يتم من خلال هذا المعيار اكتشاف مدى الحماية التي يوفرها العميل للائتمان المقدم إليه وهذا من خلال قيمة الضمانات والكفالات التي يمنحها للبنك كغطاء للعملية الائتمانية وكذا قدرة البنك على تسييل هذه الضمانات فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاهه.

ه. **النظرة المستقبلية** Perspective: يعمل هذا المعيار على استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية.

3. **التقييم على أساس نموذج المعايير الائتمانية PRISM**: يعتبر منهج PRISM للمعايير الائتمانية من بين أحدث الطرق التي تستعملها البنوك في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان ويعكس هذا

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص ص: (152-155).

المنهج جوانب القوة والصحة المالية لدى العميل، كما أنه يساعد إدارة الائتمان بعد تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن بين المخاطر والقدرة على السداد. وهو يتكون من خمسة أحرف تعبر كل منها عن معيار معين وهي[1]:

أ. **التصور** Perspective: ويقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من الائتمان، بمعنى القدرة على تحديد المخاطر والعوائد المحيطة بالعميل والإستراتيجيات المتعلقة بالتشغيل والتمويل التي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم.

ب. **القدرة على السداد** Repayment: ويقصد بها قدرة العميل على تسديد القرض وفوائده خلال الفترة المتفق عليها وذلك من خلال تحديد نوعية مصدر السداد المرتبطة بالقدرة التشغيلية للعمليات عن توليد التدفقات النقدية التي يتم استخدامها لتسديد التزاماته.

ج. **الغاية من الائتمان** Intention or Purpose: ويقصد بها تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل والتي تشكل الأساس لدراسة القطاع الموجه إليه الائتمان.

د. **الضمانات** Safeguards: ويقصد بها تحديد الضمانات المقدمة للبنك والتي تشكل عنصر الأمان في حالة إخفاق المقترض عن السداد وقد تكون داخلية، حيث تعتمد على قوة المركز المالي للعميل، بالإضافة إلى ما يتم وضعة من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

ه. **الإدارة** Managment: وهي تركز على تحليل النشاط الإداري للعميل وتشتمل على:

- **العمليات**: يتم التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله وأسلوبه في إدارة الائتمان، ومدى تنوع منتجاته.
- **الإدارة**: يتم الوقوف على الهيكل التنظيمي للعميل والسيرة الذاتية لمدراء الأقسام وقدرة الإدارة على تنظيم العمل والسير به نحو النجاح والنمو.

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص: 155.

خـــلاصـــة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل إلى البنوك التجارية كوسيط مالي يعمل على تنظيم العلاقة التبادلية بين مؤسسات الاقتصاد، فهي تدير دواليب النشاط الاقتصادي وعجلة التنمية بسبب اتصالها بالحياة الاقتصادية، من خلال ما تقوم به من حفظ للأموال وحشد لموارد المجتمع المالية وسد لحاجات البلد التمويلية بمختلف أنواع الائتمان المتفاوت الآجال وضمان وسائل التدفق المالي.

كما تم التطرق في هذا الفصل للمخاطر التي تترتب عن دور الوساطة الذي تقوم به هذه البنوك والذي يجعلها عرضة للكثير من الاختلالات التي تهدد كيانها المالي، فهي تتعامل مع النقود إيداعا وائتمانا، إقراضا واقتراضاً. والائتمان الذي تقدمه يمثل أهم توظيف لمواردها المالية والجانب الأكبر من أصولها، كما يمثل العائد المتولد عنه الجانب الأكبر من الإيراد المتحصل عليه. إلا أن سعي هذه البنوك نحو تحقيق الأرباح من خلال توظيفها لأموال الغير، يجعلها توسع من حجم التزاماتها، وبالتالي يتحتم عليها أن تكون على استعداد دائم لإدارة المخاطر التي تحف عمليات التوظيف ومواجهة الخسائر المترتبة عنها بسياسات وقائية لتفاديها وعلاجية لتجنب النتائج الوخيمة المحتملة عن حدوثها.

كما تضمن هذا الفصل أهم المبادئ التوجيهية التي تعتمد عليها إدارة المخاطر في تسيير المخاطر المصرفية، وتناول أيضا أهم مكونات السياسة الائتمانية التي تهتدي بها مختلف المستويات الإدارية للبنك عند وضع برامج وإجراءات الائتمان، ليسترشد بها متخذو القرارات عند البت في طلبات الائتمان، ويلتزم بها المنفذون في تنفيذ ومتابعة تلك القرارات.

ويعد تحليل الائتمان أساس متابعة وإدارة المخاطر الائتمانية التي تعتبر أسوء المخاطر المصرفية على الإطلاق نظرا لتأثيرها على الحياة الاقتصادية ككل، كما أن تعريف وتحديد وقياس تلك المخاطر يعد جوهر إدارة المخاطر الائتمانية التي تعمل على التنبؤ بها والحد من أثارها. وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

مخاطر الإئتمان المصرفي وأساليب تقييمها

المبحث الثالث: طرق قياس مخاطر الائتمان

في ظل تزايد حدَّة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية خاصة منها الائتمانية، تسعى إدارة المخاطر جاهدة على تحديد هذه المخاطر بدقة والعمل على قياسها والحد أو التخفيف منها، ومن ثم مراقبتها لتعديل المسار الائتماني وضمان الأداء المصرفي الصحيح الذي يمكن البنك من تحقيق أهدافه وتعظيم أرباحه.

كما أن كل عملية منح للائتمان تتعرض للعديد من المخاطر الائتمانية التي تنشأ مع بداية منح القرض وتستمر طول مدته إلى حين قيام العميل المقترض بتسديد دينه في الأجل المتفق عليه. ويسعى البنك قبل منح الائتمان إلى دراسة المركز المالي لعميله بصورة دقيقة تمكنه من رسم صورة واضحة عن رغبة هذا العميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته وتسديد ديونه. ويضع البنك، بالنظر إلى طبيعة وسمات أعماله، نسبة معينة من المخاطر الائتمانية التي يتحملها ويعمل على تجنب العمليات الائتمانية التي تتضمن نسبة كبيرة من المخاطرة المترتبة عن عجز المدين عن الوفاء بدينه.

لذا، تتبنى البنوك قواعد وقوانين محددة لقياس المخاطر الائتمانية، تشمل بالدراسة والتقييم جميع العوامل المؤثرة في رغبة العميل وقدرته على الوفاء بالقروض الممنوحة له. وتستخدم البنوك في تقدير المركز الائتماني للمقترض عناصر مختلفة، منها ما هي كمية قابلة للقياس ومنها ما هي نوعية غير قابلة للقياس، وتعتمد في ذلك على طرق وأساليب عديدة والتي من خلال نتائجها يتم إلى حد بعيد اتخاذ قرار قبول طلب الائتمان أو رفضه. ضمن هذا الإطار، سنتناول في العناوين التالية أهم الطرق والأساليب التي تستخدمها البنوك في تحليل وتقييم طلبات الائتمان.

المطلب الأول: طريقة التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي لطلبات الاقتراض خطوة ضرورية وذات أهمية بالغة في عملية تحليل الائتمان، إذ على ضوء نتائجه يتم إلى حد بعيد اتخاذ قرار قبول منح التسهيلات الائتمانية أو رفضه. ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في القوائم المالية التي تضم الميزانية العامة، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة تغير رؤوس الأموال، كما أنه يهدف إلى التعرف على المركز المالي للمؤسسة المقترضة بطريقة مفصلة، واستنتاج الخلاصات والمعارف الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي وتوظيف هذه المعرفة في الكشف، من الناحية المالية، عن نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة. وهو ما من شأنه أن يوضح الرؤية أمام البنك ويساعد على البت في قرار منح الائتمان.

أولاً: تعريف التحليل المالي

التحليل المالي هو عملية إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو في دورات متعددة من نشاطها. وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف ونقاط القوة في السياسات المالية المنتهجة ومن ثم اقتراح إجراءات مالية تسمح بالقضاء على نقاط الضعف وتحسين واستمرار نقاط القوة[1].

كما يعرف التحليل المالي كذلك، على أنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات[2].

مما سبق يمكن القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، في فترة زمنية معينة، يتم من خلالها تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام إلى كم أقل وذي دلالة أعمق، يستخدم في تقييم الأداء والكشف عن نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المتبعة ويساعد في عملية اتخاذ القرارات.

ثانياً: التحليل المالي والتحليل الائتماني

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي تلجأ إليها إدارة الائتمان في البنك التجاري لتقييم الحالة المالية للمقترض المحتمل، ومقدرته على توليد الأرباح وتوليد النقدية التي تعتبر أحد أهم مؤشرات الملاءة المالية للعميل والتي تعكس قدرته على تسديد ما عليه من التزامات مستحقة للبنك التجاري في تواريخ الاستحقاق المتفق عليها. لذلك تجد إدارة الائتمان على مستوى البنك في البيانات الواردة في القوائم المالية أساسا طيبا لاتخاذ القرار الائتماني خصوصا إذا ما تم تحليل البيانات وتفسير النتائج التي يتوصل إليها بطريقة جيدة وصحيحة[3].

كما أن التحليل المالي يمثل أحد الأدوات الهامة التي يستعين بها صانع القرار الائتماني في التحليل الائتماني المتكامل لطلبات الاقتراض التي تقدم إليه بأنواعها المختلفة، ويختلف اعتماد صانع القرار الائتماني على أدوات التحليل المالي المختلفة وذلك باختلاف حجم القرض المطلوب، فترة سداد القرض، سجل سوابق تعامل طالب القرض مع البنك، فترة نشاط طالب القرض داخل السوق، الغرض من القرض، المستوى الإداري الذي سيتخذ

[1] ناصر دادي عدون، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص: 11.
[2] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص: 3.
[3] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص:257.

القرار الائتماني (القبول أو الرفض)، هذه المحددات وغيرها تلعب دورا هاما يؤثر على مدى الاعتماد في صناعة قرارات الائتمان والتمويل على توظيف أساليب التحليل المالي المختلفة من حيث العمق والتنوع ودرجة الاتساع[1].

وحتى يتمكن البنك من أخذ صورة واضحة وموضوعية عن الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي اتخاذ القرار الائتماني الصحيح، فإنه عادة ما تطلب إدارة الائتمان من العميل (فرد أو مؤسسة) قوائم مالية لعدد من السنوات السابقة، أملا في الاستفادة من معلوماتها في بيان قدرة العميل على السداد وإمكانية التنبؤ بهذه القدرة في المستقبل، وتصور نشاطه التشغيلي ومستقبل ذلك النشاط، لذلك فإن إدارة الائتمان تهتم بالتحليل المالي أي تحليل الحسابات الختامية للعميل من أجل الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تدعم وتسند قرار إدارة الائتمان في منح الائتمان أو رفضه.

ثالثاً: أساليب التحليل المالي

عادة ما يتم إخضاع القوائم المالية للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان على مرحلتين، يكون الهدف من المرحلة الأولى، والتي يطلق عليها مرحلة التحليل السريع، أخذ فكرة سريعة وعاجلة عما إذا كان العميل يتوفر على الحد الأدنى من شروط الاقتراض والتي بناء عليها يحدد محلل الائتمان ما إذا كان يمكن قبول طلب الائتمان مبدئيا أم لا، فإذا ما اجتاز العميل هذا الاختبار، ينتقل محلل الائتمان إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة التحليل المالي المفصل والذي يغطي أربعة مجالات رئيسية هي التدفق النقدي، السيولة، الرفع أو الملاءة وأخيرا الضمان. ويتم التحليل المالي المفصل باستخدام الأساليب التقليدية المتعارف عليها في هذا المجال بدءا بالتحليل الرأسي ومرورا بالتحليل الأفقي ثم انتهاء بتحليل النسب المالية[2].

1. **التحليل الرأسي للقوائم المالية:** ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقة الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين، وتزيد الاستفادة من هذا التحليل من خلال تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه في الميزانية، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه[3].

ويمكن من خلال عملية التحليل الرأسي مقارنة النسبة المحسوبة مع نسب معيارية لمعرفة أداء المؤسسة خلال السنة موضوع الدراسة ومقارنته مع أداء المؤسسات المنافسة.

[1] أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، مرجع سابق، ص: 90.
[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص: 354.
[3] مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 305.
كما يمكن الإطلاع على الكتاب على موقع الدكتور مفلح عقل على الرابط التالي :
http://muflehakel.com/mokadema%20fe%20aledara/alta7leel_almale_belnesab.htm

2. **التحليل الأفقي للقوائم المالية:** يلجأ المحللون الماليون إلى التحليل الأفقي لتلافي سمة الجمود التي يتصف بها أسلوب التحليل الرأسي وذلك بدراسة حركة البند أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية في مجال المقارنة، ذلك ما يوفر للتحليل المالي الأفقي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع حال المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية. وتعامل السنة أو الفترة المالية الأولى كسنة أساس ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات المالية التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس[1].

من هنا يتضح أن التحليل الأفقي يهتم بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية مع بعضها ولعدد من الفترات المالية المتتالية قصد الوقوف على التغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية إلى أخرى، للاستفادة من المؤشرات التي تستخدم من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار. ويمكن حساب هذا التغير كما يلي[2]:

$$\text{نسبة التغير} = \frac{(\text{قيمة البند للسنة الحالية} - \text{قيمة البند للسنة السابقة})}{\text{قيمة البند للسنة السابقة}}$$

رابعاً: تحليل النسب المالية

يستخدم هذا الأسلوب في الحصول على مؤشرات متنوعة على كفاءة المؤسسة في تنفيذ أعمالها وقدراتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات ومستوى النشاط فيها، فالقوائم المالية بشكلها الرقمي المجرد لا تعني للمحلل المالي شيئا سوى أنها مادة خام لإجراء التحليلات عليها. ولذا فهو يقوم بربط أرقامها بعضها ببعض عن طريق استخراج بعض النسب منها[3]. وتعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين[4].

وتكون النسب المالية أدوات مفيدة في التحليل المالي إذا ما استخدمت بحساب وفسرت بعناية، كما يمكن حساب عدد ضخم منها باستعمال البيانات المالية المتضمنة في القوائم المالية. وتختلف درجة التركيز على علاقات محددة حسب الغرض الذي يسعى إليه المحلل المالي، فمثلا إذا كان المحلل المالي مانح ائتمان قصير الأجل فإن الاهتمام هنا عادة يتركز على تلك العلاقات التي تعكس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ومدى المخاطر المرتبطة بمنح هذا الائتمان، أما إذا كان المحلل المالي مانح ائتمان طويل الأجل فإن الاهتمام في هذه الحالة

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص: 28.
[2] عبد المعطي رضا أرشيد و محفوظ جودة، مرجع سابق، ص: 237.
[3] زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، 1996، ص: 13.
[4] محمد مطر، مرجع سابق، ص: 31.

ينصب على تلك العلاقات التي تعكس القدرة التشغيلية والقدرة على توليد الدخل للمؤسسة محل الدراسة. وعلى كلٍ فإن تحليل النسب المالية يوفر للبنك التجاري إجابات للعديد من الأسئلة مثل[1]:

- هل ستتمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ الاستحقاق ؟
- هل تحقق المؤسسة حجم مبيعات مرض نسبة إلى حجم الاستثمار في الأصول ؟
- ما مدى تحقيق المؤسسة عائد جيد على الأصول ؟
- هل فترة تحصيل الديون معقولة ومناسبة ؟
- إلى أي حد يمكن أن تنخفض أرباح المؤسسة ؟
- ما مدى توفيق إدارة المؤسسة في استخدام الأموال المتاحة ؟

من هنا يتضح أن التحليل المالي لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب، وإنما يسعى في البحث إلى ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن أن تفيد في عملية اتخاذ القرارات[2].

1. **أنواع النسب المالية:** تهدف النسب المالية إلى توفير معلومات هامة ومفيدة عن السيولة، القدرة على الوفاء بالالتزامات وربحية المؤسسة[3]. وعلى هذا الأساس فإن عددا كبيرا من النسب المالية يمكن استخدامه في تحليل القوائم المالية لطالبي الاقتراض، ويمكن تقسيم النسب المالية التي تستخدمها البنوك في هذا المجال إلى أربعة مجموعات رئيسية هي[4]:

- نسب السيولة؛
- نسب هيكلة رأس المال؛
- نسب المردودية؛
- نسب النشاط.

تقيس نسب السيولة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وفي مقدمتها القروض قصيرة الأجل مما لديها من نقدية أو أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية. أما نسب المردودية فتقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات ومن الأصول المتاحة. ويهتم البنك اهتماما خاصا بنسب المردودية وذلك في الحالات التي يتقدم فيها العميل بطلب للحصول على قرض طويل الأجل، إذ يتوقع البنك أن تكون المؤسسة قادرة على توليد قدر من الأرباح يكفي لسداد أصل القرض عندما يحين موعد استحقاقه. أما نسب هيكلة رأس المال فتقيس المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على الأموال المقترضة لتمويل استثماراتها. ويهتم البنك بهذه المجموعة من النسب، حيث تكشف له ما إذا كان من الأمان تزويد العميل بقروض إضافية أم أن الأمر يتطلب بعض الروية نظرا لضخامة الأموال التي سبق اقتراضها، وأخيرا تفيد نسب النشاط إلى مدى كفاية الأرباح المتولدة لسداد الفوائد والأعباء الثابتة الأخرى ومن بينها أقساط القروض[5].

[1] عبد المعطي رضا أرشيد و محفوظ جودة، مرجع سابق، ص ص: (251-252).
[2] فارس ناصيف الشبيري وغسان سالم الطالب، مبادئ المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2012، ص: 122.
[3] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص: 136.
[4] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص: 65.
[5] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص: 228.

من هنا يتضح أن للتحليل المالي أهمية كبيرة في الحكم على حجم المخاطر التي ينطوي عليها قرار الإقراض، كما أنه يعد بمثابة الرقابة المسبقة التي تكشف عن سلامة المركز المالي للعميل قبل التورط معه في أي اتفاق. إن مثل هذه الرقابة المسبقة تعد أفضل من أي ضمانات يقدمها العميل للبنك خاصة إذا ما تم تحقق فشله المالي وعجز البنك في بيع أو تحقيق الضمان بقيمة تكفي لتغطية أصل الدين والفوائد المترتبة عنه.

أ. **نسب السيولة:** تستعمل هذه المجموعة من النسب المالية لقياس سيولة المؤسسة أي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل التي تستحق الوفاء خلال سنة أو أقل. وأهم نسب السيولة ما يلي:

- **نسبة التداول:** تحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتستخدم هذه النسبة للحكم على مدى توفر السيولة اللازمة للمؤسسة لسداد التزاماتها المستحقة والنسبة المعيارية لها هي ½ [1].

تعتبر نسبة ½ مقبولة من قبل إدارة الائتمان، بل وأصبحت هي المعيار المتفق عليه في التعاملات المصرفية في غالبية البنوك التجارية، لأنها تمثل حد الأمان الذي يضمن للبنك قدرة العميل على سداد ما عليه من ائتمان قصير الأجل. ولهذا فإن نتيجة ½ لنسبة التداول هو الحد الفاصل بين العميل المقبول والعميل الذي قد يعرض البنك إلى جملة من المخاطر[2].

وبالرغم من هذا الاتفاق بشأن النسبة المعيارية (½) إلا أن هذه النسبة تتوقف على عاملين رئيسيين لكل مؤسسة، ويتعلق الأمر بطبيعة نشاط المؤسسة وحجم نشاطها. بمعنى أنه ليس بالضرورة أن تكون النسبة المعيارية للسيولة في المؤسسة التجارية هي نفسها في المؤسسة الصناعية أو المالية، لذلك، على المحلل المالي مراعاة العاملين السابقين في هذا المجال[3].

- **نسبة السيولة السريعة:** هذه النسبة تشبه نسبة التداول باستثناء أنها استبعدت المخزون وذلك لأن عملية تحويلها إلى نقدية تحتاج لفترة زمنية أطول. وهي تبين مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على البضاعة والنسبة المعيارية لها هي 1/1 [4].

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

[1] وليد ناجي الحيالي ومحمد عثمان البطمة، التحليل المالي، دار حنين، الطبعة الأولى، عمان، 1996، ص: 132.
[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص: 268.
[3] وليد ناجي الحيالي ومحمد عثمان البطمة، نفس المرجع، ص: 132.
[4] زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، مرجع سابق، ص: 151.

- **نسبة السيولة الفورية:** هذه النسبة هي أكثر تشددا من النسبة السابقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار النقدية الحاضرة في الخزينة وفي البنوك فقط، لقياس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة، ويهتم البعض بهذه النسبة لأن مكوناتها تمثل العنصر الرئيسي والأكثر سيولة ضمن الأصول المتداولة. وانخفاض هذه النسبة قد لا يمثل خطرا، إذ قد يكون حجم الأصول المتداولة الأخرى كبيرا أو قد يكون هناك اتفاق بين المؤسسة وأحد البنوك تحصل بموجبه على تسهيل ائتماني على شكل جاري مدين مما يوفر النقدية المطلوبة.

كما أن نسبة سيولة فورية تزيد عن الواحد الصحيح تعبر عن السيولة المعطلة والتي تعكس مدى سوء وضعف السياسة المالية للمؤسسة، خصوصا إذا علمنا أن المؤسسة الناجحة لا تعطل أموالها بدون استثمار ولو لفترة وجيزة، لأنها تؤثر على ربحيتها[1].

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ب. **نسب النشاط:** تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول، ومن ثم قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول[2]. بمعنى، أن هذه النسب تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع و الخدمات و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن[3].

وتهتم إدارة الائتمان في البنك التجاري بتقييم نشاط العميل وفعالية أدائه في تحريك موارد التشغيل المختلفة لديه، ولا يمكن أن تكون فعالية الأداء عالية ما لم يكن نشاطه قويا وحركة دوران الموارد لديه عالية، مما يخفض كثيرا من المخاطر، وييسر على إدارة الائتمان اتخاذ القرار بمنح العميل الائتمان الأفضل سواء من ناحية المقدار أو التكلفة[4].

ومن أبرز نسب هذه المجموعة ما يلي:

- معدل دوران المخزون السلعي: ويحسب بالعبارة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي} = \frac{\text{تكاليف المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

[1] Khemissi CHIHA, Gestion et Stratégie Financière, EDITION HOUMA, 3ième Edition, Alger, 2010, P : 43.

[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص: 36.

[3] مفلح عقل، مرجع سابق، http://muflehakel.com/mokadema%20fe%20aledara/alta7leel_almale_belnesab.htm اطلع عليه بتاريخ 2012/05/13.

[4] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص: 286.

يعتبر هذا المعدل مقياسا لمعدل السرعة التي يتحرك بها المخزون السلعي من نقطة الشراء كمواد خام إلى نقطة البيع كبضاعة جاهزة، حيث يشير إلى عدد مرات إعادة استثمار الأموال في المخزون السلعي، كما أنه يشير كذلك لمدى فعالية سياسة البيع في المؤسسة ومدى كفاءة إدارة التسويق[1].

- معدل دوران الذمم المدينة: ويحسب وفق العبارة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد المدينين}}$$

- متوسط فترة التحصيل: وتحسب بالعبارة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{365}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

يقيس المعدلان السابقان كفاءة إدارة المبيعات ومدى فعالية سياسات البيع بالأجل والتحصيل عند المؤسسة، فكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس بالعكس[2].

بالنسبة للبنك، فإن سياسة العميل المتساهلة بشأن البيع بالأجل تضعف قدرته في تحصيل مستحقاته، وبالتالي يتعرض العميل إلى احتمالات العسر المالي وهو ما يضعف قدرته في إقناع إدارة الائتمان لدى البنك في الحصول على ما يرغب من ائتمان بأسعار فائدة مقبولة[3].

- معدل دوران المخزون: ويحسب وفق العبارة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

- مدة بقاء البضاعة في المخازن: وتحسب وفق العبارة التالية:

$$\text{متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

يقيس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون، فكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفضت فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس بالعكس[4].

[1] زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، مرجع سابق، ص: 155.
[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص: 36.
[3] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص: 287.
[4] محمد مطر، نفس المرجع، ص: 37.

أما بالنسبة لإدارة الائتمان بالبنك فإن معدل دوران المخزون يشير إلى قدرة العميل على تسييل ما يمتلكه من مخزون، وبالتالي يضمن سيولته ويحد من مخاطر العسر المالي. ولذلك كلما زاد المعدل كلما قلت احتمالات العسر المالي والعكس صحيح[1].

- معدل دوران الموجودات (الأصول): ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات}}$$

يعكس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها ممثلة بما تمتلكه من أصول في خلق المبيعات، فكلما زاد هذا المعدل كلما عكس ذلك ارتفاع في مستوى إنتاجية الاستثمارات لدى المؤسسة، مما يحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، وبالتالي فإن هذا المؤشر يسهل من عملية البت في اتخاذ قرار منح الائتمان بالنسبة للبنك[2].

- معدل دوران الذمم الدائنة: ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد الدائنين}}$$

- متوسط فترة الائتمان: ويحسب وفق العبارة التالية:

$$\text{متوسط فترة الائتمان} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$$

يعكس هذان المعدلان مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع والشراء لديها. لأن المؤسسة التي تعاني من مشاكل في تصريف مخزوناتها وتحصيل ديونها ينجم عندها بالضرورة مشاكل في سداد التزاماتها[3].

ج. **نسب هيكلة رأس المال:** وتسمى كذلك بنسب الرفع والتغطية المالية، والرفع المالي هو عبارة عن بيان درجة أو نسبة استخدام التمويل بالمديونية لتمويل جزء من الأصول، ويترتب على هذا النوع من التمويل أعباء مالية لابد من أدائها عند أجل استحقاقها قبل دفع أي توزيعات على الملاك[4]. وتقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها بالمقارنة بالتمويل المقدم من المالكين[5].

ومن أهم نسب هيكلة رأس المال ما يلي:

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص: 288.
[2] المرجع السابق، ص: 288.
[3] وليد ناجي الحيالي ومحمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص: 161.
[4] عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 85.
[5] فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد، الطبعة الثالثة، عمان، 2010، ص: 75.

- **نسبة القروض إلى مجموع الخصوم:** وتسمى نسبة الرافعة المالية وتشير إلى درجة اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال المؤسسة، وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حقوق الملكية في أموال المؤسسة. وتحسب وفق الصيغة التالية[1]:

$$\text{نسبة الديون} = \frac{\text{الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تفيد هذه النسبة في معرفة قدرة المؤسسة على سداد ديونها في حالة مواجهة مخاطر التعثر.

- **نسبة التمويل الدائم:** تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

وهي نسبة تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للموجودات الثابتة على الأموال الدائمة، وحتى تعمل المؤسسة بارتياح وتكون في أمان، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد 1 وخاصة في المؤسسات ذات المخزونات والحقوق المعتبرة وذلك حتى تتمكن من تغطية مخزوناتها التي تكون مدة بقائها في المؤسسة أقرب إلى السنة[2].

- **نسبة التمويل الذاتي:** وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة واعتمادها في تمويل أصولها الثابتة على رأس مالها الخاص[3].

- **نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة:** تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة} = \frac{\text{نسبة التمويل الذاتي}}{\text{ديون طويلة الأجل}}$$

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مرجع سابق، ص: 169.
[2] ناصر دادي عدون، التحليل المالي، مرجع سابق، ص: 53.
[3] Khemissi CHIHA, Op Cit, P : 42.

تسمح هذه النسبة بمعرفة عدد السنوات من التمويل الذاتي اللازم لتغطية المديونية الآجلة. وباعتبار أن عدد السنوات يعتمد على حجم الأرباح التي تحققها المؤسسة، فإنه من وجهة نظر البنك تعتبر في موقع جيد كلما كان عدد السنوات الكافية لتغطية المديونية الآجلة بواسطة الأرباح قليلا[1].

- **نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية:** تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإقتراض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون متوسطة وطويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية*}}$$

تقيس هذه النسبة مدى قوة المركز المالي للمؤسسة طالبة الإقراض، حيث تعتبر حقوق الملكية ضمانة وحماية للمقترضين والبنوك من الخسائر الكبيرة[2].

- **نصيب المصاريف المالية في النتائج:** تحسب هذه النسبة بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نصيب المصاريف المالية في النتائج} = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{النتيجة الاجمالية للاستغلال}}$$

وكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما عكس ذلك وجها إيجابيا للمؤسسة[3].

- **قدرة السداد:** تقاس هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{قدرة السداد} = \frac{\text{قدرة التمويل الذاتي}}{\text{المديونية الإجمالية}}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها من خلال قدرة التمويل الذاتي التي تحققها، وعادة ما يكون الوضع مقبولا عندما تدور هذه النسبة في حدود 0.3 [4].

د. **نسب المردودية:** مردودية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، لذا فان التحليل بالنسب الأخرى (عدا نسب الربحية) يوفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها المؤسسة، أما نسب المردودية فتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية. وتقيس

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص : 152.
*حقوق الملكية تساوي إلى الأموال الخاصة مضاف إليها الأرباح المحتجزة.
[2] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 263.
[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 152.
[4] المرجع السابق، ص: 153.

نسب المردودية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين. لهذا، نجد أن نسب المردودية هي مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المشاريع والمؤسسات التي تحقق الأرباح أكثر من غيرها[1].

ويمكن القول كذلك أن مردودية المؤسسة هي النتيجة المحققة من خلال استغلال هذه المؤسسة لوسائلها، وبالتالي فهي عبارة عن مفهوم يرتبط أساسا بالمجهود المبذول من قبل المؤسسة ويكون التعبير الرياضي لها دوما من الشكل التالي[2]:

$$\frac{\text{النتيجة المحصلة}}{\text{الوسائل المستعملة}}$$

وهناك عدد كبير من النسب تحت هذه المجموعة من أهمها:

- **نسبة المردودية المالية**: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية[3]:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وتقيس هذه النسبة المردودية الصافية السنوية للأموال الخاصة.

- **نسبة المردودية الاقتصادية**: يعتمد حساب هذه النسبة على عاملين اثنين هما[4]:
  - **مؤشر الربحية**: ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسوم}}$$

  - **معدل دوران عناصر الأصول**: ويحسب وفق العبارة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسوم}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ومنه فإن نسبة الربحية الاقتصادية تساوي إلى جداء مؤشر الربحية مع معدل دوران الأصول

[1] مفلح عقل، مرجع سابق، http://muflehakel.com/mokadema%20fe%20aledara/alta7leel_almale_belnesab.htm اطلع عليه بتاريخ 2012/05/15.

[2] Farouk BOUYACOUB, L'entreprise & le financement bancaire, CASBAH Editions, Alger, 2000, P : 209.

[3] Khemissi CHIHA, Op Cit, P : 48.

[4] Ibid, P : 48.

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تقيس هذه النسبة فعالية المؤسسة في استعمال مواردها، كما أنها تسمح بقياس مردودية الاستثمار.

- **نسبة مردودية النشاط**: يمكن حساب هذه النسبة بالعلاقة:

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

تسمح هذه النسبة بقياس معدل المردودية على النشاط.

خامساً: محددات التحليل المالي

على الرغم من أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان أو عدم منحه عند تقييم المؤسسة الطالبة الاقتراض، إلا أن هناك بعض المحددات لاستخدام التحليل المالي كأساس لهذه القرارات ومن أهم هذه المحددات[1]:

- التحليل المالي ليس غاية في حد ذاته، إذ أنه يعطي مؤشرات واتجاهات ولكنه لا يقوم بإعطاء حلول أو تفسيرات؛
- إن القوائم المالية لا تشمل بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر على المركز المالي كالسمعة الجيدة للمقترض؛
- التحليل المالي يبرز علاقات كمية ونسبية ولكنه لا يظهر أنشطة الإدارة أو مخططاتها، كما أن إعداد القوائم المالية يتم على أساس ثبات قيمة النقود وبالتالي فإن لمعدلات التضخم أثر كبير على عدم دقة التحليل المالي؛
- تأثير طريقة المعالجة المحاسبية على صافي الأرباح والخسائر للمؤسسة، وبالتالي تختلف النتائج على أساس اختلاف طرق الاهتلاك المعتمدة وكذا طرق تقدير المخزونات وتكوين المؤونات؛
- صعوبة تقييم جدارة الائتمان لمؤسسة تكون فيها النسب المالية غير متطابقة، أي أنها لا تسير في اتجاه واحد، كأن تكون نسبة الربحية فيها ضعيفة، ولكن نسبة السيولة فوق المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن لمختلف الخبراء أن يكون لهم آراء مختلفة عن المؤسسة نفسها.

[1] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 269.

من المشاكل أيضا المصاحبة لتطبيق التحليل المالي في قياس الجدارة الائتمانية ظاهرة التجميل الظاهري، ويقصد بها الأساليب التي تستخدمها المؤسسات الطالبة للائتمان لجعل قوائمها المالية تبدو أفضل من حقيقتها بإحداث تحسين مصطنع أو وقتي عليها[1].

المطلب الثاني: طريقة التنقيط Scoring

تعتبر طريقة التنقيط طريقة آلية لتنقيط وتصنيف المقترضين، وهي تعتمد على المعالجة المعلوماتية وتستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل عميل مقترض، هذه العلامة تمثل درجة المخاطرة بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم الائتمان، أو للتنبؤ المسبق بحالات العجز التي يمكن أن تصيب المؤسسات التي يتعامل معها. وترجع البحوث الأولى حول هذه الطريقة إلى سنوات الستينيات من القرن العشرين، حيث ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت في أوربا بعد حوالي عشر (10) سنوات من ذلك. بعد اتفاقية بازل الثانية، شاع استعمال هذه الطريقة في البنوك التجارية، كما تم تطوير الكثير من النماذج من أجل حساب احتمال التعثر لكل أنواع الائتمان الممنوح[2].

أولاً: تعريف طريقة التنقيط

طريقة التنقيط أو ما يسمى بـــ Score هي أداة لقياس المخاطر وتستعمل في ذلك المعطيات التاريخية وتقنيات التحليل الإحصائي، والهدف منها هو تحديد آثار مختلف الخصائص المميزة للمقترضين على احتمالية التعثر لديهم. هذه الأداة تنتج عنها نقطة تعبر عن العلامة التي تحصل عليها المقترض أو طالب الائتمان والتي تمثل في حد ذاتها درجة مخاطر التعثر لديه. ويمكن للمؤسسات المالية أن تقوم بتصنيف طالبي الائتمان بالاعتماد على هذه النقاط[3].

طريقة التنقيط أو ما يسمى بـــ crédit scoring هي طريقة آلية في اختبار وتصنيف المؤسسات وتعتمد أساسا على المعالجة المعلوماتية والتحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة المخاطرة لديه[4].

من خلال ما سبق، يمكن القول أن طريقة التنقيط هي عبارة عن طريقة آلية لقياس مخاطر التعثر مستعملة في ذلك المعطيات التاريخية وأدوات التحليل الإحصائي والتي تمكن، انطلاقا من عينة تمثيلية، من بناء نموذج يعطي

---

[1] عبد الحميد محمد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص: 339.

[2] Michel DIETSCH et Joël PETEY, Mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financières, RB Revue Banque Edition, 2ième Edition, Paris, 2008, P : 49.

[3] Ibid, P : 50.

[4] محمد بن بوزيان ويوسف سوار، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، أيام 18/17/16 أفريل 2007، ص: 5.

أحسن تصنيف للمؤسسات، بحيث كل مؤسسة طالبة للائتمان تأخذ نقطة Score تعبر عن احتمالية التعثر لديها، وعلى أساسها تصنف في إحدى المجموعتين، إما عاجزة أو سليمة.

ثانياً: مزايا طريقة التنقيط

يساعد اعتماد طريقة التنقيط من قبل البنوك التجارية في عملية إدارة الائتمان على تحقيق الكثير من نقاط القوة والتفوق، ولعل أبرز المزايا التي يوفرها هذا النظام تتمثل في الآتي[1]:

- المعالجة السريعة للكم الهائل من طلبات الائتمان (تخفيض مدة المعالجة من 15 يوم للملف إلى بضع ساعات أو دقائق)؛
- تخفيض مخاطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل المؤسسات الطالبة للائتمان؛
- تخفيض نسبة تعامل البنك مع المؤسسات العاجزة؛
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للعملاء؛
- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي الائتمان وتسييرها خاصة، في مواجهة العدد الهائل من الطلبات؛
- التزام الموضوعية في قياس وتقييم مخاطر الائتمان وذلك من خلال المعاملة النمطية والمتماثلة لجميع طالبي الائتمان؛
- تحقيق التجانس في اتخاذ القرار بحيث أن استعمال طريقة التنقيط في معالجة ملف ما يفضي دوما إلى نفس القرار والنتيجة، عكس الطريقة التقليدية، التي يمكن على مستوى نفس البنك، أن ترفض طلب عميل اليوم وقبوله غداً وكذا رفضه في مصلحة ما وقبوله في مصلحة أخرى، مما يدل على عدم تجانس القرارات المتخذة؛
- عدم المبالغة في الاعتماد على سياسة الضمان في تغطية مخاطر الائتمان، باعتبار أن طريقة التنقيط تحدد مستوى المخاطر لكل زبون، وعلى هذا الأساس، فإن الزبائن الجيدين لا يتم مطالبتهم بتقديم الضمانات والتي تكون عملية تحقيقها مكلفة بالنسبة لهم، وهو ما يسهم في رفع الصعوبات والعراقيل ومن ثم توسيع المعاملات.

[1] Michel DIETSCH et Joël PETEY, op cit, P : 50.

ثالثاً: استعمالات طريقة التنقيط

جاء التحليل الإحصائي المتعدد الأبعاد لتغطية النقائص التي شابت الطرق الكلاسيكية للتنبؤ بتعثر المؤسسات والذي يعتبر جوهر عملية تسيير مخاطر الائتمان. لذا، أصبحت مؤسسات الإقراض تهتم كثيرا بطريقة القرض التنقيطي التي ترتكز على تقنية التحليل التمييزي الخطي والتي تقوم باختزال وحوصلة جملة من المتغيرات الكمية والنوعية في مؤشر واحد، يعمل على الفصل والتمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات المتعثرة[1].

وكان أول من استخدم طريقة التنقيط، المؤسسات المانحة لبطاقات الائتمان والبنوك المتخصصة في تقديم القروض الاستهلاكية، نظرا للعدد الهائل من المعاملات اليومية التي تقوم بها هذه المؤسسات والتي يتم معالجتها آليا باستعمال أجهزة الكمبيوتر لاقتصاد الوقت والتكاليف.

وقد تطورت طريقة القرض التنقيطي بعد ذلك وشاع استعمالها في مجالات الإقراض التالية[2]:

1. **القروض الموجهة للأفراد:** نظرا لاعتماد طريقة القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة بكل مفردة من المجتمع الإحصائي، أن يميز بين مجموعتين من الفئات المتجانسة وفق معيار معين يتم تحديده مسبقا، و أن يضع لاحقا كل عنصر جديد في المجموعة التي ينتمي إليها، فقد اتسع استعمال هذه الطريقة في مجال إقراض الأفراد بسبب:
   - سهولة الحصول على المعلومات الخاصة بهذه الفئة؛
   - ضعف المبالغ الائتمانية المطلوبة من قبل هذه الفئة والتي لا يؤدي الخطأ في رفضها أو قبولها باستعمال طريقة القرض التنقيطي إلى حدوث خسائر كبيرة للبنك.
2. **القروض الموجهة للمؤسسات:** شاع استعمال طريقة القرض التنقيطي من قبل البنوك ومؤسسات التمويل التأجيري وكذا المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف اقتصاد الوقت والتكلفة في معالجة ملفات القروض الخاصة بالمؤسسات الطالبة للائتمان، بحيث أنه لم يكن بمقدورها تسخير الكثير من وقت العمل في تحليل ومعالجة المعلومات.

مع شيء من الفرق الجوهري بالنسبة لهذه الحالة مع حالة القروض الموجهة للأفراد، أن الخطأ في رفض أو قبول طلب مؤسسة ما تنجم عنه خسارة كبيرة بالنسبة للبنك، لذا فإنه كان يتم قبول طلب المؤسسات التي تتميز بتنقيط جيد وترفض المؤسسات التي تحصل على تنقيط سيء، أما المؤسسات التي تحوز على تنقيط

[1] Azzouz ELHAMMA, La gestion du risque crédit par la méthode du scoring : cas de la Banque Populaire de Rabat-Kénitra, article publié sur internet le 11/07/2011, consulté le 20/01/2012 sur le lien suivant http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/60/79/54/PDF/La_gestion_du_risque_crA_dit_par_la_mA_thode_du_scoring.pdf

[2] Hicham FANITI, Prévision de la défaillance des entreprises par la méthode des scores, Mémoire de Fin d'étude pour l'obtention d'un DES en banque, Ecole Supérieure de Banque, Alger, 2006, P :18.

متوسط فكان يحتاج البت في طلباتها إلى المزيد من الدراسة المعمقة التي تتطلب المزيد من الوقت والجهد والتكلفة.

رابعاً: مراحل إعداد دالة التنقيط

يسعى البنك التجاري من خلال استعماله لطريقة التنقيط إلى التمييز والفصل بين مجموعتين متباينتين من المؤسسات والأفراد الطالبين للائتمان، بحيث يتم تصنيفهم وفق احتمال التعثر لديهم، إلى مؤسسات وأفراد عاجزين أو سليمين. ومن أجل تحقيق هذا المسعى يتم بناء نموذج التنقيط بإتباع المراحل التالية[1]:

- **المرحلة الأولى:** يتم فيها تحديد خاصية التعثر التي على أساسها تصنف المؤسسات وطالبي الائتمان إلى مجموعتين متباينتين، بحيث تحتوي الأولى على المؤسسات السليمة والثانية على المؤسسات العاجزة. وكان هناك اختلاف بين رأيين في اعتماد خاصية التعثر، فهناك من رأى بوجوب الاعتماد على التعثر القانوني بمفهوم الإفلاس القانوني في تحديد خاصية التعثر وهناك من رأى بوجوب اعتبار حالة التعثر عند تخلف المدين عن الوفاء بالتزاماته المالية في وقت استحقاقها دون الإعلان عن حالة الإفلاس القانوني.

وقد فصلت لجنة بازل في هذا الاختلاف عندما حددت أن التعثر يقع في حال وقوع أحد الحوادث التالية:

- عجز المدين عن تسديد ديونه؛
- تأجيل الدفع أو التسديد بسبب قيام المدين بأحد الأعمال التالية: الاستغناء والتنازل عن الحقوق (حساب الحقوق)، تشكيل مؤونة خاصة أو إعادة هيكلة الديون في حالة العسر المالي؛
- عندما يكون هناك تأخر عن الدفع لمدة تفوق 90 يوما؛
- عندما يكون المدين في حالة إفلاس قانوني.

وتعتمد الكثير من البنوك على خاصية التأخر عن الدفع لأكثر من 90 يوما (الخاصية البازلية)، نظرا لارتباطها في كثير من التشريعات بتاريخ بداية تشكيل مؤونة الخسارة عن الديون المشكوك في تحصيلها.

حتى يتم بناء نموذج التنقيط، يجب أن يحوز البنك على قاعدة من البيانات التاريخية عن المؤسسات المقترضة، ويتم أخذ، من بين مجتمع المؤسسات المقترضة، عينة من المؤسسات المتعثرة وكذا عينة من المؤسسات السليمة، بحيث يكون هناك تجانس بين العينتين المختارتين، هذا التجانس يسمح بمقارنة المواصفات والخصائص المالية لكل مؤسسة من العينة الأولى مع المواصفات والخصائص المالية للمؤسسات المنتمية للعينة الثانية، وعليه يجب تحديد دالة تنقيط خاصة لكل فئة خاصة من المؤسسات، فمثلا مجتمع الحرفيين تحدد له دالة تنقيط خاصة ومجتمع الأفراد تحدد له كذلك دالة تنقيط خاصة به ...الخ.

[1] Michel DIETSCH et Joël PETEY, op cit, PP :(50-55).

كما يتم تحديد عينة ثالثة وتسمى عينة التدقيق تشمل مجموعة من المؤسسات المتعثرة ومجموعة أخرى من المؤسسات السليمة، هذه العينة تستعمل بعد الانتهاء من بناء النموذج لقياس ومراقبة مدى فعالية وصحة النموذج.

- **المرحلة الثانية:** تحديد البعد أو الأفق الزمني للنموذج بحيث يكون سنة واحدة في حال استعمال معلومات تخص السنة السابقة (n-1) للتنبؤ باحتمال التعثر للسنة الحالية (n)، ويقيس التنقيط احتمال التعثر لسنة واحدة، ويكون البعد الزمني سنتين في حال استعمال معلومات تاريخية للسنة (n-2) ...الخ.
- **المرحلة الثالثة:** يتم خلالها تحديد المتغيرات المفسرة للتعثر والتي تعكس المخاطر المرتبطة بالمؤسسة المقترضة (متغيرات تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة، الربحية، حالة دورة الاستغلال، طبيعة التسيير ...الخ.). وعلى العموم، يمكن التمييز بين أربعة أنواع من المعلومات التي يمكن أن تستعمل في بناء نموذج التنقيط وهي:
  - المعلومات المحاسبية والتي تكون في شكل نسب مالية تعبر عن المخاطر المالية للمؤسسة.
  - معلومات عن السلوك، والتي يمكن الحصول عليها من داخل البنك وذلك بدراسة وتتبع حركة حساب المؤسسة المقترضة لدى البنك ومن ثم معرفة واستنتاج طريقة استعمال وتسيير المؤسسة للقروض الممنوحة لها، وكذا طريقة استغلالها واستعمالها لأموالها الخاصة، كما يمكن أيضا استنتاج ومعرفة قدرات المؤسسة المالية من خلال تتبع رصيد حسابها البنكي. كما يمكن الحصول على تلك المعلومات أيضا من خارج البنك وذلك من خلال استغلال المصادر الخارجية للمعلومات والملفات العامة المفتوحة لهذا الغرض كملفات مركزية المخاطر ومركزية عوارض الدفع وكذا المعلومات التي يتم عرضها وبيعها من قبل مكاتب الدراسات والاستشارات المتخصصة في توفير مثل هذه المعلومات.
  - التصنيف الخارجي الذي تقوم به وكالات التصنيف الائتماني والذي يمكن أن يوفر للبنك معلومات جد قيمة عن المؤسسات طالبة الائتمان.
  - المعلومات النوعية التي تخص المؤسسات مثل الوضعية التنافسية، الخيارات الإستراتيجية، نوعية التسيير والتنظيم للمؤسسة، قوة وقدرات المساهمين، درجة التأثر والارتباط ببعض المخاطر غير المالية كالمخاطر القانونية، التشغيلية والاجتماعية على سبيل المثال، والمخاطر المالية مثل التعرض لمخاطر سعر الصرف أو الارتباط القوي الموجود بين الزبائن والموردين، كما تخص هذه المعلومات كذلك الأفراد كالعمر، المهنة، الأقدمية المهنية والموقع الجغرافي.

وما يجب الإشارة إليه عند بناء نموذج التنقيط، أنه من الشروط الأساسية التي يجب توفرها في اختيار المتغيرات هو عدم ارتباطها فيما بينها، باعتبار أن المتغيرات المترابطة توفر في حقيقة الأمر نفس المعلومات عن المخاطر وبالتالي، إذا لم يتم تلافي هذا الأمر فإنه سيتم الوقوع في عملية التكرار المعلوماتي. وحتى إذا تم في

بداية عملية بناء نموذج التنقيط رصد تشكيلة واسعة من المتغيرات فإنه في نهاية المطاف لا يتم اعتماد إلا عدد قليل ومحدود جدا من هذه المتغيرات في دالة التنقيط.

- **المرحلة الرابعة:** يتم في هذه المرحلة اختيار التقنية المستعملة في بناء نموذج التنقيط من بين العديد من التقنيات المختلفة التي تستعمل في هذا المجال والتي نذكر منها:
  - تقنيات الاقتصاد القياسي وخاصة طريقة الانحدار اللوجيستي؛
  - تقنيات التصنيف الناتجة عن تحليل البيانات وبالأخص التحليل التمييزي الخطي؛
  - تقنيات الذكاء الاصطناعي وبالأخص شبكات الأعصاب،

واستجابة لحاجة البنوك إلى أسلوب تحليلي يمكن من خلاله التنبؤ بتعثر المؤسسات قبل عدد كاف من السنوات، فقد تم الاعتماد في أغلب الدراسات على أسلوب التحليل التمييزي Analyse Discriminante باعتباره يعمل على تحديد قاعدة للفصل بين المؤسسات وفق صحتها المالية. والتحليل التمييزي يعرف بأنه أسلوب إحصائي يعمل على تصنيف المفردات إلى واحدة من مجموعتين أو أكثر محددة مسبقا، بالاعتماد على الخصائص الفردية لتلك المفردات. كما أنه يعرف كذلك على أنه تقنية إحصائية تسمح بتصنيف الأقسام المتجانسة للمجتمع بالاعتماد على معايير معينة، ولا يمكن لهذه التقنية أن تحقق ذلك إلا بعد معالجة قاعدة واسعة من المعلومات الخاصة بكل فرد من المجتمع بما يمكن هذه العينة من إدراج كل فرد من المجتمع في الصنف الذي ينتمي إليه[1].

كما يتم استعمال الانحدار اللوجيستي Régression Logistique في بناء نماذج التنقيط، باعتباره أداة للتحليل الإحصائي تأخذ في الاعتبار التأثير المشترك لأكثر من متغير مفسر، في شكل كمي أو كيفي (اسمي أو ترتيبي)، على متغير تابع ثنائي يتبع توزيع بيرنولي Bernoulli، فيأخذ القيمة (1) باحتمال (p) والقيمة (0) باحتمال (q=(1-p، بمعنى حدوث فعل أو حال أو عدم حدوثه، وهذا نظرا لما توفره هذه الأداة من قدرة عالية علي التعامل مع البيانات الكمية والكيفية على السواء في تحديد سلوك ووضعية المتغير التابع. ومن الضروري الإشارة إلى أن تقدير معالم نموذج اللوجيستي يتم بطريقة الإمكان الأعظم (maximum de vraisemblance)، وهي من أشهر طرق التقدير في الإحصاء[2].

[1] خالد بن عمر، أسلوب التحليل التمييزي وقياس مخاطر الائتمان البنكي، مقال منشور في مجلة (Reformes Economiques et Intégration en Economie mondiale) ، العدد 08، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2010، ص: 23.

[2] عدنان غانم وفريد خليل الجاعوني، استخدام تقنية الانحدار اللوجيستي ثنائي الاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، دمشق، 2011، ص: 119.

- **المرحلة الخامسة:** بعد أن يتم بناء وتحديد نموذج التنقيط، يتم خلال هذه المرحلة تقييم وتقرير مدى فعالية ودقة النموذج المتحصل عليه في التنبؤ بتعثر المؤسسات المقترضة. كما يتم تحديد مدى استقرار نتائج النموذج مع مرور الوقت.

وبصفة عامة فان دالة التنقيط يتم إعدادها انطلاقا من الانحدار اللوجيستي أو التحليل التمييزي لجملة المعطيات والبيانات المتاحة واللذان يسمحان باختيار عدد من المتغيرات لتشكيل أحسن توليفة خطية في شكل دالة تعطي كل مؤسسة مقترضة، علامة ونرمز لهذه الدالة بالرمز Z. وتكتب كما يلي[1]:

$$Z = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i * R_i + \beta$$

حيث:

i: مؤشر المتغيرات؛

R_i: المتغيرات الكمية والكيفية المستخرجة من القوائم المالية ووثائق المؤسسة؛

α_i: المعاملات المرتبطة بالمتغيرات R_i (معاملات الترجيح)؛

β: ثابت.

وعليه فان دالة التنقيط (Z) تكون على شكل معادلة خطية ونحصل على أحسن خط مستقيم وأفضل توفيقة خطية تفصل بين المؤسسات السليمة (الجيدة) والمؤسسات العاجزة (غير الجيدة) باستعمال التحليل التمييزي أو الانحدار اللوجيستي أو كليهما، واللذان يسمحان باختيار المتغيرات التفسيرية R_i الأكثر معنوية، حيث أن معيار قبول المتغير التفسيري هو قوة الارتباط مع المتغير التابع الذي يمثل الظاهرة المدروسة.

لا توجد دالة تنقيط تسمح بالفصل والتمييز المطلق بين مجموعة المؤسسات السليمة ومجموعة المؤسسات العاجزة وعليه فإنه يوجد دوما منطقة شك يكون فيها قرار التمييز غير واضح هذه المنطقة ينتج عنها نوعين من الخطأ[2]:

- **خطأ من النوع الأول:** يقضي الوقوع في هذا النوع من الخطأ بأن يتم تصنيف مؤسسة عاجزة، عن طريق استعمال دالة التنقيط، ضمن مجموعة المؤسسات السليمة ويترتب عن هذا النوع من الخطأ خسارة حقيقية بعد أن يتم تمكين المؤسسة المقترضة من الائتمان المطلوب.

[1] Gilbert SAPORTA, La notation statistique des emprunteurs ou « Scoring », consulté le 15/03/2012 sous le lien http://cedric.cnam.fr/~saporta/commission_Kahane.pdf

[2] Azzouz ELHAMMA, op cit, P :5.

- **خطأ من النوع الثاني:** يقضي الوقوع في هذا النوع من الخطأ بأن يتم تصنيف مؤسسة سليمة، عن طريق استعمال دالة التنقيط، ضمن مجموعة المؤسسات العاجزة ويترتب عن هذا النوع من الخطأ خسارة خفية من خلال تضييع فرصة تحقيق الربح بعد رفض طلب المؤسسة للائتمان.

خامساً: طريقة التنقيط Scoring وطريقة التصنيف الائتماني Rating

تقييم المخاطر نشاط تزاوله المؤسسات البنكية ويتم ترجمته من خلال التصنيف الائتماني للمؤسسات المقترضة باستعمال منهج التصنيف الائتماني أو ما يسمى بـــ Rating والذي يتم اختزاله في مؤشر شامل يلخص درجة الملاءة لدى مقترض أو قرض معين. ويمكن أن يتم إصداره من قبل وكالات التصنيف الائتماني، وفي هذه الحالة نكون بصدد الحديث عن التصنيف الائتماني الخارجي، كما يمكن أن يتم إصداره من قبل البنك وفي هذه الحالة نكون بصدد الحديث عن التصنيف الائتماني الداخلي[1].

إن التصنيف الائتماني يهدف إلى تقدير الجدارة الائتمانية لطالب الائتمان من خلال إعطائه درجة ائتمانية معينة ضمن سلم تنقيط متعدد المستويات، في حين أن طريقة التنقيط تعمل على تصنيف المقترض باحتمال معين ضمن مجموعة واحدة من بين مجموعتين متمايزتين سليمة وعاجزة.

إن احتمال التعثر الذي يتم حسابه باستعمال طريقة التنقيط يكون محصورا بين الصفر والواحد الصحيح على سلم مستمر، وعلى هذا الأساس يمكن أن يتم تقسيم هذا السلم أو المقياس المستمر إلى أجزاء أو مستويات تعكس مستويات التنقيط والجدارة الائتمانية المتباينة للمقترضين. بحيث يتم بالتدرج ربط كل جزء من سلم الاحتمال بمستوى معين من الجدارة الائتمانية والذي يعبر عنه بقيمة نوعية مثل AAA, AA, A, BBB, BB ...الخ[2].

سادساً:عرض بعض نماذج التنقيط الأكثر شيوعا في العالم

نظرا لما تكسبه طريقة التنقيط من أهمية علمية وعملية بالغة، فقد سعى الكثير من الباحثين والهيئات المختصة إلى تطوير وبناء نماذج للتنبؤ بحالات التعثر والفشل المالي للمؤسسات، ومن ثم تطوير القدرة التنبؤية لها، وذلك سواء من جهة تحديث الأساليب والمناهج المتبعة في بنائها أو من جهة المتغيرات التي تتكون منها، أو من جهة تحديد وقياس الأوزان النسبية لكل متغير من تلك المتغيرات التي يشملها النموذج[3].

وفيما يلي عرض على سبيل المثال لا الحصر لبعض النماذج الشهيرة والمستخدمة في التنبؤ بحالات التعثر.

[1] نبيل حشاد، دليلك إلى التصنيف الائتماني الخارجي والتصنيف الائتماني الداخلي، موسوعة بازل الثانية، الجزء الرابع، اتحاد المصارف العربية، 2006، ص: 15.

[2] Arnoud de Servigny et Bénoît Métayer & Ivan Zelenko, op cit, P: 73.

[3] محمد مطر، مرجع سابق، ص: 364.

1. **نموذج التمان (Altman) 1968**: انطلاقا من عينة تتكون من 66 مؤسسة منها 33 سليمة و33 مؤسسة عاجزة تحصل التمان على دالة تتكون من 5 نسب مالية تكتب على الشكل التالي:

$$Z = 0{,}012\ X_1 + 0{,}014\ X_2 + 0{,}033\ X_3 + 0{,}006\ X_4 + 0{,}999\ X_5$$

حيث:

X_1 : رأس المال العامل / مجموع الأصول؛

X_2 : احتياطات / مجموع الأصول؛

X_3 : الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول؛

X_4 : الأموال الخاصة / مجموع الديون؛

X_5 : رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول.

يعرف هذا النموذج بنموذج التحليل التمييزي أو ما يعرف ب Z-Score لاعتماده على التحليل التمييزي وهو أسلوب إحصائي استطاع من خلاله Altman من اختيار أفضل النسب المالية المميزة للأداء والمعبرة عن احتمالات تعرض العميل إلى التعثر أو الفشل المالي.

وقد اثبت نموذج التمان مصداقيته ودقته في التوقع بالعجز بنسبة 95,45 % وقاعدة تصنيف المؤسسات وفق النموذج هي:

$$\begin{cases} Z < -1{,}18 & \text{المؤسسة تعتبر عاجزة} \\ -1{,}18 \leq Z < 2{,}99 & \text{من الصعوبة الحكم على أداء المؤسسة} \\ Z \geq 2{,}99 & \text{المؤسسة تعتبر سليمة} \end{cases}$$

2. **نموذج مركزية الميزانيات لبنك فرنسا**: تم إعداد هدا النموذج عام 1983م من خلال عينة من المؤسسات الصناعية حيث تم الاعتماد في صياغته على 08 نسب مالية تم اختيارها من بين 19 نسبة مالية وقد كانت الدالة كما يلي[1]:

$$100\ Z = -1{,}255\ R_1 + 2{,}003\ R_2 - 0{,}824\ R_3 + 5{,}221\ R_4 - 0{,}689\ R_5 - 1{,}164\ R_6 + 0{,}706\ R_7 + 1{,}408\ R_8 - 85{,}544$$

[1] Hubert de La Bruslerie, Analyse financière, Dunod, 4ième Edition, Paris, 2010, PP (454-455).

حيث:

R_1: مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية الإجمالية؛

R_2: أموال دائمة / (إجمالي الاستثمارات + احتياجات رأس المال العامل)؛

R_3: قدرة التمويل الذاتي/ إجمالي المديونية؛

R_4: النتيجة الاقتصادية الإجمالية/ رقم الأعمال خارج الرسم؛

R_5: ديون تجارية / مشتريات خاضعة للرسم؛

R_6: التغير في القيمة المضافة (VA_n-VA_{n-1}) / القيمة المضافة (VA_{n-1})؛

R_7: (أشغال قيد الانجاز + حقوق على الزبائن – تسبيقات الزبائن) / إنتاج الدورة؛

R_8: أصول ثابتة مادية / القيمة المضافة.

وقاعدة التصنيف تكون كما يلي:

$$\begin{cases} Z < -0{,}250 & \text{المؤسسة غير جيدة، أي مدين ذو مخاطر باحتمال عجز مرتفع} \\ -0{,}250 < Z \leq 0{,}125 & \text{المؤسسة مشكوك فيها، مدين تحت الرقابة باحتمال عجز متوسط} \\ Z > 0{,}125 & \text{المؤسسة جيدة، مدين في وضعية مرضية باحتمال عجز منخفض} \end{cases}$$

إن دالة التنقيط لمركزية الميزانيات لبنك فرنسا تتمتع بالكثير من المصداقية نظرا للعدد الهائل من المؤسسات المستعمل في صياغتها، حيث قدر ب 3000 مؤسسة والتي لا يقل عدد العمال بكل منها عن 500 عامل.

إن النقطة المنخفضة الممنوحة لمؤسسة ما، لا تعني بالضرورة التأكد من التعثر المرتقب للمؤسسة، وإنما هي دلالة على ارتفاع احتمال التعثر لديها في 3 سنوات القادمة.

سابعاً: حدود طريقة التنقيط

بالرغم من المزايا العديدة التي تتمتع به طريقة التنقيط والمنافع التي توفرها للمؤسسات الائتمانية التي تستعملها، غير أنها وككل تقنية تقييم، لها حدود وتشوبها بعض العيوب ولعل أبرزها ما يلي[1]:

- بناء نماذج التنقيط يتطلب قواعد بيانات الكترونية كبيرة تعكس المعطيات التاريخية للقروض الممنوحة وبالتالي توفر مثل هذا الحجم من البيانات وفي شكل الكتروني ليس بالأمر الهين على كل المؤسسات الائتمانية؛

[1] Mark SCHREINER, Les vertus et faiblesses de l'évaluation statistique (Credit Scoring) en Microfinance, Microfinance risk management & Center for Social Developpement, Washington University de St. Louis, USA, 2003, Consulté le 15/05/2012 sur le lien www.microfinance.com.

- هناك إهمال لعدد كبير من الملفات غير المدرجة في قواعد البيانات والتي يتم رفضها من قبل رجال القرض في المراحل الأولية من التحليل الائتماني ولا يتم إدخال بياناتها في قاعدة البيانات، وبالتالي كان يمكن لأخذها بعين الاعتبار أن يؤثر في شكل النموذج المتوصل إليه؛
- هناك عيوب في فرضيات بناء النموذج والتي يمكن أن تفضي بطبيعة الحال إلى نتائج خاطئة باعتبار أن المقدمات الخاطئة تنتج عنها نتائج خاطئة، فطريقة التنقيط تنطلق من أن أسباب تعثر وفشل المؤسسة تكمن في المؤشرات المالية والمتغيرات المرتبطة بالمؤسسة ذاتها، وأن التعثر والفشل المالي لا يأتي بغتة بل تسبقه أعراض ومؤشرات تتفاقم على فترات، غير أنه وبالرغم من موضوعية هذه الفرضية*، إلا أنه لا يمكن بالضرورة التحقق منها، ففي كثير من الحالات يكون سبب التعثر هو تغير مفاجئ في المحيط الاقتصادي الذي يؤثر على أداء المؤسسة ونتائجها؛
- طريقة التنقيط تنطلق من فرضية أن المستقبل هو انعكاس وصورة عن الماضي وبالتالي لا يمكن لهذه الطريقة أن تتنبأ بما لم يتم حدوثه وتكراره في الماضي ولا يمكنها مواجهة الحالات الجديدة والتغيرات في سلوك المؤسسات؛
- المبالغة في استعمل هذه الطريقة قد يؤدي إلى الوقوع في انحراف عن الغاية المرجوة منها. فهذه الطريقة هي وسيلة تساعد المحلل الائتماني على تكوين رأي بخصوص طلب ائتماني معين ومن ثم اتخاذ قرار بخصوصه، فهي تساعد على اتخاذ القرار ولا تعطي القرار، لذا يجب في الكثير من الحالات الائتمانية المعقدة استكمال دراسة الطلبات باستعمال طرق أخرى وهذا لاجتناب الوقوع في بعض المخاطر التي تكون عواقبها قاسية على البنك.

*باعتبار أن التعثر المالي هو عدم القدرة على سداد الدين، والذي يمكن قراءته مباشرة من القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني

سمحت لنا دراسة هذا الفصل بالوقوف على أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمخاطر الائتمانية وأهم ما طرحته لجنة بازل في اتفاقيتها الثانية لقياس هذه المخاطر والتخفيف من حدّتها، بالإضافة إلى الأساليب الأكثر شيوعا المستعملة من قبل المؤسسات البنكية لقياس وتقييم مخاطر التعثر والعجز عن السداد.

فمن الناحية العملية، تعتبر المخاطر جزء من القرار الائتماني، كما يصعب إلى درجة الاستحالة أن تجد قرارا ائتمانيا خاليا من المخاطر، والقرار الائتماني في جوهره هو محاولة للسيطرة على هذه المخاطر والنزول بها إلى مستوياتها الدنيا مع تحجيمها وإبطال مفعولها نهائيا في الحالات التي يكون فيها ذلك ممكنا.

ويعد التحليل الائتماني أساس متابعة وإدارة المخاطر الائتمانية التي تعتبر أسوء المخاطر المصرفية على الإطلاق، نظرا لتأثيرها على الحياة الاقتصادية ككل. كما أن تعريف وتحديد وقياس المخاطر يعد جوهر إدارة المخاطر الائتمانية التي تعمل على التنبؤ بها والحد من أثارها. لذا قامت لجنة بازل في اتفاقيتها الثانية بطرح جملة من المداخل تسمح بتحديد وقياس المتغيرات المرتبطة بالمخاطر الائتمانية.

كما تم في هذا الفصل تناول أهم الطرق التي تستعملها البنوك التجارية في تقييم مخاطر الائتمان والتي اختصرنا فيها الدراسة على طريقة التصنيف الائتماني والتحليل المالي وأخيرا طريقة القرض التنقيطي والتي خلصت الدراسة إلى اعتبارها الأحسن من بين الطرق المعروضة نظرا للموضوعية التي تميز نتائجها عن غيرها من الطرق وكذا اختصارها في تصنيف المؤسسات المقترضة إلى مجموعتين متباينتين هما مجموعة المؤسسات السليمة ومجموعة المؤسسات العاجزة وهذا بالاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي في بناء نماذج التقييم.

إن الهدف من تصميم نظام تقييم المخاطر هو وضع نظام رسمي معتمد من قبل إدارة الائتمان بالبنك ليعمم على كافة أقسامها، كي يسترشد به المسؤولون العاملون في تلك الأقسام عند اتخاذ قراراتهم الائتمانية، وذلك اعتمادا على حقائق ومؤشرات كمية يتم اشتقاقها بمعيار موحد، يطبق على جميع القروض التي تتكون منها المحفظة، بقصد تقليص أثار التحيز الشخصي لمتخذ القرار إلى حدها الأدنى.

وكمحاولة منا لتصميم نظام تقييم لمخاطر التعثر والعجز عن السداد باستعمال طريقة التنقيط، سنحاول في الفصل الموالي إبراز كيفية تطبيق هذه الطريقة في أحد البنوك العمومية الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الثالث

محاولة نمذجة مخاطر التعثر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

مقدمة الفصل:

يعتبر وجود نظام مصرفي قادر على تعبئة وتخصيص الموارد المالية بكفاءة، من المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، والجزائر –كغيرها من الدول– تتطلع إلى تحديث وتقوية قطاعها المصرفي وهي في الوقت ذاته تسعى إلى التقليل من احتمالات تعرضها للهزات المصرفية الناتجة عن المخاطر المرتبطة بهذا القطاع.

كما أن البنوك التجارية تعمل في ظروف اقتصادية متغيرة تتحمل فيها درجات مختلفة من المخاطر البنكية خاصة مخاطر منح الائتمان، الأمر الذي يفرض عليها أن تولي هذا الجانب قدرا كبيرا من الأهمية والقيام ببعض الإجراءات الكفيلة بتحجيم تلك المخاطر إلى مستوياتها الدنيا، مستغلة في ذلك مختلف الطرق والوسائل التي تفرزها الدراسات والأبحاث المهتمة بهذا الجانب، خاصة مع تطور التقنيات والوسائل التي تسهل من مهمة البنوك في مجال إدارة المخاطر.

وفي الوقت الذي تعرف فيه الحياة الاقتصادية تطورا سريعا وطلبا متزايدا على الائتمان، أصبح لزاما على البنوك التجارية الجزائرية أن تبحث عن الطريقة الأجدر للتقدير الفعال لتلك المخاطر، ووضع نظام رسمي معتمد من قبل إدارة الائتمان، ليعمم على كافة أقسامها، كي يسترشد به المسؤولون العاملون في تلك الأقسام عند اتخاذ قراراتهم الائتمانية، وذلك اعتمادا على حقائق ومؤشرات كمية يتم اشتقاقها بمعيار موحد يطبق على جميع القروض التي تتكون منها المحفظة.

وكمحاولة منا لتصميم نموذج لتقييم مخاطر التعثر والعجز عن السداد باستخدام الطرق الإحصائية التي تتميز ببساطتها وقدرتها الكبيرة على تقدير المخاطر المستقبلية، سنحاول من خلال هذا الفصل تطبيق طريقة التنقيط وإبراز كيفية بناء نموذج لتقييم مخاطر عدم السداد في أحد البنوك العمومية الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا من خلال ثلاثة مباحث رئيسية جاءت على النحو التالي:

- المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- المبحث الثاني: واقع تقييم مخاطر عدم السداد ببنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- المبحث الثالث: محاولة تطبيق طريقة التنقيط على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لم يبق بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنأى عن الحركية التي يشهدها القطاع المصرفي المحلي والعالمي، حيث بذل جهودا معتبرة قصد تحقيق الشروط التي تقتضيها ممارسة النشاط المصرفي من خلال سعيه إلى تقوية مركزه عبر الانتشار الجغرافي المميز في كامل التراب الوطني وكذا توسيع وتنويع منتجاته ومجالات تدخله.

وفي إطار ترقية أنشطة البنك للحصول على أكبر حصة في السوق المصرفية، تم وضع استراتيجية شاملة لمواجهة التغيرات المحتملة التي يفرضها المحيط المصرفي، وهذا استجابة لمتطلبات الاقتصاد وتلبية لحاجيات وتطلعات العملاء. وعليه سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تقديم البنك لإظهار إمكانياته ومؤهلاته في التكيف مع مختلف المتغيرات.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

حتى مطلع الثمانينات من القرن العشرين، كان البنك الوطني الجزائري BNA المسؤول الأوحد عن تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، ونظرا للحاجات المتزايدة والمستمرة لهذا القطاع، أظهر هذا البنك عجزا ونقصا ملموسا في أداء هذه المهمة، مما أدى إلى ضرورة إنشاء بنك متخصص تناط إليه هذه المهمة.

أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1982[1]، تحت مسمى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Banque de l'Agriculture et du Développement Rural)، BADR، بعد إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للقطاع المصرفي وذلك بهدف تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الفلاحي والقطاع الصناعي الفلاحي، الري، الصيد البحري وكل الأنشطة التي تهدف إلى تطوير القطاع الريفي.

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية وزارة المالية، كما يعتبر أداة للتخطيط المالي بحيث يساعد على تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحقيق الأهداف المرسومة لاسيما ما يتعلق برفع الإنتاج الفلاحي (كما وكيفا).

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988م إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج

[1] المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

للسهم الواحد، ليرتفع في بداية عام 2000م إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

كما أنه بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 بتاريخ 1990/04/14 والذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كغيره من البنوك، يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية. ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 290 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 عامل[1]، والقيام بتنويع منتجاته وخدماته وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية.

ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

كغيره من المؤسسات الاقتصادية الوطنية، شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من التطورات منذ نشأته إلى يومنا هذا، نتيجة الإصلاحات التي خضع لها القطاع البنكي في الجزائر بصفة عامة، ويمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى المراحل الأساسية التالية[2]:

1. **مرحلة 1982م– 1990م**: تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث انطلق برأس مال قدره مليار دينار جزائري، و140 وكالة متنازل عنها من قبل البنك الوطني الجزائري. وخلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفية والعمل على ترقية القطاع الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي، حيث اكتسب تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل أحد القطاعات الحيوية العامة.
2. **مرحلة 1991م–1999م**: بمقتضى قانون النقد والقرض 10/90 الذي ألغى التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بقاءه الشريك صاحب الامتياز في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي. أما في المجال التقني، فقد شهدت هذه المرحلة أتمتة وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، كما شهدت هذه المرحلة العديد من

[1] http://www.badr-bank.dz/2009/index.asp?page=badr_historique, consulté le 20/06/2012.

[2] المرجع نفسه.

الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك. للإشارة فقد شهدت هذه المرحلة المحطات التالية:

- عام 1991م: تم الانخراط في نظام سويفت SWIFT* لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية؛
- عام 1992م: تم وضع نظام المعلومات SYBU ** الذي مكن من المعالجة الآلية للعمليات البنكية من خلال مختلف البرامج المكونة له والتي شملت معالجة وتسيير العملاء وحساباتهم، القروض، الودائع وكذا إدخال النظام المحاسبي القطاعي للبنوك على مستوى كل الوكالات؛
- عام 1993م: الانتهاء من إدخال تقنية الإعلام الآلي في كل العمليات البنكية على مستوى كل وكالات البنك؛
- عام 1994م: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر؛
- عام 1996م: إدخال نظام المعالجة عن بعد وفي وقت حقيقي للعمليات البنكية من خلال ما يسمى بـــ Télétraitement؛
- عام 1998م: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (CIB) La Carte Inter Bancaire.

3. **مرحلة 2000م–2004م**: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وفي إطار تمويل الاقتصاد ضمن التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر، عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تغيير سياسته الإقراضية، حيث رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في جميع الميادين، وفي نفس الوقت، طور مستوى أدائه مسايرة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة واستجابة لتطلعات العملاء والمستثمرين. وفي هذا الإطار، قام البنك بإدخال ما اصطلح عليه بمفهوم البنك الجالس أو الخدمة المشخصة للعميل، كما شهد عام 2004م تطوير البنك لبرنامج معلوماتي SYRAT يقوم بعملية التحصيل الإلكتروني للشيكات مابين كل

*نظام سويفت عبارة عن شبكة للاتصالات أنشئت في عام 1973 ومقرها في بلجيكا، تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك والتي تستخدم وسائل للاتصالات الحديثة لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التلكس والتلغراف ...الخ.

**(Système bancaire universel) وهو برنامج معلوماتي خاص بتسيير الأعمال البنكية مكون من عدة برامج يعمل على معالجة مختلف العمليات البنكية وحفظ البيانات.

الوكالات البنكية التابعة له، حيث تم تقليص مدة تحصيل الشيك من واحد وعشرين يوما في العملية الكلاسيكية إلى يومين بعد أن تم إدخال هذا النظام، وكان هذا بمثابة السبق في منظومتنا البنكية.

يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا 292 وكالة، 39 مديرية جهوية ويشغل ما يقارب 7000 عامل، ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف هذا البنك في قاموس مجلة البنوك (طبعة 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية والمرتبة 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف[1].

4. **مرحلة 2005م–2007م**: تميزت هذه المرحلة بتراجع كبير عن السياسة التوسعية المنتهجة في المرحلة السابقة نتيجة للأخطاء التنفيذية الجسيمة لهذه السياسة والتي نتج عنها حجم هائل من القروض المتعثرة والمركزة بيد عدد قليل من العملاء (مشكلة شركة Tonic، مؤسسة CCB، مؤسسة NOVO GRAIN)، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز المركز المالي للبنك، مما ألزم السلطة القائمة على رأسه بتبني سياسة تعتمد أساسا على تحصيل القروض من أجل إعادة التوازن للبنك. وبمقتضى هذه السياسة، قلص البنك من حجم تعاملاته وتخصص في مجال تمويل القطاع الفلاحي في المناطق التي تتواجد بها منافسة واعتمد على سياسة التمويل الشامل في المناطق التي يتواجد بها البنك بمفرده. غير أن هذه السياسة المنتهجة والتي أتت أكلها من حيث تحقيقها للأهداف الآنية المسطرة، أثرت سلبا على نتائج ومردودية البنك بسبب رحيل عدد هائل من زبائنه القدامى إلى البنوك الأخرى مما استدعى مراجعة سياسته من قبل إدارته العليا.

أما فيما يخص جانب التكنولوجيا المستعملة، ففي شهر ماي من عام 2006م وبأمر من السلطات النقدية، تم الشروع في عملية المقاصة الإلكترونية بين البنوك، ونظرا للخبرة التي كان بنك البدر قد اكتسبها من خلال تشغيله واستغلاله لنظام SYRAT، تم تطوير هذا الأخير إلى برنامج أخر هو Télécompensation من أجل القيام بعملية تحصيل الشيكات بين وكالات البنك ووكالات البنوك الأخرى عن طريق التحصيل الإلكتروني.

5. **مرحلة 2008م–2012م**: إن أزمة الغذاء التي ألقت بضلالها على العالم في السنوات الأخيرة لم تكن الجزائر بمنأى عنها، وما مؤشرات الخطر التي حملتها قيمة الفاتورة الغذائية المرتفعة ومستوى الإنتاج الفلاحي المحلي الضعيف إلا دليل على ذلك. إن هذه الوضعية استدعت من الجزائر زيادة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وتبني سياسة تنموية في هذا المجال من أجل النهوض بهذا القطاع وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الفلاحي. هذا الاهتمام كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية المرآة العاكسة له والأداة التي استعملتها الدولة من أجل تجسيد سياستها على أرض الواقع، فبداية من عام 2008م وبعد

[1] BADR infos, N° 2, Alger, Mars 2002, P: 1.

الاتفاقية التي تمت بين BADR - MADR وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي قضت بتوسيع البنك لعملياته التمويلية للنشاطات الإنتاجية الفلاحية والتي كللت بإصدار منتوج قرضي جديد "الرفيق RFIG" والذي يتم بموجبه تدعيم الفوائد على قروض الاستغلال الموجهة للقطاع الفلاحي من قبل الوزارة بنسبة مائة بالمائة، كما تم استنساخ نفس المنتج عام 2011م بالنسبة لقروض الاستثمار تحت مسمى قرض التحدي "ETTAHADI "، بفوائد مدعمة من قبل الدولة من الخمسين إلى مائة بالمائة ولمدة تصل إلى 15 سنة، والذي يهدف إلى إعادة تأهيل الأراضي الفلاحية، إنشاء مستثمارات فلاحية جديدة وتدعيم الموجودة[1]. إلى جانب هذا، قام البنك بإعادة تفعيل منتوج قرض البناء الريفي وهذا من خلال الاتفاقية المبرمة مع الصندوق الوطني للسكن من أجل المساعدة على التنمية الريفية وتثبيت الفلاحين في مناطقهم، أضف إلى هذا كله، قيام البنك خلال تلك المرحلة بتقديم خدمة القرض الإيجاري من أجل إعطاء ديناميكية ونفس جديد لعملية الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الفلاحية.

كذلك شهد عام 2008م ميلاد ما يسمى بنك التأمين في الجزائر والذي كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية السباق إليه من خلال الاتفاقية المبرمة مع الشركة الجزائرية للتأمين SAA والتي بموجبها أصبح البنك يباشر من خلال شبكته الواسعة كل عمليات التأمين التي تقوم بها هذه الشركة.

أما ما ميز هذه المرحلة في الجانب التكنولوجي، هو توجه البنك نحو اقتناء برنامج معلوماتي جد متطور بمواصفات عالمية يسمى FLEXCUBE ليكون بديلا للنظام SYBU بعد أن استنفذ هذا الأخير كل نقاط قوته وأصبح غير قادر على مسايرة التطور التكنولوجي السريع في التقنيات والتجهيزات، وهذا ما فرض قيودا وشكل عائقا في مجال تطوير الخدمات على مستوى هذا البنك. إن عملية الإعداد للتحول نحو استعمال هذا النظام المعلوماتي الجديد ما تزال متواصلة نظرا للتكنولوجيا المتطورة المستعملة فيه وكذا المجالات المصرفية الجديدة التي يكفل تغطيتها هذا النظام كتسيير وإدارة الائتمان، تسيير المخاطر وفق متطلبات بازل 2، العمليات المصرفية الإلكترونية E-banking ...الخ[2].

المطلب الثاني: مهام وأهداف وموارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك صار لزاما على القائمين على البنك وضع

[1] BADR, Financement de la mise en valeur des terres et création de nouvelles exploitations, Décision réglementaire N° 14/2011, Alger, P :1.

[2] وثائق البنك.

استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية وإعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء العملاء والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة تضمن له أن يكون مؤسسة بنكية رائدة وشاملة تحظى بثقة العملاء والمتعاملين الاقتصاديين.

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لقد تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاستجابة للحاجيات الاقتصادية وكذا تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلد وتحسين مستوى الحياة على مستوى الأرياف ومنح التمويل اللازم لتنمية مجموع قطاعات الأعمال، وتتمثل أهم مهامه في[1]:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها؛
- فتح الحسابات لكل الأفراد الراغبين في ذلك بما يتوافق والقوانين المعمول بها؛
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛
- المساهمة في نشر وترقية الوعي الادخاري؛
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي؛
- ضمان ترقية وتطوير النشاطات الفلاحية، الفلاحة الغذائية، الصناعة الغذائية والحرف؛
- إنتاج خدمات مصرفية جديدة، مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة؛
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي؛
- تطوير قدرات تحليل المخاطر.

ثانياً: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي[2]:

- الرفع من حجم الموارد والحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة واستثمارها في مجالات الائتمان المتنوعة والمربحة في إطار القوانين المعمول بها؛
- التسيير الصارم لسيولة البنك بالعملة الوطنية والأجنبية؛
- ضمان التطور المتجانس للبنك في مختلف مجالات النشاط التي تهمه؛

[1] حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 156.
[2] BADR-Infos, N° 28, Alger, 1999, PP : (32 -33).

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- التوسيع من شبكة البنك وتطوير معاملاته النقدية؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات وكذا العلاقات مع العملاء؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- تبني نمط تسيير ديناميكي في مجال تحصيل القروض؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، قام البنك بتهيئة الشروط حيث عمد إلى توفير وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق. كما سعى إلى التقرب أكثر من العملاء وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة بهم وباحتياجاتهم.

ثالثا: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني

تتمثل موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية كباقي البنوك الجزائرية العمومية الأخرى في رأس ماله المحدد في قانونه الأساسي والذي تعود ملكيته كلية للدولة بالإضافة إلى الموارد الأخرى الموجودة بحوزته والتي تتشكل من:

- ودائع العملاء بمختلف أنواعها والتي تمثل المصدر الرئيسي للموارد؛
- الأموال المتوفرة التي تأتمنه عليها الهيآت والمؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- الأرباح التي يحققها البنك من خلال عمليات الائتمان، التوظيف والخدمات البنكية المقدمة؛
- السلف الاستثنائية التي يتحصل عليها في حالة الضرورة الملحة من قبل البنك المركزي؛
- القروض الخارجية التي يتحصل عليها البنك في إطار اتفاقيات التعاون بين الجزائر وبعض الهيئات الدولية الخارجية.

ويلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا كبيرا في تمويل الاقتصاد الوطني سواء بمساهمته في تمويل المخططات الوطنية المتعددة، كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA الذي دخل حيز التنفيذ في جويلية 2000م، أومن خلال تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية بما فيها قطاع التجارة الخارجية، وبرامج الدولة الرامية لتطوير المؤسسات المصغرة والحرفية والقضاء على البطالة من خلال الأجهزة المتخصصة ANSEJ, CNAC & ANGEM .

المطلب الثالث: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

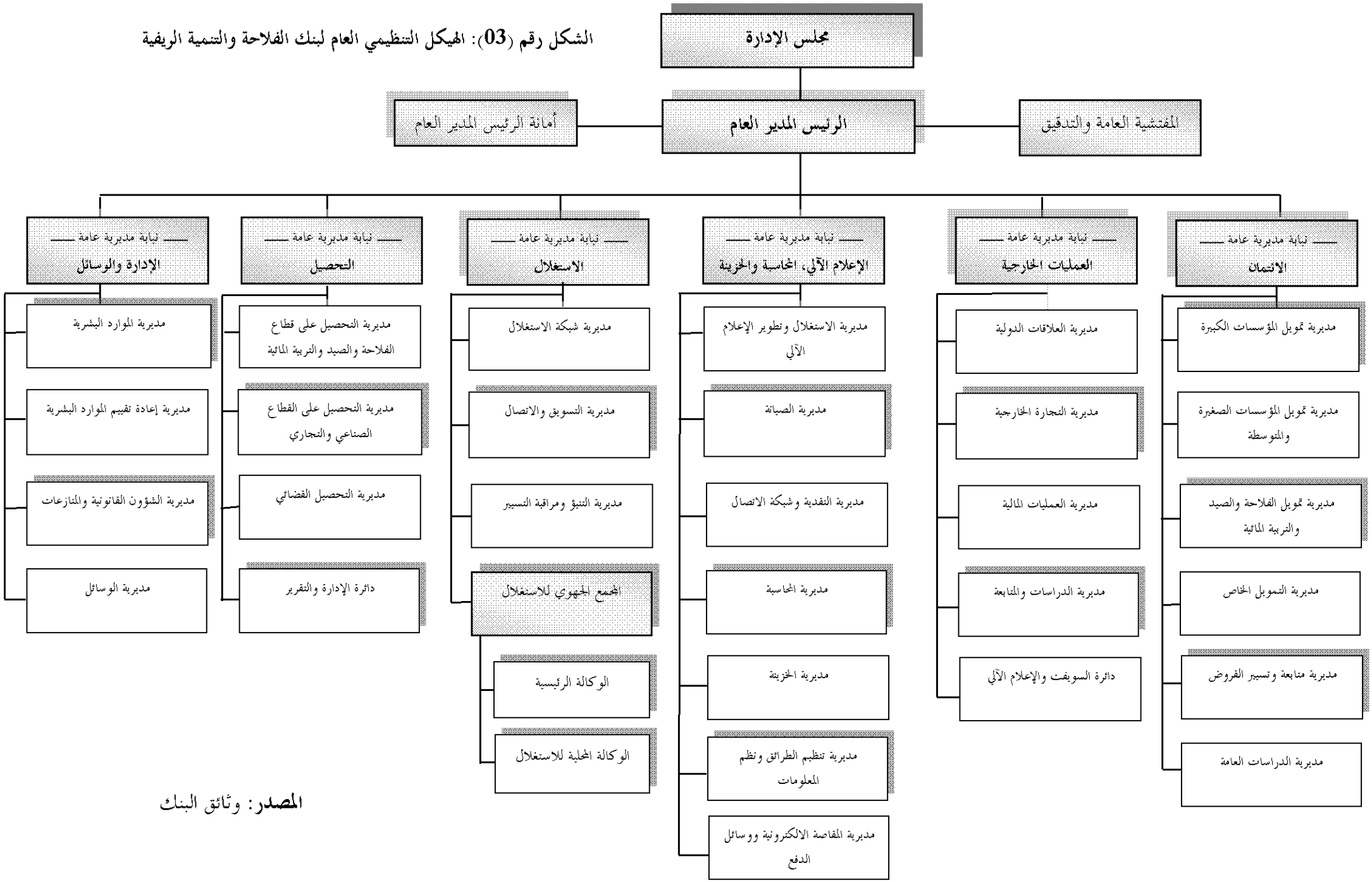
يعد الهيكل التنظيمي أحد الدعامات الأساسية في تكوين أي مؤسسة، ولهذا ارتأينا البحث في مختلف مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن ثم النظر في موقع وظيفة دراسة ومتابعة المخاطر لهذا البنك ضمن هيكله التنظيمي.

أولا: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة في الشكل التالي[1]:

[1] http://www.badr-bank.dz/2009/index.asp?page=badr_organigramme, consulté le 20/06/2012

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: وثائق البنك

يظهر على رأس الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلس إدارة يشرف على السير الحسن للبنك من خلال القرارات واللوائح والتوصيات التي يتخذها. يتكون هذا المجلس من رئيس مدير عام تعينه وزارة المالية وأعضاء من داخل البنك وعضوين يمثلان الدولة باعتبار البنك شركة مساهمة مملوكة كلية من قبل الدولة، كما تقوم بشؤون البنك مديرية عامة تشرف على ست مديريات فرعية هي:

1. **نيابة المديرية العامة المكلفة بالإدارة والوسائل:** تهتم بجميع العمليات المتعلقة بالإدارة وتشرف على أربع مديريات مركزية هي:
   - **مديرية الموارد البشرية:** تهتم بكل الجوانب الإدارية المتعلقة بعاملي البنك وكذا متابعة مساراتهم المهنية؛
   - **مديرية إعادة تقييم الموارد البشرية:** تتكفل بتنظيم دورات تكوينية لعمال البنك للرفع من مستوى أدائهم المهني؛
   - **مديرية الوسائل العامة:** تتكفل بالشؤون العامة للبنك مثل وسائل العمل وتنظيم العلاقة بين الإدارة والبنك؛
   - **مديرية التنظيم والدراسات القانونية والمنازعات:** تختص بإدارة وتنظيم جميع المسائل القانونية التي يكون البنك طرفا فيها مع عملائه.
2. **نيابة المديرية العامة للإعلام، المحاسبة والخزينة:** تشرف هذه المديرية على سبع مديريات مركزية هي:
   - مديرية الاستغلال وتطوير الإعلام الآلي؛
   - مديرية الصيانة (لأجهزة الإعلام الآلي)؛
   - مديرية تنظيم الطرائق ونظم المعلومات؛
   - مديرية النقدية وشبكة الاتصال؛
   - مديرية المقاصة الإلكترونية ووسائل الدفع؛
   - مديرية المحاسبة العامة؛
   - مديرية الخزينة.

المديريات الخمس الأولى لها توجه تقني بحت، فهي تهتم بتطوير وصيانة البرمجيات لمعالجة مختلف العمليات البنكية بطريقة آلية وتدريب عمال البنك عليها وكذا متابعة نظام معلومات البنك وتطويره ومتابعة كل العمليات البنكية الإلكترونية، في حين تتولى مديرية المحاسبة إعداد القوائم المالية الدورية للبنك والسهر على تطبيق النظام المحاسبي داخل البنك، أما مديرية الخزينة فهي تعنى بكل ما له علاقة بتسيير سيولة البنك.

3. **نيابة المديريـــة العامة للائتمان:** تتعامل مع وكالات البنك ومجمعات الاستغلال، وينحصر دورها في ست مديريات مركزية هي:
   - مديرية تمويل المؤسسات الكبيرة؛
   - مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
   - مديرية تمويل القطاع الفلاحي والصيد والتربية المائية؛
   - مديرية التمويل الخاص؛
   - مديرية المتابعة وتسيير القروض؛
   - مديرية الدراسات العامة.

حيث تقوم مديريات التمويل بتلقي ملفات القروض، التي تقع في مجال تخصصها وسلطتها، بعد أن يتم دراستها أوليا على مستوى الوكالات والمجمعات الجهوية، ثم يتم إعادة النظر وتعميق الدراسة فيها، كما تقوم لجنة القروض على مستوى هذه المديريات بالبت وإعطاء القرار النهائي فيما يخص قبولها أو رفضها.

أما مديرية الدراسات العامة فتتكفل بدراسة ملفات المشاريع والدراسات الاقتصادية والمالية للمؤسسات الأخرى التي لا تقع في مجال تخصص المديريات السابقة، في حين تقوم مديرية المتابعة وتسيير القروض بإعداد دراسات إحصائية حول القروض الممنوحة من طرف البنك ومراقبة وكالات البنك في السهر على متابعة تنفيذ القروض الممنوحة للعملاء.

4. **نيابة المديريـــة العامة للتحصيل:** تسهر هذه المديرية على متابعة إجراءات تحصيل القروض الممنوحة وتوجيه المجمعات الجهوية والوكالات في هذا المجال، وهذا من خلال أربع مديريات مركزية هي:
   - مديرية التحصيل على قطاع الفلاحة والصيد والتربية المائية؛
   - مديرية التحصيل على القطاع الصناعي والتجاري؛
   - مديرية التحصيل القضائي؛
   - دائرة الإدارة والتقرير.
5. **نيابة المديريـــة العامة للعمليات الخارجية:** تقوم بمعالجة العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية كالاستيراد والتصدير ومتابعة حركة الأموال وتشرف على خمس مديريات مركزية هي:
   - مديرية العلاقات الدولية،
   - مديرية التجارة الخارجية؛
   - مديرية العمليات المالية،
   - مديرية السويفت والإعلام الآلي؛

- مديرية الدراسات والمتابعة.

تتكفل مديرية عمليات التجارة الخارجية بمنح القروض القصيرة الأجل ومتابعتها، أما مديرية العلاقات الدولية فتقوم بمنح ومتابعة القروض المتوسطة الأجل مثل قرض المشتري، في حين تقوم مديرية العمليات المالية ومديرية السويفت والإعلام الآلي بعمليات تحويل الأموال من وإلى الخارج.

6. **نيابة المديريـــة العامة للاستغلال:** تعمل هذه المديرية على تطوير شبكة البنك وتقريبه من عملائه وهذا من خلال الانتشار الجغرافي وتقديم الخدمات التي تستجيب لمتطلبات العملاء واحتياجاتهم، وتباشر وظائفها من خلال ثلاث مديريات مركزية هي:
   - مديرية شبكة الاستغلال؛
   - مديرية التسويق والاتصال؛
   - مديرية التنبؤ ومراقبة التسيير.

بحيث أوكلت لمديرية شبكة الاستغلال المهام التالية:

- تحقيق الأهداف العامة للبنك بخصوص توسيع انتشاره الجغرافي؛
- إيصال تعليمات المديرية العامة إلى مختلف وكالات البنك؛
- متابعة وتنشيط جمع الموارد؛
- التنسيق بين مختلف مديريات البنك ووكالاته؛
- تطوير العمل المصرفي على مستوى البنك.

كما أوكلت لمديرية التسويق والاتصال المهام التالية:

- دراسة السوق من حيث تحليل العملاء والمنافسين؛
- القيام ببحوث التسويق ووضع نظام للمعلومات التسويقية؛
- العمل على تطوير المنتجات والخدمات المصرفية؛
- إعداد الحملات الترويجية للتعريف بمنتجات وخدمات البنك؛
- تصميم وإعداد الإستراتيجية التسويقية للبنك؛
- الإشراف على إصدار وتوزيع نشرية البنك (أخبار بدر)؛
- إنجاز الدراسات، التقارير والبحوث الموجهة للاستعمال على مستوى البنك؛
- متابعة الابتكارات التكنولوجية ومحاولة توظيفها لصالح البنك.

أما مديرية التنبؤ ومراقبة التسيير فهي تتكفل بتحديد أهداف البنك ووضع الخطط العملية والبرامج لتحقيق هذه الأهداف، كما أنها تعنى بمهمة المتابعة اليومية لنشاط هياكل البنك عن طريق إعداد الإحصائيات وجمع المعلومات الضرورية للتنبؤ بكل الاختلالات التي يمكن أن تحدث ووضع الإجراءات

التصحيحية اللازمة لتعديل الانحرافات، كما أنها تسهر على وضع ضوابط التسيير للمحافظة على التوازن المالي وعلى مردودية النشاط البنكي.

7. **المفتشية العامة:** هي هيئة رقابية تقـــــوم بالمهام التالية :

- متابعة ومراقبة جميع الوكالات ومجمعات الاستغلال التابعة للبنك بهدف حماية سلامة العمليات والممتلكات والأشخاص؛
- مراقبة مدى احترام تطبيق القوانين، الضوابط الداخلية، الأنظمة وكذا أخلاقيات المهنة؛
- تأمين حماية نشر المعلومة الصحيحة وجعلها في متناول الجميع؛
- مراقبة مدى احترام الأهداف والقوانين المحددة من طرف المديرية العامة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال G.R.E

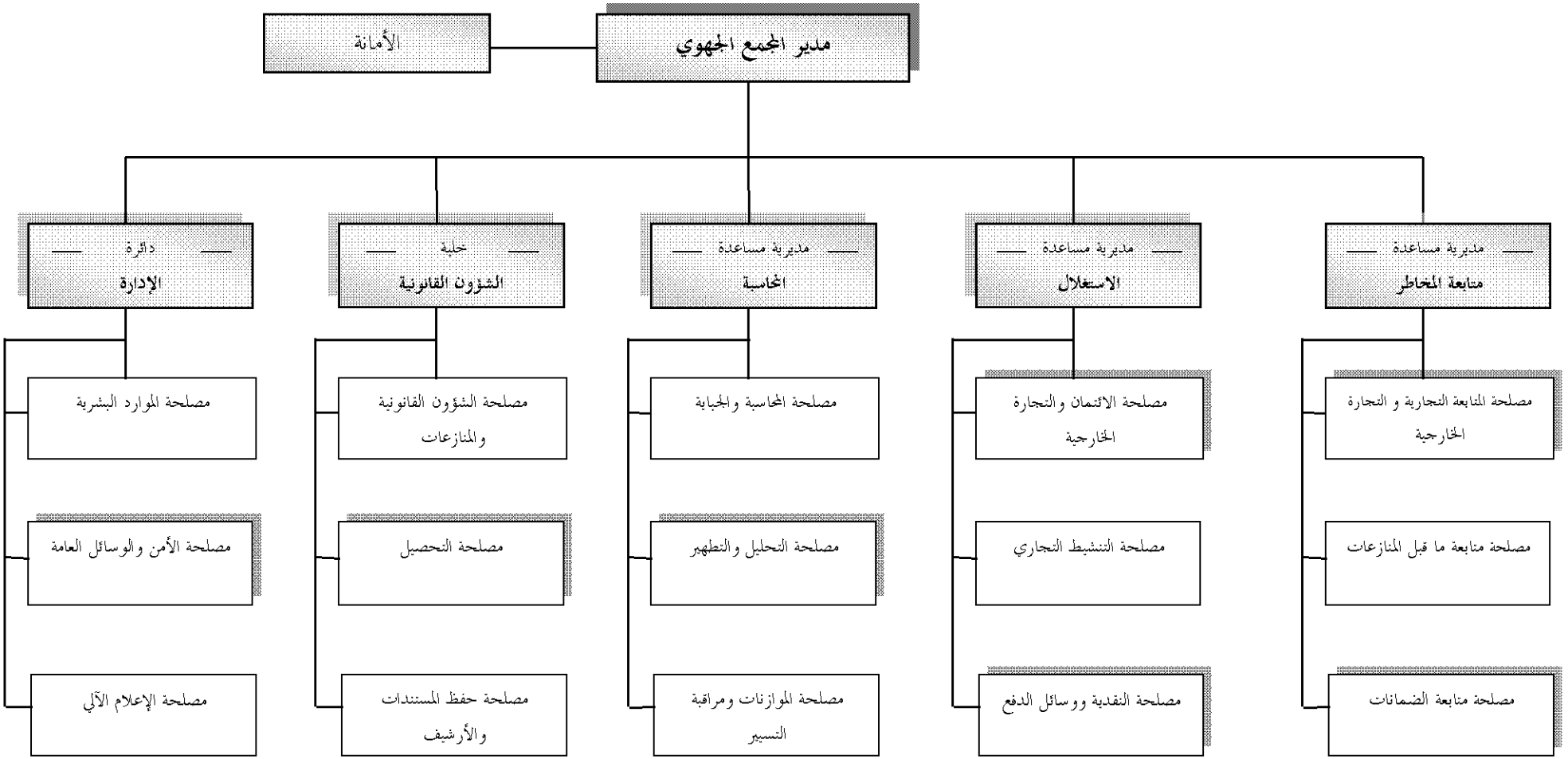
يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية 39 مجمعا جهويا موزعا على مختلف ولايات الوطن، حيث يعتبر كل مجمع جهوي بمثابة مديرية تمثيلية جهوية للمديرية العامة، يقوم بإدارة مجموعة من وكالات الاستغلال المرتبطة به والتي تقع في مجال تخصصه الإداري، وظيفته تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة، ومتابعة هذه الوكالات، يترأسه مدير، يقوم بإعطاء التوجيهات للدائرة والخلية ومختلف المديريات المساعدة الموجودة تحت إمرته ومسؤوليته كما هو موضح في الشكل الموالي[1].

وبهذا يكون البنك قد انتهج سياسة اللامركزية في تسييره، حيث أعطى للمجمعات الجهوية صلاحيات واسعة في مجال منح الائتمان، إلا في بعض الحالات وضمن حدود معينة، أين يتم اتخاذ القرار فيها على مستوى المديريات المركزية.

إن التنظيم اللامركزي المذكور آنفا، ليس بمفهومه الواسع الرامي إلى الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرارات والتسيير المفرد، وإنما هي استقلالية تنفيذية بحيث أن هذه المجمعات تراقب وتتابع باستمرار أداء مهمة الوكالة التابعة لها، كما تراقب تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والخطط المسطرة من طرف المديرية العامة.

[1] BADR, Missions et attributions des structures organiques et fonctionnelles du Groupe Régional d'Exploitation (GRE), Décision réglementaire n° 44/2009, Alger, 2009, P: 2.

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: وثائق البنك

وتماشيا مع موضوعنا نقتصر على تعريف المديرية المساعدة للاستغلال والمديرية المساعدة لمتابعة المخاطر لعلاقتهما بوظيفة الإقراض.

1. **مديرية مساعدة للاستغلال:** لا تتعامل مباشرة مع العملاء وإنما تتعامل مع الوكالات المرتبطة بالمجمع، ودورها يتمثل في تلقي ملفات القروض المسلمة من طرف الوكالة والنظر في صحتها من حيث النقص في الوثائق والتوافق مع الشروط المحددة، كما تقوم بمراجعة رأي الوكالة من ناحية القبول أو الرفض، وإذا كان القرار المتخذ غير مبرر ومؤسس، فإنها تقوم بطلب تفسيرات عن ذلك، وتباشر هذه المديرية المساعدة عملها من خلال ثلاث مصالح هي:
   - **مصلحة الائتمان والتجارة الخارجية:** تختص بإعادة دراسة وتقييم ملفات القروض التي تردها من الوكالات والتي تكون في حدود سلطة منح القروض للمجمع الجهوي، أما ملفات القروض التي تكون مبالغها تفوق حدود سلطة المجمع الجهوي فتقوم بإكمال دراستها وتقييمها وإرسالها لمديريات التمويل المركزية وهذا حسب اختصاصاتها، كما تقوم كذلك بمتابعة ومراقبة عمليات منح القروض التي قامت بها الوكالات ضمن سلطاتها. أيضا تقوم هذه المصلحة بتقديم الملفات المدروسة للجنة القروض التي تبت في قرار منح الائتمان.
   - **مصلحة التنشيط التجاري:** تقوم هذه المصلحة بتجميع ومتابعة الإحصائيات المتعلقة بمصلحة القروض كما تقوم برسم أهداف الوكالات وخطط العمل لتحقيقها ومتابعة إنجازها.
   - **مصلحة النقدية ووسائل الدفع:** تهتم هذه المصلحة بتزويد زبائن الوكالات بمختلف بطاقات الدفع والسحب وكذا ترقية مختلف وسائل الدفع التي يتم تسويقها من قبل البنك.
2. **مديرية مساعدة لمتابعة المخاطر:** تهتم بمراقبة تسيير القروض الممنوحة وعمليات التجارة الخارجية التي يتم تنفيذها من قبل الوكالات، كما تعنى كذلك بمتابعة وتحيين الضمانات المقدمة كغطاء للعمليات الائتمانية الممنوحة، وتباشر هذه المديرية المساعدة عملها من خلال ثلاث مصالح هي:
   - **مصلحة المتابعة التجارية والتجارة الخارجية:** تهتم بمتابعة مؤشرات الإنذار المبكر لكل القروض التي يسيرها المجمع الجهوي وكذا إعادة تقييم الجدارة الائتمانية للزبائن المقترضين، كما تقوم بدراسة واستغلال كل التقارير التي تعدها الوكالات بخصوص الزبائن والقروض المسيرة.
   - **مصلحة متابعة ما قبل المنازعات:** تقوم هذه المصلحة بمتابعة حالات التعثر الظرفية التي يقع فيها بعض الزبائن على مستوى الوكالات وهذا قبل أن تزداد حدتها، كما يتم اتخاذ الإجراءات العلاجية والتصحيحية لهذه الوضعيات وهذا في إطار توافقي (ودي) مع الزبائن.

- **مصلحة متابعة الضمانات:** تهتم هذه المصلحة بمتابعة تحصيل وتحقيق الضمانات قبل وبعد تمكين العميل من العملية الائتمانية كما تهتم كذلك بتحيين هذه الضمانات وإعادة تقييمها والتأكد من سلامتها.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للوكالات المحلية للاستغلال (A.L.E)

تمثل الوكالات البنكية للاستغلال الخلية القاعدية التي يمارس من خلالها بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطاته وهي الواجهة التي يعرض بواسطتها منتجاته ويتعامل مع عملائه ويخدم مصالحهم، وهي فروع تابعة للبنك تشرف عليها المجمعات الجهوية للاستغلال وتقوم بجميع الوظائف التي يؤديها البنك التجاري ويبلغ عددها حاليا 292 وكالة[1].

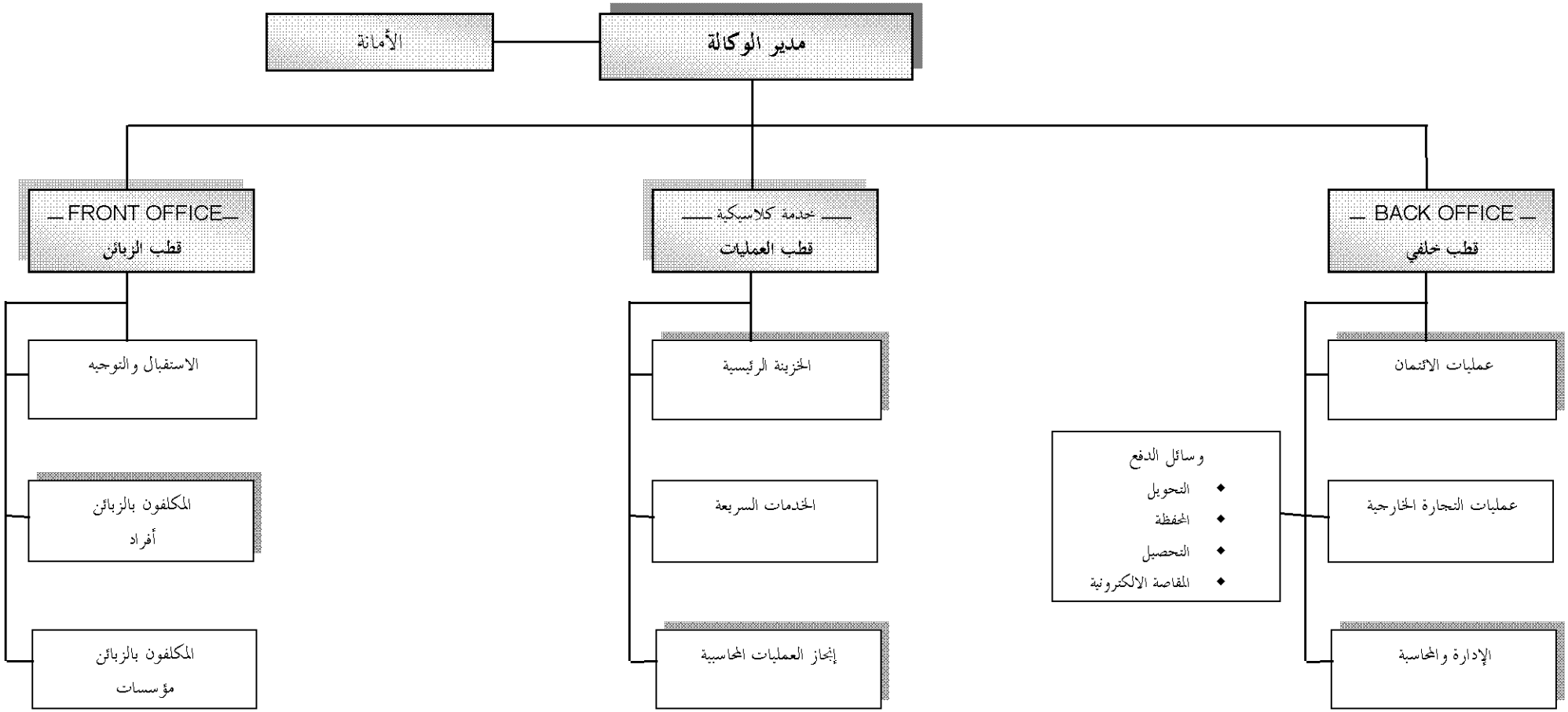
يرأس وكالة الاستغلال مدير ويباشر عمله من خلال ثلاث مصالح هي[2] :

- **المصلحة الأمامية:** وتتكفل بجميع العمليات التي تتطلب التعامل المباشر والمشخص مع العملاء؛
- **المصلحة الخلفية:** تقوم بجميع العمليات التي لا تتطلب التعامل المباشر مع العملاء؛
- **قطب المعاملات:** يقوم بعمليات الصندوق من إيداع وسحب وكل ما له علاقة بتحويل الأموال.

[1] وثائق البنك.

[2] BADR, organigramme particulier de l'agence locale d'exploitation (ALE) évoluant en «OCA», Décision réglementaire n° 53/2009, Alger, 2009, P: 2.

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لوكالة الاستغلال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: وثائق البنك

1. **المصلحة الأمامية "قطب الزبائن"**: تتمثل مهمة هذه المصلحة في تقديم الخدمات المشخصة للعملاء ابتداء من فتح الحساب، إلى القيام بعملية الإيداع، إلى منح الائتمان وهذا من خلال النشاطات التالية:

- فتح الحسابات للعملاء؛
- جمع المعلومات عن العملاء، نشاطاتهم وتعاملاتهم المالية؛
- توجيه إيداعات العملاء إلى الودائع التي تحقق للمؤسسة أكثر استقرارا لمواردها وأقل تكلفة عليها؛
- توجيه النصح وتقديم الإرشاد بخصوص عمليات الائتمان لتلبية حاجيات العملاء للتمويل؛
- تلقي ملفات طلبات الائتمان؛
- تقييم مخاطر الائتمان لكل عملية ائتمانية؛
- متابعة إنجاز العمليات الائتمانية الممنوحة؛
- متابعة الوضعية المالية للعملاء المدينين؛
- إعداد مخططات العمل لتحقيق الأهداف التجارية المسطرة.

2. **المصلحة الخلفية**: تقوم هذه المصلحة بجميع العمليات التي لا تتطلب التعامل المباشر مع العملاء وهذا من خلال النشاطات التالية:

- دراسة ملفات القروض؛
- مراقبة نوعية القروض المطلوبة من قبل العملاء ومدى تطابقها مع نوعية النشاط الممارس وكذا السياسة الائتمانية للبنك؛
- إرسال ملفات القروض المدروسة إلى لجنة القروض الموجودة على مستوى المجمع الجهوي من أجل مراقبتها أو البت فيها؛
- تنفيذ العمليات الائتمانية ومتابعتها محاسبيا؛
- القيام بعمليات التجارة الخارجية؛
- انجاز عمليات التحصيل والمقاصة؛
- القيام بالإحصائيات الدورية الخاصة بالقروض.

3. **قطب المعاملات**: تقوم هذه المصلحة بجميع عمليات الصندوق من إيداع وسحب وكل ما له علاقة بتحويل الأموال وهذا من خلال أداء النشاطات التالية:

- تنفيذ عمليات تخليص الشيكات؛
- تنفيذ عمليات الإيداع؛
- إنجاز عمليات الإيداع التليغرافية.

رابعاً: مكانة وظيفة إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

ضمن التغييرات التي أجريت على مستوى الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تطبيقا لمتطلبات برنامج إعادة الهيكلة الاقتصادية MEDA 2*، ومن أجل إعطاء وظيفة إدارة المخاطر الائتمانية المكانة اللازمة التي تمكنها من تحجيم المخاطر الائتمانية وتفادي الخسائر الناجمة عنها، تم إنشاء مصالح وهيئات خاصة بمتابعة المخاطر في كل المستويات التنظيمية وهذا وفقًا لأربعة مبادئ تسييرية وتحقيقا لثلاثة أهداف إستراتيجية كالآتي[1]:

1. **الأهداف الإستراتيجية:** يسعى التنظيم المعتمد من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية لعل أبرزها ما يلي:
   - إرساء تسيير فاعل للمتابعة التجارية للمخاطر؛
   - تحقيق التحكم الجيد والنوعي لعملية متابعة حالات ما قبل المنازعات؛
   - إرساء متابعة فاعلة للضمانات.

2. **المبادئ الموجهة والعملياتية:** هناك أربعة مبادئ توجيهية تحكم عملية متابعة المخاطر على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتمثل في:

أ. **المبدأ الأول:** استقلالية وظيفة متابعة مخاطر الائتمان وهذا بغرض تحقيق:
   - المراقبة الحسنة لوظيفة الاستغلال (دراسة القروض)؛
   - الفصل بين الوظيفة التجارية للائتمان ووظيفة تحليل المخاطر؛
   - تقديم دعم أحسن لوظيفة الاستغلال.

ب. **المبدأ الثاني:** نظامية عملية جمع المعلومات عن الزبائن وهذا بهدف تحقيق:
   - الكشف المبكر عن تدهور التصنيف الائتماني للمقترضين؛
   - التصنيف الائتماني الجيد للمقترضين؛
   - ضمان صلاحية الضمانات.

*برنامج MEDA 2، تم تطبيقه من قبل الاتحاد الأوربي من أجل مساعدة دول حوض البحر الأبيض المتوسط على القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية وتخفيف أثار ذلك على الجانب الاجتماعي والبيئي، لمزيد من المعلومات عن هذا البرنامج استعمل الرابط التالي:
http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/relations_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15006_fr.htm

[1] Pierre HOESSLER et Thibault QUINTAINE, Recommandations de changements organisationnels à mettre en place au sein de la BADR, Rapport groupe MEDA 2, Alger, 2007, PP: (8-9).

ج. **المبدأ الثالث**: إرساء الصلاحيات الأساسية لتسيير ومتابعة المخاطر على مستوى المجمعات الجهوية وهذا بهدف تحقيق:

- تنميط طرق متابعة وتسيير المخاطر؛
- مراعاة خصائص بنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث العدد الهائل للعملاء والوكالات والانتشار الجغرافي الواسع؛
- تخفيف ضغط العمل عن الوكالات وتوفير الجهد والوقت لها للتفرغ للوظيفة التجارية.

د. **المبدأ الرابع**: تقديم الاستشارة والمساعدة التقنية من المديريات المركزية إلى المجمعات الجهوية وهذا بهدف تحقيق:

- إدماج وظيفة متابعة المخاطر ضمن الإستراتيجية العامة للبنك؛
- تأهيل وتكوين فرق خاصة في دراسة ومتابعة المخاطر في مختلف المستويات التنظيمية.

3. **خصائص تنظيم هيئات متابعة المخاطر**: لقد تمت إعادة تنظيم هياكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار تطبيق متطلبات بازل 2 لمواجهة تحديات متابعة المخاطر المصرفية والائتمانية منها خاصة، وقد سمح هذا بتوزيع المهام على مختلف المستويات التنظيمية على النحو المبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): خصائص تنظيم هيئات متابعة المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

الهيئة	خصائص تنظيم هيئات متابعة المخاطر
المديرية المركزية	▪ تنظيم يعطي للمديرية المركزية دور تقديم الاستشارة والمساعدة التقنية في مجال متابعة المخاطر؛ ▪ تنظيم يعطي للمديرية المركزية دور رقابي؛ ▪ تنظيم يعطي المسؤولية للمديرية المركزية مع تسيير للمخاطر الثلاث (التجارية، الضمانات، ما قبل المنازعات) للعملاء المفترضين؛ ▪ تنظيم يطبق معايير بازل 2 لمتابعة المخاطر؛ ▪ تنظيم يسمح للمديرية المركزية بإرساء سياسة متابعة للمخاطر تتناسق مع السياسة الائتمانية للبنك.
المجمع الجهوي	▪ تنظيم يعطي المسؤولية للمجمعات الجهوية مع تسيير للمخاطر الثلاث (التجارية، الضمانات، ما قبل المنازعات) للعملاء المفترضين؛ ▪ تنظيم يسمح بتنميط آلية متابعة المخاطر؛ ▪ تنظيم يخفف الضغط عن الوكالات ويعطيهم الوقت للتفرغ للوظيفة التجارية؛ ▪ تنظيم يسمح بالمعالجة النمطية والسريعة لحالات ما قبل المنازعات؛ ▪ تنظيم يسمح بالتحقق من مؤشرات الإنذار المبكر من الدرجة الثانية؛ ▪ تنظيم يسمح للمجمعات الجهوية بطلب معلومات تكميلية.
الوكالة المحلية للاستغلال	▪ تنظيم يسمح بالتحقق من مؤشرات الإنذار المبكر من الدرجة الأولى؛ ▪ تنظيم يسمح بمتابعة تجارية نمطية باستعمال استبيانات وعروض حال نموذجية؛ ▪ تنظيم يسمح بالتدفق الجيد للمعلومات عن طريق استعمال تقنية الإعلام الآلي وشبكات الاتصال، ▪ تنظيم يعطي للمكلف بالزبائن مسؤولية متابعة محفظة القروض الخاصة بالعملاء التابعين له.

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البنك

المبحث الثاني: واقع تقييم مخاطر عدم السداد ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

يشكل الائتمان الذي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية المصدر الأساسي لربحيته، ومن خلاله، تتضح مجالات نشاطه ومكانته في تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. ونظرا للانتشار الواسع لهذا البنك فإنه يواجه عددا هائلا من طلبات الائتمان التي جعلته يتبع سياسة ائتمانية مرنة، غير أنها جد حذرة اتجاه المخاطر الائتمانية.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم عناصر السياسة الائتمانية لهذا البنك وكذا طريقة وكيفية تقييمه للمخاطر وهذا من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: السياسة الائتمانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسة ائتمانية محكمة موضوعة من قبل إدارته العليا والتي يقوم بمراجعتها بانتظام حتى تستجيب للحاجيات الاقتصادية والمتغيرات المصرفية. هذه السياسة مكتوبة ومنشورة ومعروفة من قبل جميع العاملين والمصالح التي لها علاقة بوظيفة الائتمان، وترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف تشمل تنمية أنشطة البنك الائتمانية وتحقيق عائد مرض منها، ضمان سلامة القروض المقدمة وتأمين المتابعة والرقابة المستمرة على عملية الائتمان.

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم عناصر السياسة الائتمانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المكونة من[1]:

أولا: تنويع تشكيلة القروض الممنوحة

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية تشكيلة واسعة من القروض تستجيب لكل طلبات العملاء والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين:

1. **قروض الاستغلال (قروض قصيرة الأجل)**: وهي قروض لا تتجاوز مدتها السنتين وتنقسم إلى قروض بالصندوق وقروض بالإمضاء.

أ. **القروض بالصندوق**: وتضم بدورها الأنواع التالية:

- **الخصم التجاري**: يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها، ويدفع المبلغ للمستفيد بعد تخفيض مصاريف الخصم، ويحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق.
- **السحب على المكشوف**: يمنح هذا النوع عادة لتمويل الدورة الاستغلالية الطويلة نسبيا أي من 1 إلى 12 شهر، حيث يمنح للمؤسسات التي تكون فيها دورة الإنتاج طويلة، وبالتالي تنعدم مداخيلها خلال الفترة التي تسبق بيع الإنتاج، وهنا يأتي دور البنك لسد احتياجات

[1] BADR, Orientations générales en matière de crédit, Décision Réglementaire n° 09/64, Alger, 2009, PP: (12-28).

المؤسسة خلال هذا الوقت، وما يجب الإشارة إليه أن هذا القرض يتم منحه في بنك البدر لسد كل حاجيات الاستغلال بغض النظر عن طبيعتها (أجور العمال، مواد أولية، ...الخ) ولمدة ثلاثة أشهر مع قابلية التجديد إذا اقتضى الأمر ذلك.

- **القروض الموسمية:** تمنح هذه القروض لتمويل أنشطة موسمية، عادة ما تكون مدتها ثلاثة أشهر إلى سنة.
- **تسبيقات على الصفقات العمومية:** يمنح هذا النوع من التسبيقات إلى أصحاب المشاريع ذات الطابع العمومي كبناء الهياكل العمومية.

ب. **قروض بالإمضاءات:** تعرف أيضا باسم التعهد بالإمضاء، وتتمثل في الضمان الذي يقدمه البنك لعميله من أجل الحصول على تمويل من جهة أخرى، فالبنك هنا لا يلقي بأمواله لعميله وإنما يمنحه ثقته فقط، وتنقسم قروض الإمضاء إلى:

- **الكفالات:** ويضم هذا النوع من قروض الإمضاء صنفين هما:
  - **كفالة لضمان حسن تنفيذ الصفقة:** تمنح هذه الكفالة لضمان حسن تنفيذ الصفقة حيث تمثل 5% من قيمتها.
  - **كفالة لضمان استرجاع قيمة التسبيق:** أحيانا وقبل أن ينطلق المقاول في تنفيذ المشروع، فإنه يطلب تسبيق من صاحبه يمثل 15% من قيمة الصفقة، ومن أجل ضمان استرجاع قيمة التسبيق فإن صاحب المشروع يطلب من المقاول كفالة استرجاع التسبيق، حيث يقوم البنك بتغطية مخاطر هذه الكفالة بطلب نسبة لا تقل عن 50% من قيمتها.
- **الضمانات:** وتمنح في الغالب لضمان دفع الأوراق التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين.

2. **قروض الاستثمار:** وهي قروض موجهة لتمويل أعلى الميزانية وهي استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل:

أ. **قروض متوسطة الأجل:** تتراوح مدتها بين 3 و7 سنوات، وتتجه إلى تمويل المشاريع ذات الطابع الصناعي أو الخدماتي، حيث لا يتعدى مبلغ القرض 70 % من قيمة المشروع ويمول عادة تجهيزات الإنتاج وعتاد النقل وعتاد المكتب...الخ.

ب. **قروض طويلة الأجل:** تتراوح مدتها بين 8 و15 سنة وقد تمتد أكثر من ذلك وتتجه إلى تمويل النشاطات الفلاحية (غرس الأشجار، حفر الأبار المائية، أشغال أرضية، بناء ريفي ...الخ).

ثانيا: تنويع مجالات النشاط

لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية ذلك البنك المتخصص في مجال التمويل الفلاحي فقط، بل عمد إلى تنويع مجالات نشاطه، فشملت سلة خدماته الإقراضية جل قطاعات الأعمال من خدمات كالنقل والصحة إلى التجارة، الصناعة، البناء والحرفيين ...الخ.

ثالثاَ: تقسيم السوق

من أجل تحجيم مخاطر التركز وتقديم تشكيلة قروض تتناسب وخصائص واحتياجات العملاء، تم تقسيم السوق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى عملاء أفراد وعملاء في شكل مؤسسات، كما تم تقسيم السوق على أساس القطاعات الاقتصادية من فلاحة، صناعة، تجارة وبناء، أيضا اعتمد تقسيم السوق على أساس الشكل القانوني للعملاء خواص، إدارة عامة ومؤسسات عمومية. كذلك تم تقسيم السوق على أساس جغرافي بحيث تم التركيز على المناطق ذات الكثافة السكانية والنشاطات الاقتصادية.

رابعاَ: تحديد أنواع العملاء الذين يمكنهم الاستفادة من الائتمان

يحدد بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سياسته الائتمانية أنواع وخصائص العملاء الذين يمكنهم الحصول على نوع معين من القروض، بحيث إذا خالفت خصائص طالب الائتمان الشروط المنصوص عليها فإن طلبه سيقابل مباشرة بالرفض.

خامساَ: تحديد شروط الحصول على الائتمان

يضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الشروط التي يؤدي تحقيقها إلى تمكين طالب القرض من الحصول عليه، بحيث يجب مراعاة توافر هذه الشروط عند دراسة ملف العميل، وإذا لم يتحقق أحد الشروط يرفض الطلب مباشرة.

سادساَ: تحديد شروط التحصيل

يقصد بشروط التحصيل كل الشروط الخاصة بمدة القرض، مدة التسديد وكيفيته، مدة الإعفاء من التسديد، عدد الأقساط ونسبة الفائدة المطبقة وهي شروط يضعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية أمام طالب الائتمان للإطلاع عليها حتى يكون على علم بكافة الالتزامات التي تكون عليه اتجاهه.

سابعاَ: التنويع في أسعار الفائدة

لا يعتمد بنك البدر على سعر فائدة موحد يطبق على كل القروض الممنوحة بل نجده يفرد لكل نوع من القروض سعر فائدة معين يتناسب وحجم المخاطر التي تحيط بالعملية الائتمانية، كما أنه يعتمد دوما على أسعار الفائدة المتغيرة وهذا لتلافي مشكل تغير أسعار الفائدة التي تخضع لأحكام السياسة النقدية.

ثامناً: تنويع الضمانات

باعتبار أن الضمانات تشكل الوسيلة التي تعطي للبنك تأمينا ضد مخاطر عدم السداد، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحدد في سياسته الائتمانية تشكيلة واسعة من الضمانات التي يمكن قبولها بالنسبة لكل قرض والتي تتوقف على الظروف المحيطة وحجم الأموال المقرضة، كما أنه يفرق دوما بين نوعين من الضمانات، ضمانات مجمدة أو معيقة لدفع الأموال والتي يجب تحقيقها وتقديمها للبنك قبل تمكين العميل المقترض من الأموال، وضمانات غير مجمدة يتم تحقيقها وتقديمها للبنك بعد تمكين العميل من أموال القرض.

تاسعاً: تبويب القروض المتعثرة

يقوم البنك بتصنيف القروض المتعثرة إلى أصناف معتمدا في ذلك على المعيار الزمني في التأخر عن موعد السداد، وهو تنظيم أملاه بنك الجزائر، بحيث يقوم البنك بتبويب هذه القروض على أربع فئات مرتبة كالأتي:

1. **ديون مستحقة للتحصيل** Créances Echues à Recouvrir: وهي القروض التي لها قسط واحد متأخر عن موعد السداد على أن لا يتعدى هذا التأخير مدة ثلاثة أشهر، بعد اليوم الأخير من الثلاثة أشهر، ينتقل القرض مباشرة إلى الصنف الموالي. في هذه الفئة، يطلب البنك دوما من عميله المدين توضيحا عن سبب التأخير، فإن كان هدا التأخير مبررا طلب منه تقديم طلب بتأجيل الدفع وهذا لإعفائه من إجراءات المتابعة الخاصة بالسداد.
2. **ديون تواجه صعوبات** Créances En Souffrance: وهي القروض التي لها من قسطين إلى ثلاثة أقساط على الأكثر متأخرة عن موعد السداد، على أن لا تتعدى مدة التأخير الكلية تسعة أشهر، بعدها مباشرة ينتقل القرض إلى الصنف الموالي، في هذه المرحلة يقوم البنك بإنشاء مؤونة خسارة تساوي 30% من قيمة القرض، كما يستعمل الطرق الودية في إقناع العميل بتسديد التزاماته لدى البنك.
3. **ديون مشكوك فيها** Créances Douteuses: وهي القروض التي تكون احتمالات تعثرها جد مرتفعة والتي تكون بشأنها إجراءات التحصيل قد دخلت أدراج القضاء. في هذه المرحلة، يقوم البنك بإنشاء مؤونة خسارة لهذه القروض مقدرة بـــ 50 % من قيمة القرض الكلية.
4. **ديون معدومة** Créances Compromises: وهي القروض الميؤوس من استرجاعها والتي يكون البنك قد استنفذ بشأنها كل وسائل التحصيل الودية والقضائية، ولكن دون جدوى، فيقوم بتغطيتها بمؤونة خسارة تساوي 100 % من قيمة القرض.

عاشراً: إجراءات تحصيل القروض المتعثرة

لا يسارع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تطبيق إجراءات الحجز على الضمانات المقدمة إليه بخصوص القروض المتعثرة وإنما يسعى جاهدا إلى مساعدة العميل، صاحب النية الحسنة، على النهوض مجددا وذلك

من خلال إجراءات إعادة الجدولة وإعادة هيكلة القروض المتعثرة، بحيث يقضي الإجراء الأول بتمديد أجل الدفع بخصوص رأس المال المقرض إلى فترة لا تتعدى أربعة وعشرين شهرا، مع دفع الفوائد المترتبة عليه مسبقا، أما الإجراء الثاني، فيقضي بتمديد أجل الدفع بالنسبة لرأس المال والفوائد إلى مدة تفوق الثلاث سنوات وفق جدول اهتلاك وشروط جديدة.

إحدى عشر: مستويات اتخاذ القرار

يقصد بها تحديد سلطات منح القروض، إذ بموجبها يتم تسقيف المبالغ التي يكون لكل مسؤول عن الإقراض على المستويات الإدارية المختلفة سلطة الموافقة عليها. في حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتدرج سلطة منح القروض من الوكالة إلى المجمع الجهوي إلى مديريات التمويل المركزية بالشكل التالي:

الجدول رقم (05) : توزيع أسقف منح الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (الوحدة دج).

	قرض الاستغلال	قرض الاستثمار
وكالة الاستغلال	800.000 ≥	4.000.000 ≥
المجمع الجهوي	3.000.000 ≥ 800.000 <	6.000.000 ≥ 4.000.000 <
المديرية المركزية	3.000.000 <	6.000.000 <

المصدر : وثائق البنك

اثنا عشر: تسقيف محفظة القروض

يقصد به تحديد الحجم الكلي للقروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه دون أن يتسبب ذلك في اهتزاز المركز المالي للبنك، وهذا بطبيعة الحال وفقا لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال الواجب الاحتفاظ به ودرجة المخاطرة المقدرة، كما يتم كذلك ضمن السياسة الائتمانية، توزيع هذا التسقيف على العملاء والقطاعات بحيث يتم تحديد الحد الأقصى للإقراض للعملاء وهذا بحسب طبيعتهم كأفراد أو مؤسسات، والأمر ذاته بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الممولة.

المطلب الثاني: الأساس النظري لطريقة رجال القرض المستعملة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتقييم المخاطر

إن محدودية طريقة التحليل المالي في التنبؤ بعجز المؤسسات المقترضة أدى بالبنوك التجارية إلى اللجوء إلى طرق أكثر دقة وتطورا منها، معتمدة في ذلك على الأساليب الإحصائية والرياضية التي تمكنها من إعطاء صورة أوضح للتفريق بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة عن التسديد ومن ثم تقليص حدّة المخاطر إلى حدودها الدنيا الممكنة.

وفي هذا السياق تم تبني طريقة **رجال القرض** لتقييم درجة المخاطرة التي يتعرض لها مدينو مؤسسة ما نتيجة تعاملهم معها، وقد تم تطبيق هذه الطريقة في بداياتها من قبل البنوك التجارية العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية. وتعرف طريقة رجال القرض كذلك تحت مسمى طريقة المؤشر الشامل لألكسندر وول Indice synthétique de Alexander Wall. وظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم "CREDIT MEN" والذي يقصد به رجال أخصائيون في دراسة القروض البنكية يقومون باتخاذ قرار منح القروض البنكية اعتمادا على مبدأ أساسي هو إضافة بعض المؤشرات الاقتصادية التنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية التي يتم مقارنتها مع نسب معيارية محددة مسبقا بطريقة إحصائية بعد دراسة معمقة. بالإضافة إلى إعطاء كل مؤشر وزنا خاصا به تحدد قيمته من خلال تجربة مسيري القروض ليتم في الأخير تنقيط كل مؤسسة طالبة للتقييم.

أولا: عرض طريقة رجال القرض

إن ما يميز طريقة رجال القرض عن غيرها من الطرق هو اجتهاد مصمميها في إيجاد العلاقة التي تربط بين درجة مخاطرة القروض ونوعية هذه المخاطرة، وهذا كأساس لتسعير القروض ومن ثم تقييم نوعية وجودة محفظة القروض بالبنك[1].

لقد توصل رجال القرض بعد دراسات إحصائية معمقة في عدد معين من المؤسسات إلى نتائج اتخذوها كمرجع أساسي لهذه الطريقة والتي تعتمد في تقييمها للمخاطر على إعطاء كل مؤسسة نقطة تحدد قيمتها بناء على ثلاث عوامل أساسية مكونة في مجملها لوضعية المؤسسة وهي[2]:

1. **عامل الموارد البشرية:** يعبر عن كفاءة وخبرة المسيرين والموارد البشرية التي تعمل بالمؤسسة وهذا من خلال دراسة وتقييم إمكانياتهم العلمية والعملية.

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص: 388.

[2] Constantin ZOPOUNIDIS, Evaluation du risque de défaillance de l'entreprise, ECONOMICA, Paris, 1996, P :20.

2. **العامل الاقتصادي:** يمثل هذا العامل القدرة على النمو للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وكذا مكانة المؤسسة التنافسية مقارنة بالمؤسسات الأخرى، بحيث يتم دراسة مكانة المؤسسة من جانب منتجاتها ومساهمتها في الإنتاج وكذا نوع الفرع الذي تنتمي إليه ومدى تطوره ونموه، وهذا باستعمال طرق وأدوات التحليل الإحصائي لتحليل البيانات الخاصة بالمؤسسة والمؤشرات العامة للقطاع الذي تنتمي إليه.

3. **العامل المالي:** يمثل حالة المؤسسة المالية وفقا لما هو مبين في القوائم المالية الخاصة بها.

وقد حددت طريقة رجال القرض أوزانًا للعوامل الثلاثة السابقة الذكر بحسب درجة أهميتها كالتالي:

- عامل الموارد البشرية: 40%؛
- العامل المالي: 40%؛
- العامل الاقتصادي: 20%.

من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، يتم اعتماد خمس نسب مالية وترجيحها بأوزان وإفراغ الكل في نقطة شاملة واحدة، هذه النقطة الشاملة NS تقيس المكانة النسبية للوضعية المالية للمؤسسة مقارنة بقيمة مرجعية تمثل، على العموم، الوضعية المالية للمؤسسة النموذجية في القطاع (يتم تقدير الخمس نسب مالية المعيارية بحساب متوسطات هذه النسب لمجموع المؤسسات المنتمية للقطاع).

يتم حساب قيمة NS باستعمال العلاقة الأساسية التالية: $\frac{\text{النسبة المالية } rf_i \text{ للمؤسسة المعنية}}{\text{النسبة المالية } RF_i \text{ للمؤسسة المعيارية}}$.

$$NS = 25\frac{rf_1}{RF_1} + 25\frac{rf_2}{RF_2} + 20\frac{rf_3}{RF_3} + 20\frac{rf_4}{RF_4} + 10\frac{rf_5}{RF_5}$$

الجدول رقم (06): النسب المالية المستعملة في طريقة رجال القرض.

النسبة	قيمتها	معامل الترجيح
rf_1	(الأصول المتداولة – المخزون) / الديون قصيرة الأجل	% 25
rf_2	الأموال الخاصة / مجموع الديون	% 25
rf_3	سعر تكلفة المبيعات / متوسط المخزون	% 20
rf_4	رقم الأعمال السنوى / مجموع الحقوق على الزبائن	% 20
rf_5	الأموال الخاصة / القيم الثابتة الصافية	% 10
المجموع		% 100

Source : Constantin ZOPOUNIDIS, op cit, P :21.

وتكون قراءة النقطة NS لأية مؤسسة كالآتي:

$$\begin{cases} NS = 100, & \text{يتم تقييم الوضعية المالية بالعادية} \\ \text{NS} > 100, & \text{يتم تقييم الوضعية المالية بالجيدة} \\ \text{NS} < 100, & \text{يتم تقييم الوضعية المالية بالحرجة} \end{cases}$$

تمثل النقطة NS المقدرة مؤشر عن المخاطر المالية المرتبطة بالمؤسسة، بحيث تبلغ قيمة الحرج عندما تكون أقل من 100، وفي هذه الحالة يجب على البنك أن يتعمق في الدراسة المالية للمؤسسة.

وبنفس الطريقة يتم تحديد عناصر الدراسة مع أوزانها وقيمها المعيارية لعامل الموارد البشرية وكذا العامل الاقتصادي.

ثانيا: مزايا وعيوب طريقة رجال القرض

لهذه الطريقة مزايا كما لها عيوب، يمكن إيضاحها كالتالي[1]:

أ. **مزايا طريقة رجال القرض:** ما يميز طريقة رجال القرض هو الشمولية في دراستها لوضعية العميل الطالب للقرض، حيث أنها لم تقتصر على العامل المالي فقط بل تعدت ذلك إلى عاملين آخرين مكملين له. فالعامل الاقتصادي يسمح بالتنبؤ بالصعوبات التي ستواجهها المؤسسة مستقبلا ولا يمكنها التحكم فيها، أما العامل الشخصي فإنه يعكس أداء المسيرين ومهاراتهم. وبالتالي أضافت هذه الطريقة عوامل نوعية إلى جانب العوامل المالية السابقة، والتي بإمكانها أن تزيد في درجات ثقة النتائج المتحصل عليها.

كما أن هذه الطريقة لا تفصل في نتائج المتغيرات المستعملة وتأخذها جملة واحدة بالإضافة إلى كون هذه الطريقة تقدم نموذجا جاهزا للاستعمال مباشرة، فهي توفر للبنك بذلك جهد البحث عن نموذج مثلما يتم في طرق أخرى.

ب. **عيوب طريقة رجال القرض:** تواجه هذه الطريقة صعوبات كثيرة في التطبيق خاصة في الدول النامية ويمكن حصر هذه العيوب في الآتي:

- عدم توفر نظام معلوماتي كفيل بتقديم المعلومات اللازمة الخاصة بالعامل الشخصي والاقتصادي والتي لا يمكن إيجادها في ملفات طلب الإقراض؛
- صعوبة إيجاد نسب حقيقية والتي يمكن على أساسها استخراج النسب المعيارية؛
- هذه الطريقة تحلل جميع المعلومات على أساس نموذج واحد رغم اختلاف طبيعة نشاط المؤسسات.

[1] سليم بن يوسف، أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، سكيكدة، يومي 23-24 نوفمبر 2008، ص: 11.

المطلب الثالث: طريقة تقييم المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب عن الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى. ولما كانت المخاطر عنصرا ملازما لعملية منح الائتمان لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤها بصفة نهائية أو استبعاد إمكانية حدوثها، ما دامت هناك فترة انتظار قبل حلول آجال السداد، أوجب على البنك التعامل مع هذا الواقع بشكل حذر وقراءة المستقبل قراءة جيدة.

وتطبيقا لهذه الفلسفة، يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ككل البنوك التجارية باتباع بعض الضوابط التي من شأنها أن تقوده إلى اتخاذ القرار الائتماني، وسنركز في معالجتنا هذه، على المراحل التي يتبعها البنك للوصول إلى قرار منح الائتمان، حيث تختلف الإجراءات حسب طبيعة القرض (قصير، متوسط، طويل الأجل)، وهذا من ناحية الوثائق المطلوبة وتقنيات الدراسة المتبعة.

ما يجب الإشارة إليه، هو أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، إلى جانب اعتماده على تقنية التحليل المالي في دراسة طلبات الائتمان، فإنه يعتمد على طريقة موازية لتقييم المخاطر المتعلقة بالعملية الائتمانية الممنوحة ترتكز أساسا على طريقة رجال القرض التي تمت الإشارة إليها سابقا.

أولا: الدراسة المالية لطلب الائتمان

بعد استلام الملف وانطلاقا من الوثائق المحاسبية الواردة إلى مصلحة الوكالة البنكية رفقة طلب الاقتراض المقدم من قبل العميل ممثلة أساسا في الميزانيات وجداول حسابات النتائج للثلاث سنوات الأخيرة، يقوم المكلف بالدراسات على مستوى الوكالة البنكية بإعداد الميزانيات المالية وحساب بعض المؤشرات التي تساعده في عملية التحليل، وهذا عن طريق الاستعانة ببرنامج معلوماتي معد لهذا الغرض CANEVAS والذي تتم فيه الدراسة بالشكل الآلي التالي[1]:

1. **التعريف بالعميل ونشاطه:** يتم فيه تناول لمحة تاريخية عن المؤسسة من حيث تاريخ النشأة، الطبيعة القانونية، طبيعة النشاط، تعداد العمال، انتماء المؤسسة إلى مجموعة، تركيبة رأسمالها، أسماء المسيرين ومستوياتهم التأهيلية، سمعة المؤسسة وملاءتها. كذلك يتم التطرق إلى طبيعة النشاط وخبرة العميل فيه، حصة العميل السوقية، طبيعة المنتج، مدى تنافسيته والمعدات والتكنولوجيا المستعملة في العملية الإنتاجية.
2. **الدراسة المالية:** يقوم المكلف بالدراسات بإعادة معالجة الميزانيات المحاسبية واستخراج الميزانيات المالية (بطريقة آلية) وحساب المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بـــ:

[1] BADR, Procédure de gestion des crédits au niveau GRE, Décision réglementaire n° 80/2009, Alger, 2009, P : 4.

- **الهيكل المالي**: وتستعمل في تحليله المؤشرات والنسب التالية:
  - رأس المال العامل؛
  - الحاجة لرأس المال العامل؛
  - نسبة الملاءة؛
  - القدرة على الاستدانة؛
  - درجة اهتلاك الأصول الصافية؛
  - درجة تجميد الأصول.
- **الخزينة**: وتستعمل في تحليلها النسب التالية:
  - تطور رأس المال العامل؛
  - تطور الحاجة لرأس المال العامل؛
  - السيولة العامة؛
  - السيولة المختصرة.
- **النشاط** : ويتم حساب النسب الرئيسية التالية من أجل تحليله:
  - المواد الأولية؛
  - المنتجات التامة؛
  - أجال التسديد للزبائن؛
  - أجال التسديد للموردين.
- **المردودية**: وتستعمل النسب التالية من أجل تحليلها:
  - المردودية المالية؛
  - المردودية الاقتصادية؛
  - المردودية التجارية؛
  - المردودية الخام للنشاط.

3. ملاحظات

- يتم استعمال التحليل العمودي (الساكن) والتحليل الأفقي (المتحرك) في عملية المعالجة من أجل إعطاء صورة أوضح عن تطور العناصر السابقة؛
- يتم التعليق على كل النسب المحسوبة والإشارة إلى مستويات تطورها؛

- يتم مقارنة رقم أعمال العميل مع حركة حسابه الجاري (العمليات الدائنة) من أجل استخراج بعض المؤشرات مثل ولاء العميل للبنك، الطرق المعتمدة في تسوية معاملاته مع زبائنه وموردیه، حجم التسرب (التعاملات التي يتم إخفاؤها وعدم إخضاعها للنظام الجبائي) ... الخ؛
- يتم الإطلاع على الحسابات الخاصة بالشركاء إذا كان العميل شركة من أجل أخذ صورة أوضح عن مراكزهم المالية وذلك بهدف تقوية ملف الضمانات (الشخصية)؛
- يتم دراسة وتحليل الأهداف التي يسعى العميل إلى تحقيقها من خلال العملية التمويلية وذلك عن طريق المؤشرات التي تم حسابها كما يتم الحكم على مدى موضوعيتها وتحقيقها؛
- عن طريق إعداد مخطط الخزينة، يتم التنبؤ باحتياجات العميل لرؤوس الأموال والتي يجد المكلف بالدراسات الوسيلة الأمثل في تلبيتها من خلال سلة القروض قصيرة الأجل التي يوفرها البنك؛
- يتم استكمال الدراسة بالتطرق إلى جانب الضمانات وتحليل المخاطر من أجل تدعيم طلب العميل؛
- في النهاية، يعد المكلف بالدراسات ملخص عن الملف يشمل الوضعية المالية للعميل، أهدافه من عملية التمويل، احتياجاته المالية الحقيقية على ضوء الدراسة والاقتراح التمويلي المقدم إليه؛
- بعد أن ينتهي المكلف بالدراسات من دراسة الملف، يقوم بتحويله بكل تفاصيله إلى لجنة القروض الموجودة على مستوى الوكالة، وتتكون هذه الأخيرة من مدير الوكالة كرئيس ورؤساء المصالح كأعضاء، لاتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض، وهذا بعد أن تقوم هذه اللجنة بمراجعة وفحص الدراسة التي قام بها المكلف بالدراسات والرأي الذي خلص إليه هذا الأخير.

ثانيا: تقييم المخاطر لطلب الائتمان

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية نظاما لتقييم مخاطر المقترضين والذي يقوم على إعطاء نقطة كمية تعكس بطريقة شاملة قيمة المؤسسة والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تعامله معها. وقد تم تعريف وشرح هذا النظام في وثائق البنك كما يلي[1]:

أ. **تعريفه:** جاء تعريف هذا النظام في وثائق البنك بأنه التقييم الكمي للجدارة الائتمانية للمؤسسة المقترضة المنبثقة من التحليل الشامل لها ولبيئتها.

ب. **سلم التنقيط:** يتكون سلم تنقيط مخاطر المقترضين من ست مستويات تمثل تصنيف المخاطر، في النظام المعتمد، النقاط الجزئية الوسيطة والنقطة النهائية تأخذ قيما عددية صحيحة محصورة بين الواحد والستة.

ج. **نقاط مخاطر المقترضين:** تمثل تصنيف مستوى المخاطر الذي تفرزه عملية تقييم المؤسسة المقترضة والذي يمكن أن يأخذ إحدى القيم التالية:

[1] BADR, Orientations générales en matière de crédit, Op cit, PP :(67-76).

- النقطة 1: مستوى مخاطر ممتاز، بحيث يكون الائتمان المقدم محمي بصفة كلية؛
- النقطة 2: مستوى مخاطر جيد جدا، هناك عدم تأكد ضئيل جدا في النهاية الجيدة للائتمان المقدم؛
- النقطة 3: مستوى مخاطر جيد، العملية الائتمانية محمية بشكل متوسط؛
- النقطة 4: مستوى مخاطر حسن، عدم تأكد في استرجاع الائتمان الممنوح؛
- النقطة 5: مستوى مخاطر قوي، شكوك قوية جدا في استرجاع الائتمان الممنوح؛
- النقطة 6: مستوى مخاطر في حدوده القصوى، التعثر أكيد، وتحصيل الائتمان مشكوك فيه.

- **عناصر التقييم**: تم اعتماد ثلاثة عناصر في عملية تقييم مخاطر المقترضين تشمل، نشاط المؤسسة، مناجمنت المؤسسة ومالية المؤسسة. كما أن كل عنصر من العناصر السابقة يتم ترجيحه بوزن محدد يعبر عن أهميته في عملية التقييم وكانت الأوزان كالآتي:
  - النشاط : 25 %.
  - المناجمنت: 25 %.
  - المالية: 50 %.

ه. **مؤشرات التقييم** : كل عنصر من عناصر التقييم السابقة الذكر يرتبط بمجموعة من المؤشرات التي يتم تقييمها، والتي بدورها يتم تخصيص أوزان لها وهذا بحسب أهميتها في عملية التقييم.

مؤشرات تقييم النشاط: ترتكز عملية تقييم النشاط على دراسة وتقييم 4 مؤشرات رئيسية هي:

- ✓ الوضعية الاقتصادية العامة ويتم ترجيحها بوزن قدره 20 **%**؛
- ✓ القطاع الاقتصادي ويتم ترجيحه بوزن قدره 30 **%**؛
- ✓ السوق ويتم ترجيحه بوزن قدره 30 **%**؛
- ✓ الأفاق المستقبلية ويتم ترجيحها بوزن قدره 20 **%**.

- الوضعية الاقتصادية العامة: تقييم هذا المؤشر يرتكز على فحص ودراسة مجموع العوامل التي تعكس الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وعلى هذا الأساس، فإن المحلل يقوم بتسليط الضوء على النقاط التالية:
  - استقرار الهيئات والمؤسسات النظامية؛
  - تطور المؤشرات الاقتصادية؛
  - حركية المؤسسات المالية للبلد؛
  - دور الشركاء الاجتماعيين؛
  - فعالية قطاعات مؤسسات الدعم.

- القطاع الاقتصادي: النقطة المعطاة لهذا المؤشر ترتكز على فحص نشاط وأداء المؤسسات المنتمية لهذا القطاع، ويهتم المحلل بدراسة النقاط التالية:
  - الأهمية الإستراتيجية للقطاع؛
  - ربحية القطاع؛
  - ضغط المنافسة؛
  - وزن المنافسة الموازية؛
  - محفزات التطوير.
- السوق: هذا المؤشر يقيس نوعية تدخل المؤسسة موضوع الدراسة في قطاعها السوقي، ويقوم المحلل بتوجيه دراسته إلى تقييم النقاط التالية:
  - موقع المؤسسة؛
  - انجازات المؤسسة للتصدير؛
  - قدرة المؤسسة على النمو؛
  - سياسة المؤسسة التجارية؛
  - حساسية المؤسسة للتهديدات.
- الأفاق المستقبلية: يؤدي تقييم هذا المؤشر إلى قياس الأثر الذي تحدثه عوامل البيئة الخارجية على تقديرات المؤسسة المستقبلية وفي هذه الحالة، يركز المحلل دراسته على النقاط التالية:
  - تطور التشريعات؛
  - تذبذب أسعار الصرف؛
  - استقرار تكاليف التمويل؛
  - مرونة الطلب؛
  - قابلية دخول منافسين جدد.

مؤشرات تقييم المناجمنت: ترتكز عملية تقييم المناجمنت على دراسة وتقييم 3 مؤشرات رئيسية هي:

- ✓ الموارد ويتم ترجيحها بوزن قدره 40 **%**؛
- ✓ الجانب القانوني ويتم ترجيحه بوزن قدره 30 **%**؛
- ✓ التسيير ويتم ترجيحه بوزن قدره 30 **%**.

- الموارد: يركز المحلل في تقييمه لهذا العنصر على الموارد البشرية، المادية والمالية المسخرة من قبل المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها، ويقوم بتقييم المجالات التالية:

- نوعية المسيرين والإطارات بالمؤسسة؛
- الوسائل التقنية المستعملة؛
- القدرات المالية المستعملة؛
- تنظيم المؤسسة؛
- أدوات القيادة، التدقيق والرقابة.

- الجانب القانوني: يركز المحلل انتباهه على الجوانب القانونية المرتبطة بالذمة المالية للمؤسسة ومصادر تمويلها وطبيعة علاقاتها مع شركائها، ويشمل التقييم النقاط التالية:
  - الشكل القانوني وتوزيع رأس المال؛
  - طرق التمويل المستعملة؛
  - سجل السوابق (القضائية، القانونية، ومختلف العلاقات) مع مختلف الجهات؛
  - انتماء المؤسسة لمجموعة أعمال.
- التسيير: يتوجه هذا المؤشر إلى قياس القدرات التسييرية على ضوء النتائج المسجلة من قبل المؤسسة، ويتم إعطاء اهتمام خاص للنقاط التالية:
  - شفافية حسابات المؤسسة؛
  - القدرة على التأقلم والاستجابة للتحولات والتقلبات؛
  - القدرة المثبتة على تحقيق الموازنة؛
  - الإسهام النوعي والتكنولوجي المحقق.

مؤشرات تقييم المالية: تقييم مالية المؤسسة، عنصر مرجح بنسبة 50 % من قيمة التقييم الكلي للمؤسسة، ويرتكز كلية على حساب بعض النسب المالية المجمعة بحسب طبيعتها في مجموعات بالشكل التالي:

✓ نسب التوازن مرجحة بدورها بـــ:
- 25 % في دراسة ملفات الائتمان قصير الأجل؛
- 15 % في دراسة ملفات الائتمان متوسط وطويل الأجل.

✓ النسب الهيكلية مرجحة بـــ:
- 25 % في دراسة ملفات الائتمان قصير الأجل؛
- 15 % في دراسة ملفات الائتمان متوسط وطويل الأجل.

✓ نسب النشاط مرجحة بـــ:
- 20 % في دراسة ملفات الائتمان قصير الأجل؛

- 10 % في دراسة ملفات الائتمان متوسط وطويل الأجل.

✓ نسب المردودية مرجحة بـــ:

- 20 % في دراسة ملفات الائتمان قصير الأجل؛
- 10 % في دراسة ملفات الائتمان متوسط وطويل الأجل.

✓ التقديرات مرجحة بـــ:

- 10 % في دراسة ملفات الائتمان قصير الأجل؛
- 50 % في دراسة ملفات الاستثمار.

- **نسب التوازن:** يتم اعتماد ثلاث نسب في تقييم سيولة المؤسسة كالآتي:
  - رأس المال العامل ويتم ترجيحه بمعدل 35 %.
    رأس المال العامل / التثبيتات الصافية * 100.
  - احتياجات رأس المال العامل مرجحة بمعدل 40 %.
    (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) / (ديون قصيرة الأجل – ديون مالية) * 100.
  - الخزينة ويتم ترجيحها بمعدل 25 %.
    رأس المال العامل / احتياجات رأس المال العامل * 100.
- **النسب الهيكلية:** تم اعتماد خمس نسب مالية من أجل تقييم الهيكل المالي للمؤسسة هي:
  - درجة اهتلاك التثبيتات مرجحة بمعدل 20 %.
    الاهتلاكات / التثبيتات الإجمالية * 100.
  - هيكل التمويل مرجح بمعدل 20 %.
    ديون متوسطة وطويلة الأجل / الأموال الدائمة * 100.
  - السيولة العامة مرجحة بمعدل 20 %.
    الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل * 100.
  - مخاطر التصفية مرجحة بمعدل 30 %.
    الأصول الصافية / مجموع الميزانية * 100.
  - مخاطر التشغيل مرجحة بمعدل 10 %.
    رأس المال العامل / (المخزون + القيم المحققة) * 100.
- **نسب النشاط:** تم اعتماد خمس نسب مالية من أجل تقييم نشاط المؤسسة هي:
  - فترة التحصيل مرجحة بمعدل 25 %.
    (زبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال الإجمالي * 360.

- فترة السداد مرجحة بمعدل 25 %.

(زبائن + أوراق الدفع) / المشتريات الآجلة الإجمالية * 360.

- مخاطر النشاط مرجحة بمعدل 20 %.

رأس المال العامل / رقم الأعمال * 360.

- درجة تكامل أعباء المستخدمين مرجحة بمعدل 15 %.

أعباء المستخدمين / القيمة المضافة * 100.

- درجة تكامل الأعباء المالية مرجحة بمعدل 15 %.

أعباء مالية / القيمة المضافة * 100.

- **نسب المردودية:** تم اعتماد ثلاث نسب مالية من أجل تقييم مردودية المؤسسة هي:
  - المردودية المالية مرجحة بمعدل 35 %.

النتيجة الصافية / رأس المال * 100.

  - المردودية التجارية مرجحة بمعدل 40 %.

النتيجة الصافية / رقم الأعمال * 100.

  - المردودية الاقتصادية مرجحة بمعدل 25 %.

الفائض الإجمالي للاستغلال / (مجموع الميزانية + تسبيقات بنكية) * 100.

- **التقديرات:**
  - التمويل قصير الأجل: يتم فيه حساب احتمال تحقيق التقديرات قصيرة الأجل للمؤسسة بالنظر إلى:
    - قدراتها التقنية المسخرة؛
    - مخطط الأعمال ودفتر الطلبيات.
  - التمويل المتوسط وطويل الأجل: تقييم مشروع الاستثمار بكل أبعاده مطلوب من ناحية:
    - حساب القيمة الحالية الصافية؛
    - حساب معدل العائد الداخلي؛
    - حساب فترة استرداد رأس المال المستثمر؛
    - إدخال دراسات الحساسية.
  - تدرج المعلومة المالية: استعمال طريقة النسب المالية يشكل المحور الأهم للجزء المخصص للتحليل المالي للمؤسسة موضوع الدراسة، غير أنه لا يكون لأي نسبة مالية من معنى

ودلالة ما لم يتم متابعة تطورها عبر الزمن، لذا تم اعتماد سلم لترتيب المعلومة المالية يأخذ بعين الاعتبار قيمة وتحيين البيانات المالية المقدمة ويكون هذا بالشكل التالي:

- مؤسسات تقدم ثلاث ميزانيات مالية:
  - الميزانية المالية n-1 ترجح بمعدل 50 %؛
  - الميزانية المالية n-2 ترجح بمعدل 30 %؛
  - الميزانية المالية n-3 ترجح بمعدل 20 %.
- مؤسسات تقدم ميزانيتين:
  - الميزانية المالية n-1 ترجح بمعدل 60 %؛
  - الميزانية المالية n-2 ترجح بمعدل 40 %.

و. سلم تنقيط المؤسسة

- **مؤشرات النشاط والمناجمنت:** تنقيط مختلف المؤشرات المتعلقة بالنشاط والمناجمنت يحيل المحلل إلى تحديد موقع المؤسسة من خلال توصيفها على أساس سلم متدرج يشكل في نفس الوقت أداة للرقابة.

الجدول رقم (07): سلم تنقيط مؤشرات النشاط والمناجمنت المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR.

المؤشر	النقطة					
	C1	C2	C3	C4	C5	C6
الوضعية الاقتصادية	ممتازة	جيدة جدا	جيدة	غير مستقرة	سيئة	سيئة جدا
القطاع	مرجعي	قوي	سليم	مهدد	متدهور	ضياع
السوق	مؤسسة مسيطرة	منافسة	مقاومة	هشة	مهملة	في انهيار
الأفاق المستقبلية	أكيدة	حسنة	معتدلة	غير أكيدة	سيئة	بدون أفاق
الموارد	استثنائية	مقتدرة	مقبولة	غير كافية	عاجزة	بدون
الجوانب القانونية	مثالية	مطابقة	مقبولة	هشة	متعثرة	كارثية
التسيير	نموذجي	حركي	جيد	جاري (يومي)	سيئ	لا تسيير

المصدر: وثائق البنك

- **المؤشرات المالية:** يتم معرفة نقطة المؤشر باستعمال سلم التنقيط الذي يحتوي على ست مستويات متدرجة من الواحد إلى الستة، بحيث تخصص علامة لكل مجال محدد مسبقا، ويتم إعطاء نقطة للمؤشر بمطابقة قيمته للمجال الذي تنتمي إليه في سلم التنقيط وبالتالي تخصص لهذا المؤشر النقطة

الموافقة لهذا المجال، ما يجب التذكير به هو أن تقييم النسب المالية يجب أن يتم عبر الزمن (التحليل المالي الأفقي)، وأن يتم مقارنة هذه النسب بالنسب المعيارية المقبولة للنشاط موضوع التقييم.

إن سهولة الحكم أو تحديد نقطة للمؤسسة باستعمال حدود مختلف المجالات لا يعفي المحلل من مهمة التعليق على النسب المالية للحالات المدروسة.

- نسب الخزينة:

الجدول رقم (08): سلم تنقيط النسب المالية للخزينة المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR.

نسب الخزينة	المجالات					
	C1	C2	C3	C4	C5	C6
رأس المال العامل	1.2 >	1.1 < 1.2 >	1 < 1.1 >	0.9 < 1 >	0.8 < 0.9 >	0.8 >
احتياجات رأس المال العامل	0.8 >	0.8 < 0.9 >	0.9 < 1 >	1 < 1.1 >	1.1 < 1.2 >	1.2 <
الخزينة	1.3 <	1.2 < 1.3 >	1.1 < 1.2 >	1 < 1.1 >	0.9 < 1.1 >	سالبة

المصدر : وثائق البنك

- النسب الهيكلية:

الجدول رقم (09): سلم تنقيط النسب المالية للهيكل التمويلي المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR

النسب الهيكلية	المجالات					
	C1	C2	C3	C4	C5	C6
درجة الاهتلاك	% 10 >	% 10 < % 20 >	% 20 < % 40 >	% 40 < % 60 >	% 60 < % 80 >	% 80 <
هيكل التمويل	% 35 >	% 35 < % 45 >	% 45 < % 55 >	% 55 < % 65 >	% 65 < % 75 >	% 75 <
السيولة العامة	1.2 <	1.1 < 1.2 >	1 < 1.1 >	0.9 < 1 >	0.8 < 0.9 >	0.8 >
مخاطر التصفية	% 30 <	% 25 < % 30 >	% 20 < % 25 >	% 15 < % 20 >	% 10 < % 15 >	% 10 >
مخاطر التشغيل	% 30 <	% 25 < % 30 >	% 20 < % 25 >	% 10 < % 20 >	% 0 < % 10 >	ر.م.ع <0

المصدر: وثائق البنك

- نسب النشاط والتسيير:

الجدول رقم (10): سلم تنقيط النسب المالية للنشاط والتسيير المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR

نسب النشاط والتسيير الإداري	المجالات					
	C1	C2	C3	C4	C5	C6
فترة التحصيل	< 15 يوم	< 15 يوم < 30 يوم	< 30 يوم < 45 يوم	< 45 يوم < 60 يوم	< 60 يوم < 75 يوم	< 75 يوم
فترة السداد	< 75 يوم	< 75 يوم < 60 يوم	< 60 يوم < 45 يوم	< 45 يوم < 30 يوم	< 30 يوم < 15 يوم	< 15 يوم
مخاطر النشاط	< 120 يوم	< 120 يوم < 90 يوم	< 90 يوم < 60 يوم	< 60 يوم < 30 يوم	< 30 يوم < 0 يوم	سالبة
تكامل أعباء المستخدمين	% 25 <	% 25 < % 30 <	% 30 < % 35 <	% 35 < % 40 <	% 40 < % 45 <	% 45 <
تكامل الأعباء المالية	% 15 <	% 15 < % 20 <	% 20 < % 25 <	% 25 < % 30 <	% 30 < % 35 <	% 35 <

المصدر: وثائق البنك

- نسب المردودية:

الجدول رقم (11): سلم تنقيط النسب المالية للمردودية المستعمل في دراسة الجدارة الائتمانية ببنك BADR

نسب المردودية	المجالات					
	C1	C2	C3	C4	C5	C6
مردودية مالية	% 11 <	% 8 < % 11 >	% 5 < % 8 >	% 2 < % 5 >	% 0 < % 2 >	نتيجة سالبة
مردودية تجارية	% 20 <	% 15 < % 20 >	% 10 < % 15 >	% 5 < % 10 >	% 0 < % 5 >	نتيجة سالبة
مردودية اقتصادية	% 30 <	% 25 < % 30 >	% 20 < % 25 >	% 15 < % 20 >	% 0 < % 15 >	ف.إ.إ سالب*

المصدر : وثائق البنك

* ف.إ.إ : الفائض الإجمالي للاستغلال.

- **الإجراءات العامة:**

- في الحالة العادية يتم مراجعة تنقيط المقترض مرة في كل سنة مالية، لذا يتعين على العميل أن يقوم بتقديم قوائمه المالية للبنك؛
- فيما عدا المؤسسات الخاضعة للتدابير الخاصة وكذا تلك غير ملزمة بالمحاسبة المالية (الكيانات الصغرى) كل المؤسسات العميلة الأخرى لابد أن يتم تنقيطها؛
- عملية تنقيط المؤسسات لا تعني إلا المؤسسات التي تكون قد استوفت على الأقل دورة محاسبية من النشاط.
- التنقيط النهائي للمخاطر للمؤسسات المقترضة يتم تحديده على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال بالنسبة للملفات التي تقع ضمن دائرة سلطته، أما المديريات المركزية فهي مكلفة بتحديد التنقيط للملفات التي تكون ضمن سلطاتها.

من أجل الفهم الجيد لكيفية تطبيق هذا النظام في بنك الفلاحة والتنمية الريفية سيتم تقديم حالة تعليمية من وثائق البنك في الملحق رقم (01).

ما يجب الإشارة إليه، أنه بالرغم من تبني واستعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لهذه الطريقة لتقييم مخاطر المقترضين، إلا أن محفظته الائتمانية تعاني من القروض المتعثرة، كما أن تطبيق هذه الطريقة في مصالحه يستغرق وقتا طويلا وجهدا مضاعفا من قبل عاملي البنك في دراسة ملفات الاقتراض. لذا سنحاول بناء واقتراح نموذج لتقييم المخاطر، يرتكز على طريقة التنقيط ويسمح بالوصول إلى نتائج أحسن، تقلل من نسبة التعثر في المحفظة والوقت المسخر لدراسة الطلبات الائتمانية.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية للبحث« قياس مخاطر عدم السداد ببنك BADR »

تعمل البنوك التجارية المحلية بإمكانيات محدودة وأساليب كلاسيكية للتنبؤ بمخاطر الائتمان، كالتحليل المالي الكلاسيكي مثلا، في حين تستخدم مختلف البنوك التجارية العالمية بعض الطرق الإحصائية الحديثة المساعدة على اتخاذ القرار والتي حققت نتائج جد مشجعة، وضمن هذا الإطار نسعى إلى تطبيق طريقة القرض التنقيطي مبرزين من خلال ذلك أهميتها في تفعيل وترشيد اتخاذ القرار الائتماني وقدرتها على التنبؤ بحالة التعثر عن السداد.

قبل البدء في تكوين النموذج، تكون الدراسة الإحصائية للكشف عن المعطيات أكثر من ضرورية وهذا حتى يتم الفهم الجيد لطبيعتها، هذه الدراسة ستسمح بتحديد العينة التي يتم من خلالها نمذجة التعثر عن السداد والمراحل التي يتم إتباعها لبلوغ ذلك.

بعد تحديد العينة، يتم تطبيق بعض الطرق الإحصائية بحسب أهميتها وقدرتها على تصفية وتمييز المتغيرات بهدف تحديد الأكثر تأثيرا ومعنوية في بناء النموذج، بعد الانتهاء من بناء النموذج يتم تطبيقه على المؤسسات المقترضة من أجل تحديد جدارتها الائتمانية.

المطلب الأول: دراسة وصفية وإحصائية للبيانات

قبل الشروع في بناء نموذج التنقيط لقياس التعثر والعجز عن السداد، يجب القيام بدراسة وصفية وإحصائية للمعطيات والبيانات المستعملة بهدف تكوين فكرة عن بنيتها وطبيعتها وهذا من خلال البحث في العناصر التالية:

أولاً: مجتمع الدراسة

للقيام بهذه الدراسة، كان المجتمع المستهدف هو مجموعة العملاء من المؤسسات والأفراد الذين لديهم حسابات مفتوحة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذين استفادوا من قروض استغلال في الفترة 2005م-2010م، هذه المؤسسات مصنفة تبعا لسدادها لالتزاماتها تجاه البنك إلى فئتين هما:

- **الفئة الأولى:** تتمثل في المؤسسات التي لم تتلقى أية صعوبات مالية في تسديد ديونها، أو تسجل تأخير في التسديد لمدة أكبر من ثلاثة أشهر، وبالتالي فهي مصنفة من طرف البنك كمؤسسات سليمة (جيدة).
- **الفئة الثانية:** وهي المؤسسات التي عرفت صعوبات مالية في تسديد ديونها وسجلت تأخيرا معتبرا في سداد التزاماتها تجاه البنك وبالتالي فهي مصنفة من قبله كمؤسسات عاجزة.

ثانياً: خاصية التعثر

في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتم التمييز بين ثلاثة أنواع من العملاء المقترضين هم على التوالي:

- المؤسسات السليمة: وهي المؤسسات التي لا يوجد أي شك بخصوص نجاعتها وقوتها المالية و لم يتم تسجيل أي تأخير في سداد التزاماتها تجاه البنك.
- مؤسسات ما قبل المنازعات: وهي المؤسسات التي سجلت تأخرا في سداد التزاماتها تجاه البنك تصل مدته من 3 أشهر إلى 12 شهرا، وهي في حالة ما قبل المنازعات لأن هناك مؤشرات تدل على سوء حالتها المالية لكنها ليست بالحدّة القصوى.
- مؤسسات المنازعات: وهي المؤسسات التي سجلت تأخرا في سداد التزاماتها تجاه البنك تفوق مدته 12 شهرا، هذه المدة تعتبر كبيرة جدا ويصبح معها اللجوء إلى الإجراءات القضائية هو السبيل الوحيد لتحصيل حقوق البنك.

إن هذا التقسيم المعتمد لا يساعدنا في بناء نموذج التقييم باستعمال طريقة التنقيط التي يتم فيها تقسيم المؤسسات المقترضة إلى مجموعتين فقط، لذا اخترنا أن يتم اعتماد خاصية التأخر عن السداد لمدة تفوق الثلاثة أشهر، وهي المدة التي يبدأ بعدها البنك في تشكيل مؤونة عن الخسائر المتوقعة، كما أن هذه المدة تتوافق والمدة المقترحة في اتفاقية بازل الثانية.

ثالثاً: اختيار العينة

عينة الدراسة عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للعملاء السليمين والمتعثرين، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (الميزانية، جدول حسابات النتائج، مخطط الخزينة والمخطط المالي، ملف طلب القرض). هذه الملفات تم اختيارها بصفة عشوائية وكافية لتمثيل الظاهرة المدروسة وتصنف إلى مجموعتين:

- عينة لإعداد النموذج، تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج دالة التنقيط؛
- عينة لقياس دقة النموذج، تبيّن مدى صحة هذا النموذج.

وعلى هذا الأساس، تم اختيار العينة بطريقة عشوائية من خلال أرشيف البنك حيث تتكون من 165 مؤسسة و قسمت إلى:

✓ عينة البناء وتشمل 153 مؤسسة موزعة كما يلي:

- 131 مؤسسة من الفئة الأولى (المؤسسات السليمة)؛
- 22 مؤسسة من الفئة الثانية (المؤسسات العاجزة).

✓ عينة الاختبار وتشمل 12 مؤسسة موزعة كما يلي:

- 7 مؤسسات من الفئة الأولى (المؤسسات السليمة)؛
- 5 مؤسسات من الفئة الثانية (المؤسسات العاجزة).

رابعاً: انتقاء المتغيرات

نقوم بالتوفيق بين البيانات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة، هذه المتغيرات تكون إما محاسبية وإما فوق محاسبية.

- **المتغيرات المحاسبية:** هي متغيرات قابلة للقياس تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.
- **المتغيرات فوق المحاسبية:** في الحالة العامة تكون هذه المتغيرات غير قابلة للقياس، ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات الائتمان للمؤسسات المعنية خارج القوائم المالية، يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة ومصادر مختلفة بعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس. غير أنه يمكن في بعض الأحيان أن تأخذ هذه المتغيرات قيما عددية ولكن قراءتها توحي بالطبيعة الكيفية لها، كعمر الإنسان مثلا الذي يعطي فكرة عن مرحلة الحياة التي يمر بها الإنسان (طفولة، صبى، شباب ...الخ).

1. **دراسة طبيعة المتغيرات:** تمت عملية جمع المتغيرات من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مصالح القروض بالبنك محل الدراسة وصنفت هذه المتغيرات حسب طبيعتها إلى:

- **متغيرات محاسبية:** تم اختيار 20 نسبة مالية تبعا لأهميتها في مجال تقييم مخاطر القروض وهي ملخصة بالجدول التالي:

الجدول رقم (12): المتغيرات المحاسبية.

المتغير	قيمة المتغير (النسبة)	طبيعة المتغير
R_1	الأموال الخاصة/ مجموع الأصول	هيكل مالي
R_2	رأس المال العامل / (قيم قابلة للتحصيل + قيم الاستغلال)	هيكل مالي
R_3	ديون متوسطة وطويلة الأجل / الأموال الخاصة	هيكل مالي
R_4	مجموع الديون / الأموال الخاصة	هيكل مالي
R_5	القدرة على التمويل الذاتي / ديون متوسطة وطويلة الأجل	هيكل مالي
R_6	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	هيكل مالي
R_7	أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل	خزينة
R_8	(قيم قابلة للتحصيل + قيم الاستغلال) / ديون قصيرة الأجل	خزينة
R_9	قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	خزينة
R_{10}	رأس المال العامل* 360 / رقم الأعمال	نشاط
R_{11}	احتياجات رأس المال العامل*360 / رقم الأعمال	نشاط
R_{12}	حقوق على الزبائن*360 / رقم الأعمال	نشاط
R_{13}	الخزينة * 360 / رقم الأعمال	نشاط
R_{14}	القيمة المضافة / رقم الأعمال	نشاط
R_{15}	القدرة على التمويل الذاتي / رقم الأعمال	نشاط
R_{16}	مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة	نشاط
R_{17}	القدرة على التمويل الذاتي / القيمة المضافة	نشاط
R_{18}	مصاريف مالية / القيمة المضافة	نشاط
R_{19}	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	مردودية
R_{20}	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	مردودية

المصدر: من إعداد الطالب

- **متغيرات فوق محاسبية (نوعية)**: اعتمدنا على 10 متغيرات فوق محاسبية منها 8 متغيرات غير قابلة للقياس تم تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس من خلال سلم القياس كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (13) : المتغيرات فوق المحاسبية.

المتغير	تعيين المتغير
R_{21}	الشكل القانوني للمؤسسة: 0- spa ش ذ أ 1- sarl ش ذ م و 2- snc شركة تضامن 3- eurl ش ذ ش و 4- physique فرد
R_{22}	قطاع النشاط : 0- خدمات 1- تجارة 2- صناعة 3- فلاحة 4- بناء
R_{23}	نوع الضمان : 0- بدون ضمانات 1- ضمانات حقيقية 2- ضمانات شخصية 3- ضمانات شخصية + حقيقية
R_{24}	عمر المؤسسة = تاريخ طلب القرض – تاريخ إنشاء المؤسسة
R_{25}	أقدمية المؤسسة = تاريخ طلب القرض – تاريخ دخول المؤسسة في علاقة مع البنك
R_{26}	مستوى حركة الحساب: 0- ضعيف 1- متوسط 2- قوي
R_{27}	مستوى رقم الأعمال: 0- ضعيف 1- متوسط 2- قوي
R_{28}	ترتيب القرض: 0- ليس الأول 1- الأول
R_{29}	سلطة قرار منح القرض : 0- الوكالة المحلية للاستغلال 1- المجمع الجهوي للاستغلال 2- المديرية المركزية
R_{30}	السلوك الماضي 0- لها تعثر سابق 1- ليس لها تعثر سابق

المصدر: من إعداد الطالب

- **جدول المعطيات أو مصفوفة البيانات:** بعد جمع المعطيات والبيانات اللازمة للدراسة، قمنا بإفراغها في مصفوفة حيث الأعمدة فيها تمثل المتغيرات (المحاسبية وفوق المحاسبية) والأسطر تمثل المؤسسات وقد خلصنا في النهاية إلى مصفوفة تتكون من 153 سطر (تمثل المقترضين) و31 عمود (تمثل المتغيرات) بما فيها العمود الأول (Etat) الذي يمثل المتغير التابع وهو وضعية المؤسسة (سليمة أو متعثرة).

$$\begin{cases} 1 & \text{مؤسسة سليمة} \\ 0 & \text{مؤسسة متعثرة} \end{cases}$$

المطلب الثاني : التحليل الوصفي والإحصائي للمعطيات

من أجل تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات سليمة ومتعثرة باستعمال التحليل الوصفي للمتغيرات قمنا بإجراء التحليل الوصفي للمتغيرات فوق المحاسبية والتحليل الإحصائي للمتغيرات المحاسبية.

أولا: التحليل الوصفي للمتغيرات فوق المحاسبيّة

لمعرفة طبيعة العلاقة الارتباطية بين حالة التعثر ومختلف المتغيرات الكيفية التي تم تناولها في الجدول السابق، تم استعمال اختبار الاستقلالية (كاي 2) χ^2 وهذا لاختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

H_0 : استقلالية المتغيرين الكيفيين؛

H_1 : عدم استقلالية المتغيرين الكيفيين.

ويتم رفض فرضية العدم وبالتالي استقلالية المتغيرين المختبرين في حالة ما إذا كان:

$$\chi_c^2 \geq \chi_t^2(\alpha, (p-1)(k-1))$$

بحيث:

χ_t^2 : القيمة الجدولية لـــ كاي 2 بمستوى معنوية α ودرجة حرية (k-1)*(p-1)؛

p, k : هما عددا الحالات التي يأخذها المتغيران المدروسان.

للتذكير، يتم استعمال اختبار (كاي 2) χ^2 في تقييم جودة العلاقة بين متغيرين، بحيث إذا كانت قيمة χ^2 *المحسوبة* أكبر من قيمة χ^2 المستخرجة من الجدول، فيتم رفض الفرضية الصفرية (H_0)، المفترضة للعلاقة العشوائية بين المتغيرين، وهذا يعني أن أحد المتغيرين له دور كبير في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير الثاني، أما إذا كانت قيمة χ^2المحسوبة أقل من قيمة χ^2 المستخرجة من الجدول، فهذا يعني أنه لا تأثير لمتغير على الآخر[1].

[1] Mireille BARDOS, Analyse discriminante : Application au risque et scoring financier, Dunod, Paris, 2001, P : 120.

وكانت نتائج الاختبار للمتغيرات الكيفية المختارة وحالة التعثر للعملاء المقترضين كما يلي:

1. **الشكل القانوني:**

الجدول رقم (14): توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني.

ETAT * STAT Crosstabulation

			STAT				
			Sarl	Snc	Eurl	Physique	Total
ETAT	défaillant	Count	1	1	2	18	22
		Expected Count	2,6	,9	1,9	16,7	22,0
		% within ETAT	4,5%	4,5%	9,1%	81,8%	100,0%
	Sain	Count	17	5	11	98	131
		Expected Count	15,4	5,1	11,1	99,3	131,0
		% within ETAT	13,0%	3,8%	8,4%	74,8%	100,0%
Total		Count	18	6	13	116	153
		Expected Count	18,0	6,0	13,0	116,0	153,0
		% within ETAT	11,8%	3,9%	8,5%	75,8%	100,0%

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

التحليل: يتبيّن من خلال توزيع مؤسسات العينة المدروسة حسب الشكل القانوني عدم وجود علاقة بين كون المؤسسة متعثرة وشكلها القانوني، وللتأكد من ذلك قمنا باختبار الفرضيات التالية.

- H_0 : عدم وجود علاقة بين تعثر المؤسسة عن السداد والشكل القانوني لها؛
- H_1: وجود علاقة بين تعثر المؤسسة عن السداد والشكل القانوني لها.

درجة الحرية = 3، بعد إجراء الحسابات تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (15): نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر والشكل القانوني للمؤسسة.

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	1,297[a]	3	,730
Likelihood Ratio	1,587	3	,662
Linear-by-Linear Association	,969	1	,325
N of Valid Cases	153		

a. 3 cells (37,5%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ,86.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- كاي تربيع المحسوب χ^2_c = 1,297
- كاي تربيع المجدول χ^2_t (5٪ ،3) = 7,815

▪ **الاستنتاج:** تقبل الفرضية H_0 بعدم وجود علاقة بين الشكل القانوني للعميل المؤتمن وحالة التعثر عن السداد.

2. قطاع النشاط:

الجدول رقم (16): توزيع العملاء حسب قطاع النشاط.

ETAT * SECT Crosstabulation

			SECT					
			Service	Commerce	Industrie	Agriculture	BTPH	Total
ETAT	défaillant	Count	0	7	5	2	8	22
		Expected Count	1,4	4,3	5,5	7,3	3,5	22,0
		% within ETAT	,0%	31,8%	22,7%	9,1%	36,4%	100,0%
	Sain	Count	10	23	33	49	16	131
		Expected Count	8,6	25,7	32,5	43,7	20,5	131,0
		% within ETAT	7,6%	17,6%	25,2%	37,4%	12,2%	100,0%
Total		Count	10	30	38	51	24	153
		Expected Count	10,0	30,0	38,0	51,0	24,0	153,0
		% within ETAT	6,5%	19,6%	24,8%	33,3%	15,7%	100,0%

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

▪ **التحليل :**

الملاحظة الأولية التي نستقيها من الجدول أعلاه، تبين أن مؤسسات قطاع البناء والمؤسسات التجارية هي الأكثر تعرضا لحالات التعثر، وهو ما يعكس وجود علاقة ما بين قطاع النشاط وحالة التعثر عن السداد. وللتأكد من ذلك قمنا باختبار الفرضيات التالية:

- H_0 : عدم وجود علاقة بين تعثر المؤسسة عن السداد وقطاع النشاط؛
- H_1: وجود علاقة بين تعثر المؤسسة عن السداد وقطاع النشاط.

درجة الحرية = 4، وبعد إجراء الحسابات تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (17): نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر وقطاع نشاط المؤسسة.

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	15,213[a]	4	,004
Likelihood Ratio	16,389	4	,003
Linear-by-Linear Association	,627	1	,429
N of Valid Cases	153		

a. 3 cells (30,0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1,44.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- كاي تربيع المحسوب χ^2_c = 15,213
- كاي تربيع المجدول χ^2_t (4، 5٪) = 9,488

- **الاستنتاج:** نرفض الفرضية الأولى H_0 ونقبل H_1، أي وجود علاقة بين قطاع النشاط الذي تنشط فيه المؤسسة وعدم قدرتها على السداد (التعثر).

3. نوع الضمانات:

الجدول رقم (18): توزيع العملاء حسب نوع الضمانات المقدمة.

ETAT * GAR Crosstabulation

			GAR			
			Garantie Réelle	GarantiePersonnelle	Garantie Personnelle + réelle	Total
ETAT	défaillant	Count	21	0	1	22
		Expected Count	18,0	,7	3,3	22,0
		% within ETAT	95,5%	,0%	4,5%	100,0%
	Sain	Count	104	5	22	131
		Expected Count	107,0	4,3	19,7	131,0
		% within ETAT	79,4%	3,8%	16,8%	100,0%
Total		Count	125	5	23	153
		Expected Count	125,0	5,0	23,0	153,0
		% within ETAT	81,7%	3,3%	15,0%	100,0%

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- **التحليل:** ما هو ملاحظ من الجدول أعلاه، هو عدم وجود علاقة بين نوع الضمان المقدم كتغطية للعملية الائتمانية وكون المؤسسة متعثرة عن سداد ديونها اتجاه البنك، للتأكد من ذلك تم استعمال اختبار كاي 2 لنفي أو إثبات هذه العلاقة، من خلال الفرضيات التالية:
  - H_0 : عدم وجود علاقة بين تعثر المؤسسة عن السداد ونوع الضمانات المقدمة؛
  - H_1: وجود علاقة بين تعثر المؤسسة عن السداد ونوع الضمانات المقدمة.

درجة الحرية =2.

الجدول رقم (19): نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر ونوع الضمانات المقدمة كتغطية للائتمان.

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	3,315[a]	2	,191
Likelihood Ratio	4,604	2	,100
Linear-by-Linear Association	2,869	1	,090
N of Valid Cases	153		

a. 3 cells (50,0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ,72.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- كاي تربيع المحسوب $\chi^2_c = 3,315$
- كاي تربيع المجدول χ^2_t (5٪ ،2) $= 5,991$

- **الاستنتاج**: إذن، يتم نفي الفرضية H_1 وقبول H_0 بعدم وجود علاقة بين نوع الضمان المقدم وحالة التعثر عن السداد للعميل المؤتمن.

4. **حجم حركة الحساب:**

الجدول رقم (20): توزيع العملاء حسب حجم حركة حساب العميل لدى البنك.

ETAT * MCONF Crosstabulation

			MCONF			
			Faible	Moyen	Fort	Total
ETAT	défaillant	Count	2	20	0	22
		Expected Count	7,2	13,9	,9	22,0
		% within ETAT	9,1%	90,9%	,0%	100,0%
	Sain	Count	48	77	6	131
		Expected Count	42,8	83,1	5,1	131,0
		% within ETAT	36,6%	58,8%	4,6%	100,0%
Total		Count	50	97	6	153
		Expected Count	50,0	97,0	6,0	153,0
		% within ETAT	32,7%	63,4%	3,9%	100,0%

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- **التحليل**: يتبين من الجدول أعلاه وجود علاقة بين حجم حركة حساب العميل لدى البنك وحالة التعثر عن السداد، لإثبات هذه العلاقة نقوم باختبار الفرضيات التالية باستعمال اختبار كاي 2.

الفرضيات :

- H_0 : عدم وجود علاقة بين تعثر العميل عن السداد وحجم حركة الحساب لديه؛
- H_1: وجود علاقة بين تعثر العميل عن السداد وحجم حركة الحساب لديه.

درجة الحرية=2.

الجدول رقم (21): نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر وحجم حركة حساب العميل لدى البنك.

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	8,450[a]	2	,015
Likelihood Ratio	10,493	2	,005
Linear-by-Linear Association	3,485	1	,062
N of Valid Cases	153		

a. 1 cells (16,7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ,86.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- كاي تربيع المحسوب χ^2_c = 8,450
- كاي تربيع المجدول χ^2_t (2، ٪5) = 5,991

- **الاستنتاج**:يمكننا القول بأن هناك علاقة ما بين حجم حركة الحساب وحالة التعثر للعميل المؤتمن لأن χ^2 المحسوب أكبر من χ^2 المجدول.

5. **حجم رقم الأعمال:**

الجدول رقم (22): توزيع العملاء حسب حجم رقم الأعمال.

ETAT * CAFF Crosstabulation

			CAFF			
			Faible	Moyen	Fort	Total
ETAT	défaillant	Count	10	12	0	22
		Expected Count	1,4	18,7	1,9	22,0
		% within ETAT	45,5%	54,5%	,0%	100,0%
		% within CAFF	100,0%	9,2%	,0%	14,4%
		% of Total	6,5%	7,8%	,0%	14,4%
	Sain	Count	0	118	13	131
		Expected Count	8,6	111,3	11,1	131,0
		% within ETAT	,0%	90,1%	9,9%	100,0%
		% within CAFF	,0%	90,8%	100,0%	85,6%
		% of Total	,0%	77,1%	8,5%	85,6%
Total		Count	10	130	13	153
		Expected Count	10,0	130,0	13,0	153,0
		% within ETAT	6,5%	85,0%	8,5%	100,0%
		% within CAFF	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%
		% of Total	6,5%	85,0%	8,5%	100,0%

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- **التحليل:** يتبين من الجدول أعلاه وجود علاقة بين حجم رقم الأعمال وحالة التعثر عن السداد، لإثبات هذه العلاقة نقوم باختبار الفرضيات التالية باستعمال اختبار كاي 2:
  - H_0 : عدم وجود علاقة بين حالة تعثر العميل المؤتمن عن السداد وحجم رقم الأعمال لديه؛
  - H_1: وجود علاقة بين حالة تعثر العميل المؤتمن عن السداد وحجم رقم الأعمال لديه.

درجة الحرية=2.

الجدول رقم (23): نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر وحجم رقم أعمال العميل.

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	64,527[a]	2	,000
Likelihood Ratio	45,967	2	,000
Linear-by-Linear Association	38,274	1	,000
N of Valid Cases	153		

a. 2 cells (33,3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1,44.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- كاي تربيع المحسوب χ^2_c = 64,527
- كاي تربيع المجدول χ^2_t (5٪ ،2) = 5,991

- **الاستنتاج:** يمكننا القول بأن هناك علاقة ما بين حجم رقم الأعمال وحالة التعثر عن السداد للعميل المؤتمن لأن χ^2 المحسوب أكبر من χ^2 المجدول.

6. **رتبة القرض:**

الجدول رقم (24): توزيع العملاء حسب رتبة القرض الممنوح.

ETAT * ORDCR Crosstabulation

			ORDCR		
			Non	Premier	Total
ETAT	défaillant	Count	14	8	22
		Expected Count	17,5	4,5	22,0
		% within ETAT	63,6%	36,4%	100,0%
	Sain	Count	108	23	131
		Expected Count	104,5	26,5	131,0
		% within ETAT	82,4%	17,6%	100,0%
Total		Count	122	31	153
		Expected Count	122,0	31,0	153,0
		% within ETAT	79,7%	20,3%	100,0%

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- **التحليل:** يتبين من الجدول أعلاه وجود علاقة ما بين رتبة القرض باعتباره أول قرض يمنح للعميل أو لا، وحالة التعثر عن السداد. لتأكيد ذلك نقوم باختبار الفرضيات التالية باستعمال اختبار χ^2.

الفرضيات :

- H_0 : عدم وجود علاقة بين حالة تعثر العميل عن السداد ورتبة القرض الممنوح؛
- H_1: وجود علاقة بين حالة تعثر العميل عن السداد ورتبة القرض الممنوح.

درجة الحرية=1.

الجدول رقم (25): نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر ورتبة القرض الممنوح.

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)	Exact Sig. (2-sided)	Exact Sig. (1-sided)
Pearson Chi-Square	4,124[b]	1	,042		
Continuity Correction[a]	3,042	1	,081		
Likelihood Ratio	3,656	1	,056		
Fisher's Exact Test				,081	,046
Linear-by-Linear Association	4,097	1	,043		
N of Valid Cases	153				

a. Computed only for a 2x2 table

b. 1 cells (25,0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4,46.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- كاي تربيع المحسوب $\chi^2_c = 4,124$
- كاي تربيع المجدول χ^2_t (5٪ ،1) = 3,841

- **الاستنتاج:** يمكننا القول بأن هناك علاقة ما بين رتبة القرض وحالة التعثر للعميل المؤتمن لأن χ^2 المحسوب أكبر من χ^2 المجدول.

7. مركز منح الائتمان:

الجدول رقم (26): توزيع العملاء حسب مراكز منح الائتمان.

ETAT * POUV Crosstabulation

			POUV			
			Agence	GRE	Direction Centrale	Total
ETAT	défaillant	Count	19	2	1	22
		Expected Count	18,3	2,4	1,3	22,0
		% within ETAT	86,4%	9,1%	4,5%	100,0%
	Sain	Count	108	15	8	131
		Expected Count	108,7	14,6	7,7	131,0
		% within ETAT	82,4%	11,5%	6,1%	100,0%
Total		Count	127	17	9	153
		Expected Count	127,0	17,0	9,0	153,0
		% within ETAT	83,0%	11,1%	5,9%	100,0%

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- **التحليل:** يتبين من الجدول أعلاه عدم وجود علاقة بين سلطة أو مركز منح الائتمان وحالة التعثر عن السداد، لإثبات هذه العلاقة نقوم باختبار الفرضيات التالية باستعمال اختبار χ^2.

الفرضيات :

- H_0 : عدم وجود علاقة بين حالة تعثر العميل عن السداد ومركز منح الائتمان؛
- H_1: وجود علاقة بين حالة تعثر العميل عن السداد ومركز منح الائتمان.

درجة الحرية=2

الجدول رقم (27): نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر ومركز منح الائتمان بالبنك.

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	,207[a]	2	,902
Likelihood Ratio	,218	2	,897
Linear-by-Linear Association	,191	1	,662
N of Valid Cases	153		

a. 2 cells (33,3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1,29.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- كاي تربيع المحسوب $\chi^2_c = 0,207$
- كاي تربيع المجدول χ^2_t (5٪ ،2) = 5,991

- **الاستنتاج:** من خلال النتائج المحصل عليها يمكن القول بأنه لا توجد علاقة ما بين مركز أو سلطة منح الائتمان وحالة التعثر للعميل المؤتمن لأن χ^2 المحسوب أقل من χ^2 المجدول.

8. **سوابق التعثر:**

الجدول (28): توزيع العملاء حسب سوابق التعثر عن السداد.

ETAT * CPASS Crosstabulation

			CPASS		Total
			Non	Oui	
ETAT	défaillant	Count	9	13	22
		Expected Count	17,1	4,9	22,0
		% within ETAT	40,9%	59,1%	100,0%
	Sain	Count	110	21	131
		Expected Count	101,9	29,1	131,0
		% within ETAT	84,0%	16,0%	100,0%
Total		Count	119	34	153
		Expected Count	119,0	34,0	153,0
		% within ETAT	77,8%	22,2%	100,0%

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- **التحليل:** يتبين من الجدول أعلاه وجود علاقة ما بين سوابق التعثر لدى العميل المؤتمن وحالة التعثر عن السداد للائتمان الجديد، لإثبات هذه العلاقة قمنا باختبار الفرضيات التالية باستعمال اختبار χ^2.

الفرضيات :

- H_0 : عدم وجود علاقة بين حالة تعثر العميل عن سداد الائتمان الجديد وسوابق التعثر؛
- H_1: وجود علاقة بين حالة تعثر العميل عن سداد الائتمان الجديد وسوابق التعثر.

درجة الحرية=1.

الجدول رقم (29): نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر وسوابق التعثر للعميل.

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)	Exact Sig. (2-sided)	Exact Sig. (1-sided)
Pearson Chi-Square	20,208[b]	1	,000		
Continuity Correction[a]	17,793	1	,000		
Likelihood Ratio	16,997	1	,000		
Fisher's Exact Test				,000	,000
Linear-by-Linear Association	20,076	1	,000		
N of Valid Cases	153				

a. Computed only for a 2x2 table

b. 1 cells (25,0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4,89.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- كاي تربيع المحسوب $\chi^2_c = 20,204$
- كاي تربيع المجدول χ^2_t (5٪ ،1) = 3,841

- **الاستنتاج:** يمكن القول بأن هناك علاقة ما بين سوابق التعثر عن السداد للعميل المؤتمن وحالة التعثر عن سداد الدين الجديد لأن χ^2 المحسوب أكبر من χ^2 المجدول.

9. **عمر نشاط العميل:**

بعد أن تم تقسيم عمر نشاط العميل المؤتمن إلى فئات متساوية المدى طول كل منها 5 سنوات، تم إعطاء قيم لها من 0 إلى 6 من الفئة الأقل سنا إلى الفئة الأكثر سنا، وكان توزيع العملاء المؤتمنين كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (30): توزيع العملاء حسب عمر النشاط.

ETAT * AGE Crosstabulation

			AGE							Total
			0	1	2	3	4	5	6	
ETAT	défaillant	Count	2	8	6	4	2	0	0	22
		Expected Count	1,9	4,6	7,0	4,2	2,2	1,4	,7	22,0
		% within ETAT	9,1%	36,4%	27,3%	18,2%	9,1%	,0%	,0%	100,0%
		% within AGE	15,4%	25,0%	12,2%	13,8%	13,3%	,0%	,0%	14,4%
	Sain	Count	11	24	43	25	13	10	5	131
		Expected Count	11,1	27,4	42,0	24,8	12,8	8,6	4,3	131,0
		% within ETAT	8,4%	18,3%	32,8%	19,1%	9,9%	7,6%	3,8%	100,0%
		% within AGE	84,6%	75,0%	87,8%	86,2%	86,7%	100,0%	100,0%	85,6%
Total		Count	13	32	49	29	15	10	5	153
		Expected Count	13,0	32,0	49,0	29,0	15,0	10,0	5,0	153,0
		% within ETAT	8,5%	20,9%	32,0%	19,0%	9,8%	6,5%	3,3%	100,0%
		% within AGE	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- **التحليل:** يتبين من الجدول أعلاه عدم وجود علاقة ما بين عمر نشاط العميل المؤتمن وحالة التعثر عن السداد لديه، لإثبات هذه العلاقة قمنا باختبار الفرضيات التالية باستعمال اختبار χ^2.

الفرضيات :

- H_0 : عدم وجود علاقة بين حالة التعثر عن السداد وعمر نشاط العميل؛
- H_1: وجود علاقة بين حالة التعثر عن السداد وعمر نشاط العميل.

درجة الحرية=6.

الجدول رقم (31): نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر وعمر نشاط العميل.

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	5,664[a]	6	,462
Likelihood Ratio	7,371	6	,288
Linear-by-Linear Association	3,179	1	,075
N of Valid Cases	153		

a. 7 cells (50,0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is ,72.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- كاي تربيع المحسوب χ^2_c = 5,664
- كاي تربيع المجدول χ^2_t (6، 5٪) = 12,592

- **الاستنتاج:** يمكن القول بأنه لا توجد علاقة ما بين عمر نشاط العميل المؤتمن وحالة التعثر عن سداد الدين لأن χ^2 المحسوب أقل من χ^2 المجدول.

10. **أقدمية علاقة العميل بالبنك:**

بنفس الطريقة السابقة تم التعامل مع متغير الأقدمية بحيث تم تقسيم عمر أقدمية علاقة العميل بالبنك إلى فئات متساوية المدى طول كل منها 5 سنوات، تم إعطاء قيم لها من 0 إلى 6 من الفئة الأقل عمرا إلى الفئة الأكثر عمرا، وكان توزيع العملاء المؤتمنين كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (32): توزيع العملاء حسب أقدمية علاقتهم بالبنك.

ETAT * ANC Crosstabulation

			ANC						
			0	1	2	3	4	5	Total
ETAT	défaillant	Count	2	8	7	4	1	0	22
		Expected Count	1,9	4,7	7,8	3,6	2,0	2,0	22,0
		% within ETAT	9,1%	36,4%	31,8%	18,2%	4,5%	,0%	100,0%
		% within ANC	15,4%	24,2%	13,0%	16,0%	7,1%	,0%	14,4%
	Sain	Count	11	25	47	21	13	14	131
		Expected Count	11,1	28,3	46,2	21,4	12,0	12,0	131,0
		% within ETAT	8,4%	19,1%	35,9%	16,0%	9,9%	10,7%	100,0%
		% within ANC	84,6%	75,8%	87,0%	84,0%	92,9%	100,0%	85,6%
Total		Count	13	33	54	25	14	14	153
		Expected Count	13,0	33,0	54,0	25,0	14,0	14,0	153,0
		% within ETAT	8,5%	21,6%	35,3%	16,3%	9,2%	9,2%	100,0%
		% within ANC	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- **التحليل:** يتبين من الجدول أعلاه عدم وجود علاقة ما بين أقدمية علاقة البنك بالعميل المؤتمن وحالة التعثر عن السداد. لإثبات هذه العلاقة قمنا باختبار الفرضيات التالية باستعمال اختبار χ^2.

الفرضيات :

- H_0 : عدم وجود علاقة بين حالة التعثر عن السداد وأقدمية علاقة العميل بالبنك؛
- H_1: وجود علاقة بين حالة التعثر عن السداد وأقدمية علاقة العميل بالبنك.

درجة الحرية=5

الجدول رقم (33): نتائج اختبار χ^2 للعلاقة بين التعثر وأقدمية العلاقة بالبنك.

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	5,706[a]	5	,336
Likelihood Ratio	7,447	5	,189
Linear-by-Linear Association	3,555	1	,059
N of Valid Cases	153		

a. 5 cells (41,7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1,87.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- كاي تربيع المحسوب $\chi^2_c = 5,706$
- كاي تربيع المجدول χ^2_t (5٪ ،5) = 11,070

- **الاستنتاج**: يمكن القول بأنه لا توجد علاقة ما بين عمر علاقة العميل المؤتمن بالبنك وحالة التعثر عن سداد الدين لأن χ^2 المحسوب أقل من χ^2 المجدول.

الجدول التالي يلخص مجمل النتائج المتحصل عليها لاختبارات ارتباط المتغيرات الكيفية بحالة التعثر عن السداد:

الجدول (34): ملخص نتائج ارتباط المتغيرات الكيفية بحالة التعثر عن السداد.

المتغير	الشكل القانوني	قطاع النشاط	نوع الضمان	حركة الحساب	رقم الأعمال	رتبة القرض	مركز منح الائتمان	سوابق التعثر	عمر النشاط	أقدمية العلاقة
الارتباط	لا	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا

المصدر: من إعداد الطالب

ثانيا: التحليل الإحصائي للمتغيرات المحاسبية

نقوم في هذه المرحلة بمقارنة متوسطات النسب المالية بين مجموعة المؤسسات السليمة ومجموعة المؤسسات المتعثرة، ومن ثم مناقشة النتائج المتحصل عليها.

1. **مقارنة المتوسطات**: من أجل إجراء هذه المقارنة، نستعمل اختبار ستودنت Student للمتوسطات أو ما يسمى باختبار التأثير الخطي، لاكتشاف وجود اتجاه عام خطي معنوي للمتوسطات، بحيث إذا كان هناك نفس الاتجاه لمتوسطات المجموعتين بالنسبة لنفس المتغير فإن ذلك المتغير لا يكون مؤثر في تحديد انتماء العميل المقترض لإحدى المجموعتين، وبالتالي يتم إخراجه والاستغناء عنه في المراحل اللاحقة من الدراسة.

للتذكير فقط، تؤخذ القيمة المرجعية لمعنوية المتغير القيمة 0,05، التي يتم على أساسها الاحتفاظ بالمتغير للمراحل اللاحقة من بناء النموذج، بحيث إذا كانت معنوية المتغير أكبر أو تساوي 0,05 يتم الاحتفاظ بالمتغير، أما إذا كانت دون ذلك فيتم إلغاؤه.

الجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها باستعمال برنامج SPSS، أما النتائج التفصيلية للعملية فسيتم تضمينها في الملحق رقم (02).

الجدول رقم (35): نتائج اختبار استقلالية المتغيرات الكمية بين مجموعة المؤسسات السليمة والمتعثرة.

المتغير	قيمة المتغير (النسبة)	المعنوية	الاستقلالية
R_1	الأموال الخاصة/ مجموع الأصول	0,000	لا
R_2	رأس المال العامل / (قيم قابلة للتحصيل + قيم الاستغلال)	0,129	نعم
R_3	ديون متوسطة وطويلة الأجل / الأموال الخاصة	0,331	نعم
R_4	مجموع الديون / الأموال الخاصة	0,178	نعم
R_5	القدرة على التمويل الذاتي / ديون متوسطة وطويلة الأجل	0,963	نعم
R_6	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	0,466	نعم
R_7	أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل	0,403	نعم
R_8	(قيم قابلة للتحصيل + قيم الاستغلال) / ديون قصيرة الأجل	0,157	نعم
R_9	قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	0,184	نعم
R_{10}	رأس المال العامل* 360 / رقم الأعمال	0,451	نعم
R_{11}	احتياجات رأس المال العامل*360 / رقم الأعمال	0,049	لا
R_{12}	حقوق على الزبائن*360 / رقم الأعمال	0,000	لا
R_{13}	الخزينة * 360 / رقم الأعمال	0,409	نعم
R_{14}	القيمة المضافة / رقم الأعمال	0,015	لا
R_{15}	القدرة على التمويل الذاتي / رقم الأعمال	0,918	نعم
R_{16}	مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة	0,738	نعم
R_{17}	القدرة على التمويل الذاتي / القيمة المضافة	0,772	نعم
R_{18}	مصاريف مالية / القيمة المضافة	0,000	لا
R_{19}	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	0,000	لا
R_{20}	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0,104	نعم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

2. **تحليل النتائج**: من خلال دراسة متوسطات النسب المالية للمجموعتين تم التوصل إلى عدم معنوية 6 متغيرات كمية، تشمل:

- نسبة مالية هيكلية واحدة من بين الست (6) نسب المستعملة؛
- أربع نسب مالية للنشاط من بين التسع (9) نسب المستعملة؛
- نسبة مالية واحدة للمردودية من بين الاثنتين (2) المستعملتين.

ما يمكن استنتاجه من استعمال التحليل الوصفي والإحصائي للمتغيرات الكيفية والكمية، هو قدرة هذه المتغيرات على التنبؤ بحالة التعثر عن السداد، غير أن هذا الأسلوب التحليلي يبقى غير كافٍ وحده للتنبؤ بحالة العجز، وبالتالي يجب الاستعانة بطرق أخرى أكثر دقة وفعالية تدمج المتغيرات المتبقية في نموذج واحد يستعمل كأداة للكشف والتنبؤ بحالات التعثر.

المطلب الثالث : بناء النموذج

نظرا لطبيعة المتغيرات المتعامل معها والتي تجمع ما بين الكمية والكيفية فإننا سنلجأ إلى أدوات التحليل التمييزي والانحدار اللوجيستي من أجل تصفية المتغيرات المتبقية وتحديد متغيرات النموذج التنقيطي وهذا حسب المراحل التالية:

أولا: التحليل التمييزي

التحليل التمييزي هو الأداة الإحصائية الأولى التي سنعتمد عليها في تصفية المتغيرات المتبقية وتحديد متغيرات النموذج التنقيطي، فبعد تحديد المتغيرات الكمية المرتبطة بحالة التعثر عن السداد، يكون إقصاء بعض المتغيرات الأقل ارتباطا ضروري وهذا باستعمال برنامج الإعلام الآلي للإحصاء SPSS.

ويعمل التحليل التمييزي على تحديد مؤشر ينتج عن تركيبة من النسب المالية المرجحة بأوزان تمثل أهمية تلك النسب في تحديد المخاطرة[1].

إن المتغيرات المؤثرة في حالة التعثر تصبح متغيرات النموذج وتكون على شكل دالة خطية تسمى دالة التنقيط نرمز لها بالرمز "Z" والتي تسمح بإعطاء كل عميل نقطة أو علامة تمثل جدارته الائتمانية وتكتب هذه الدالة كما يلي:

$$Z = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i * R_i + \beta$$

حيث:

i: مؤشر المتغيرات؛

R_i: المتغيرات الكمية المستخرجة من القوائم المالية ووثائق المؤسسة؛

α_i: المعاملات المرتبطة بالمتغيرات R_i (معاملات الترجيح)؛

β: ثابت ويعبر عن الجزء الثابت من درجة المخاطرة.

[1] Patrice VIZZAVONA, Gestion Financière, BERTI Editions, 9ème Edition, Alger, 1999, P : 89.

1. **بناء نموذج التنقيط**: نقوم ببناء نموذج التنقيط باستعمال أسلوب التحليل التميزي "خطوة–خطوة" معتمدين في ذلك على تصغير المؤشر الإحصائي لمبدا لويلكس Lambda de Wilks والذي يسمح لنا بالكشف عن المتغيرات الأكثر معنوية بحسب هذه الطريقة[1].

المتغيرات الكمية التي تم الاحتفاظ بها بعد تطبيق التحليل التمييزي خطوة–خطوة على المتغيرات الكمية المتبقية من المرحلة السابقة هي الأكثر معنوية في تحديد حالة التعثر والتمييز بين الانتماء إلى إحدى المجموعتين، كما هو مبين في دالة نموذج التنقيط التالية:

الجدول رقم (36): دالة التنقيط باستعمال المتغيرات الكمية فقط.

Canonical Discriminant Function Coefficients

	Function
	1
R3	1,769
R4	-2,139
R20	9,926
(Constant)	,287

Unstandardized coefficients

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

$$Z_1 = -2{,}139\, R_4 + 1{,}769\, R_3 + 9{,}926\, R_{20} + 0{,}287$$

في هذه المرحلة من بناء النموذج، نركز الاهتمام على تعيين المتغيرات الأكثر معنوية في تحديد حالة التعثر ولا نولي أهمية كبرى لقيم المعاملات المرتبطة بها، غير أن إشاراتها تكون ذات دلالة كبيرة في المساعدة على تحديد مصداقية النموذج، وهذا بالتوافق مع النظرية الاقتصادية من جهة، ومع نظرة المحلل الائتماني لأهمية المتغير في تحديد حالة التعثر من جهة أخرى.

ويتضح من خلال دالة هذا النموذج، وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع Z_1 والمتغير المستقل R_4 (مجموع الديون / الأموال الخاصة) باعتبار أن إشارة معامله التمييزي سالبة وبالتالي كل زيادة في قيمة المتغير المستقل R_4 يقابلها نقصان في القيمة التمييزية لـــ Z_1. كما توجد علاقة طردية بين المتغير التابع Z_1 والمتغيرين المستقلين R_3 (ديون متوسطة وطويلة الأجل / الأموال الخاصة)، R_{20} (النتيجة الصافية / الأموال الخاصة).

قبل البدء في تقييم النموذج يجب تحديد العلاقة بين التنقيط وحالة التعثر عن السداد، ومن أجل هذا قمنا بتطبيق دالة التميز على وسط كل مجموعة، فكانت النتائج كالآتي:

[1] Dominique DESBOIS, Une introduction à l'analyse discriminante avec SPSS pour windows, La Revue MODULAD, n° 30, France, 2003, P: 24.

الجدول رقم (37): نتائج تطبيق نموذج التحليل التمييزي على نقاط الوسط للمجموعتين.

Functions at Group Centroids

ETAT	Function 1
défaillant	-1,149
sain	,193

Unstandardized canonical discriminant functions evaluated at group means

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

ملاحظة النتائج السابقة تبين أنه كلما كانت قيمة التنقيط موجبة كلما كان ذلك دلالة على الاحتمال الكبير لانتماء العميل لمجموعة المؤسسات السليمة، والعكس صحيح، أي أنه كلما كانت قيمة التنقيط سالبة كلما كان ذلك دلالة على الاحتمال الكبير لانتماء العميل لمجموعة المؤسسات المتعثرة.

2. **تقييم نموذج التنقيط**: من أجل دراسة جودة وفعالية تمثيل معادلة التمييز المقترحة للعلاقة بين Z و R_i نجري ما يسمى باختبار المعنوية الإحصائية والذي يسمح بالتأكد من أن النموذج التمييزي المقترح يعبر بصفة جيدة وفعالة عن نوعية العلاقة بين حالة التعثر عن السداد والمتغيرات المحاسبية المستقلة. ويتكون هذا الاختبار من عدة مقاييس تشمل:
   - مؤشر لمبدا لوليكس؛
   - مقياس فيشر سنديكور Fisher-Snedecor.

الجدول الموالي يعطي القيم المتحصل عليها بالنسبة للاختبارات السالفة الذكر.

الجدول رقم (38): نتائج لمبدا لوليكس وفيشر سنديكور لنموذج التحليل التمييزي.

Wilks' Lambda

Step	Number of Variables	Lambda	df1	df2	df3	Exact F Statistic	Exact F df1	Exact F df2	Exact F Sig.
1	1	,864	1	1	151	23,861	1	151,000	,000
2	2	,836	2	1	151	14,700	2	150,000	,000
3	3	,817	3	1	151	11,158	3	149,000	,000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

قيم المؤشر الإحصائي لمبدا لوليكس المختلفة عن الواحد تقودنا إلى رفض فرضية العدم H_0 التي تقضي بتساوي متوسطات المجموعتين وبالتالي عدم قدرة المتغيرات على التمييز بين عناصر المجموعات.

كما أن قيم المؤشر لمبدا لوليكس تناقصت من خطوة إلى أخرى من خطوات بناء النموذج، وهذا يشكل مؤشر إيجابي على القدرة التمييزية للنموذج غير أنه يبقى دون المطلوب، باعتبار أنه كلما كانت قيمة لمدا لوليكس قريبة من الصفر كلما كان ذلك دلالة جيدة عن القدرة التمييزية للنموذج ككل.

من ناحية أخرى، نلاحظ أن قيمة فيشر-سنديكور Fisher-Snedecor *F[(k-1),(n-k)] المحسوبة في الثلاث خطوات المتتالية لبناء النموذج والتي هي أكبر من قيم F الجدولية المساوية لـــ (3,90، 3,06 و2,66) على التوالي، تبين رفض فرضية العدم H_0 حول الطبيعة العشوائية لتكوين معادلة التنقيط المقترحة، كما أنها تؤكد في ذات الوقت أن معادلة التمثيل جيدة.

الجدول رقم (39): ترتيب إدخال المتغيرات في دالة نموذج التحليل التمييزي.

Variables Entered/Removed[a,b,c,d]

Step	Entered	Wilks' Lambda							
						Exact F			
		Statistic	df1	df2	df3	Statistic	df1	df2	Sig.
1	R20	,864	1	1	151,000	23,861	1	151,000	,000
2	R4	,836	2	1	151,000	14,700	2	150,000	,000
3	R3	,817	3	1	151,000	11,158	3	149,000	,000

At each step, the variable that minimizes the overall Wilks' Lambda is entered.

a. Maximum number of steps is 26.

b. Maximum significance of F to enter is .1.

c. Minimum significance of F to remove is .15.

d. F level, tolerance, or VIN insufficient for further computation.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

إن ترتيب إدخال المتغيرات في النموذج ليس عشوائيا ودون قيمة، فهو يبين أهمية المتغير في تخفيض قيمة المؤشر لمبدا لوليكس والتي تعكس في ذات الوقت أهمية المتغير داخل النموذج.

عملية تطبيق دالة النموذج على مفردات العينة أعطت نتائج التصنيف إلى المجموعتين، السليمة والمتعثرة، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (40): نتائج تصنيف مفردات عينة البناء باستعمال نموذج التحليل التمييزي.

Classification Results[a]

			Predicted Group Membership		
		ETAT	défaillant	sain	Total
Original	Count	défaillant	17	5	22
		sain	25	106	131
	%	défaillant	77,3	22,7	100,0
		sain	19,1	80,9	100,0

a. 80,4% of original grouped cases correctly classified.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

* n عدد عناصر العينة و k عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

قراءة الجدول السابق تبين أن نسبة التصنيف الصحيح للعملاء باستعمال النموذج المتحصل عليه بلغت نسبة (123/153=80,4 %). هذه النتيجة يمكن تحسينها بإدخال المتغيرات الكيفية على النموذج السابق وهو ما سيتم فعله في المرحلة الموالية.

ثانيا: الانحدار اللوجيستي

الانحدار اللوجيستي (Régression logistique) هو الأداة الإحصائية الثانية التي سنعتمد عليها في بناء نموذج التنقيط باستعمال المتغيرات الكيفية والكمية.

1. **بناء نموذج التنقيط**: بعد تحديد المتغيرات الكمية والكيفية المرتبطة بحالة التعثر عن السداد، يتم إقصاء المتغيرات الأقل ارتباطا بها وهذا لتحديد أكثرها تأثيرا ومعنوية في بناء نموذج التنقيط.

يتم إدخال المتغير في النموذج إذا كان ينتج عنه تخفيض لقيمة سالب ضعف لوغاريتم دالة الإمكان الأعظم للنموذج (-2 * log maximum de vraisemblance du modèle). في كل خطوة يتم إجراء اختبار (كاي 2) χ^2 من أجل تحديد معنوية النموذج (الإمكان الأعظم). إذا كان الإمكان الأعظم غير ذي معنوية أو يتم تخفيضه فيتم إلغاء متغير تم إدخاله سابقا من أجل تصحيح الإمكان الأعظم. تتكرر هذه العملية إلى غاية الوصول إلى عدم وجود إمكانية لتخفيض ناقص سالب ضعف لوغاريتم الإمكان الأعظم، أو إذا كان إدخال متغير جديد يؤدي إلى تخفيض الإمكان الأعظم أو إلى عدم معنويته.

تطور قيم سالب ضعف لوغاريتم الإمكان الأعظم للنموذج المتحصل عليها باستعمال برنامج الإعلام الآلي للإحصاء SPSS بعد إدخال المتغيرات الكيفية المتبقية من التحليل الوصفي خطوة بعد خطوة حتى مرحلة الاستقرار، كانت كالتالي:

الجدول رقم (41): تطور الإمكان الأعظم بعد إدخال المتغيرات الكمية والكيفية معا.

Iteration History[a,b,c]

Iteration		-2 Log likelihood	Coefficients Constant
Step 0	1	128,652	1,425
	2	126,035	1,745
	3	126,006	1,784
	4	126,006	1,784

a. Constant is included in the model.

b. Initial -2 Log Likelihood: 126,006

c. Estimation terminated at iteration number 4 because parameter estimates changed by less than ,001.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

نلاحظ أن سالب ضعف لوغاريتم الإمكان الأعظم للنموذج قد وصل إلى حالة الاستقرار ابتداءً من الخطوة الثالثة. أما ترتيب إدخال المتغيرات في النموذج فقد تم حسب ما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (42): خطوات إدخال المتغيرات في بناء نموذج التنقيط.

Model if Term Removed

Variable		Model Log Likelihood	Change in -2 Log Likelihood	df	Sig. of the Change
Step 1	R20	-63,003	20,681	1	,000
Step 2	R20	-54,505	16,857	1	,000
	Q30	-52,663	13,172	1	,000
Step 3	R4	-46,076	6,327	1	,012
	R20	-50,580	15,335	1	,000
	Q30	-50,085	14,344	1	,000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يظهر من الجدول السابق أن المتغيرات الكمية الأكثر تمييزا لحالة التعثر بعد إدخال المتغيرات الكيفية هي R_{20}، R_4 والمتغير الكيفي R_{30} (Q_{30}) الدال على سوابق العميل مع حالات التعثر، ونلاحظ غياب المتغير R_3 على خلاف النموذج المتحصل عليه بواسطة التحليل التمييزي، وهو أمر يجد تبريره من النظرية الاقتصادية بالنظر إلى الإشارة الموجبة لمعامل هذا المتغير في النموذج السابق والتي تناقض نظرة التحليل المالي باعتبار أن الديون تزيد من المخاطر ولا تقلل منها، وعلى هذا الأساس تحصلنا على دالة التنقيط المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (43): دالة التنقيط باستعمال المتغيرات الكمية والكيفية معا.

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)	95,0% C.I.for EXP(B)	
								Lower	Upper
Step 1[a]	R20	16,842	6,064	7,713	1	,005	2,1E+07	142,058	3,0E+12
	Constant	1,303	,299	19,021	1	,000	3,679		
Step 2[b]	R20	13,834	5,810	5,669	1	,017	1018406	11,546	9,0E+10
	Q30(1)	-1,949	,543	12,869	1	,000	,142	,049	,413
	Constant	2,139	,427	25,062	1	,000	8,491		
Step 3[c]	R4	-2,522	1,069	5,568	1	,018	,080	,010	,652
	R20	12,975	5,466	5,634	1	,018	431448,5	9,595	1,9E+10
	Q30(1)	-2,125	,577	13,580	1	,000	,119	,039	,370
	Constant	3,561	,799	19,859	1	,000	35,192		

a. Variable(s) entered on step 1: R20.

b. Variable(s) entered on step 2: Q30.

c. Variable(s) entered on step 3: R4.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

وعليه نكتب:

$$Z_2 = -2{,}522\ R_4 + 12{,}975\ R_{20} - 2{,}125\ R_{30} + 3{,}561$$

الملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها من دالة النموذج المتحصل عليه، هي الإشارة السالبة لمعاملي المتغيرين R_4, R_{30} والتي توافق نظرة التحليل الائتماني، باعتبار أن حجم الديون الإجمالي يزيد من المخاطر. كما أن التعرض لحالات التعثر في السابق له دلالة سلبية عن الجدارة الائتمانية للعميل المقترض وقدرته على سداد ما عليه من ديون. أما الإشارة الموجبة لمعامل المتغير R_{20}، فلها دلالتها الإيجابية بالنسبة للجدارة الائتمانية للعميل المقترض، لأن حجم النتائج المحقق يلعب دورا مهما في زيادة القدرة على سداد الديون وتقليل المخاطر.

الملاحظة الثانية التي يمكن استخلاصها من الجدول السابق، هي نتائج اختبار عدمية معاملات المتغيرات المختارة (اختبار Wald بمعنوية كلها أقل من 0,05) والتي جاءت نافية لفرضية العدم التي تقضي بإمكانية أخذ المعاملات للقيمة الصفرية.

2. **تقييم نموذج التنقيط**: بعد مراحل التصفية التي مرت بها المتغيرات الكمية والكيفية وصولا إلى هذه المرحلة فإن تقييم المعنوية الإحصائية لجملة المتغيرات المختارة يكون غير ذي جدوى، وسنركز الاهتمام على تقييم المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج.

الجدول رقم (44): نتائج اختبار χ^2 لمعنوية نموذج الانحدار اللوجيستي.

Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	df	Sig.
1	13,083	7	,070
2	8,675	8	,370
3	6,792	8	,559

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

نتائج اختبار (كاي 2) χ^2 للمعنوية الكلية للنموذج، تثبت فرضية العدم H_0 التي تقضي بعدم إمكانية انعدام كل معاملات دالة النموذج في نفس الوقت، لأن قيمة χ^2 المحسوبة أصغر من قيمة χ^2 الجدولية المساوية في الخطوات الثلاث على التوالي لـــ (16,662 ، 18,168 ، 18,168)، وعليه فإن المتغيرات لها قدرة تفسيرية في النموذج وإسهامها في الإمكان الأعظم جد معنوي.

الجدول التالي يبين قيمة معامل التحديد في كل خطوة من خطوات بناء نموذج التنقيط والتي تظهر في المرحلة الأخيرة منها، أن قوة العلاقة بين المتغيرات المفسِرة والمتغير المفسَر تبقى جد مقبولة (%75,2).

الجدول رقم (45): نتائج معامل التحديد لقياس معنوية نموذج الانحدار اللوجيستي.

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	105,325	,252	,455
2	92,153	,394	,654
3	85,826	,447	,752

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

وفي الأخير، تطبيق دالة النموذج على مفردات عينة البناء، مكننا من تحديد نسبة التصنيف الصحيح للعملاء والمقدرة بـــ (138/153=90,20 %) موزعة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (46): نتائج تصنيف مفردات عينة البناء باستعمال نموذج الانحدار اللوجيستي.

Classification Table[a]

			Predicted		
			ETAT		Percentage Correct
	Observed		défaillant	sain	
Step 1	ETAT	défaillant	3	19	13,6
		sain	1	130	99,2
	Overall Percentage				86,9
Step 2	ETAT	défaillant	3	19	13,6
		sain	1	130	99,2
	Overall Percentage				86,9
Step 3	ETAT	défaillant	10	12	45,5
		sain	3	128	97,7
	Overall Percentage				90,2

a. The cut value is ,500

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

وبالتالي فإن نتائج التصنيف باستعمال النموذج المتضمن المتغيرات الكيفية (الانحدار اللوجيستي) أحسن من نتائج التصنيف المتحصل عليها في نموذج التحليل التمييزي.

2. **تعيين نقطة التمييز** Détermination de la note score: إن تطبيق دالة التمييز على مفردات العينة يسمح بإعطاء نقطة لكل عميل تعكس جدارته الائتمانية، وهو ما يمكننا في الوقت ذاته من تشكيل سحابة من النقاط تمثل مستوى متباين من المخاطر يتم على أساسه الفصل بين مجموعة العملاء السليمين ومجموعة العملاء المتعثرين، والمطلوب في هذه المرحلة هو تحديد قيمة Z^* المرتبطة بنقطة الفصل بين المجموعتين والتي تحسب بالصيغة التالية:

$$Z^* = ((n_1 * \bar{Z_1}) + (n_2 * \bar{Z_2}))/(n_1 + n_2)$$

بحيث:

$\bar{Z}_1$: متوسط التمييز للمؤسسات السليمة؛

$\bar{Z}_2$: متوسط التمييز للمؤسسات المتعثرة؛

n_1 : عدد المؤسسات السليمة؛

n_2 : عدد المؤسسات المتعثرة؛

بحساب قيمة Z لكل مفردة من مفردات العينة وإجراء الحسابات اللازمة لحساب المتوسطات للمجموعتين تحصلنا على القيم المبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (47): قيم متوسطات التنقيط للمجموعتين باستعمال النموذج الأول والثاني.

	$\bar{Z}$	
	سليمة	متعثرة
Z_1	0,19	-1,15
Z_2	2,91	0,33

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

بحيث:

$\bar{Z}$: متوسط التنقيط لمجموعة المؤسسات السليمة والمتعثرة؛

Z_1 : دالة التنقيط للنموذج المتحصل عليه باستعمال المتغيرات الكمية فقط؛

Z_2 : دالة التنقيط للنموذج المتحصل عليه باستعمال المتغيرات الكمية والكيفية معا.

وعليه في حالة اعتماد :

- النموذج الأول:

- إذا كان $Z > 0,19$ ، المؤسسة تكون سليمة (جدارة ائتمانية جيدة)؛
- إذا كان $Z < -1,15$ ، المؤسسة تكون متعثرة (جدارة ائتمانية سيئة)؛
- أما إذا كانت $-1,15 < Z < 0,19$ ، المؤسسة يكون مشكوك في جدارتها الائتمانية.

- النموذج الثاني:
- إذا كان $Z > 2,91$ ، المؤسسة تكون سليمة (جدارة ائتمانية جيدة)؛
- إذا كان $Z < 0,33$ ، المؤسسة تكون متعثرة (جدارة ائتمانية سيئة)؛
- أما إذا كانت $0,33 < Z < 2,91$ ، المؤسسة يكون مشكوك في جدارتها الائتمانية.

لذا نقوم بحساب نقطة الفصل Z^* بين المؤسسات المتعثرة والسليمة بتطبيق صيغة الفصل بين المجموعات، المذكورة سابقا. النتائج المتحصل عليها كانت كالأتي:

الجدول رقم (48): قيم نقاط الفصل باستعمال نموذج التحليل التمييزي ونموذج الانحدار اللوجيستي.

	النموذج التمييزي Z_1	النموذج اللوجيستي Z_2
Z^*	-0,00057	2,54084

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

ما يجب التنبيه إليه أنه كلما اقتربت قيمة Z من قيمة Z^* بمعنى وقوعها في منطقة الشك، يتطلب الأمر الحذر في اتخاذ القرار الائتماني وتعميق الدراسة باستعمال أدوات التحليل الائتماني المناسبة لذلك.

ثالثا: قياس دقة النموذج

تطبيق دالتي نموذج التحليل التمييزي والانحدار اللوجيستي على مفردات عينة البناء مكننا من الحصول على نسبة تصنيف جيد للعملاء مقدرة بـــ (123/153=80,4%) في الحالة الأولى و(138/153=90,20 %) في الحالة الثانية، موزعة كما هو مبين في الجداول التالية:

- نموذج التحليل التمييزي:

الجدول رقم (49): نتائج تصنيف مفردات عينة البناء باستعمال نموذج التحليل التمييزي.

Classification Results[a]

			Predicted Group Membership		
		ETAT	défaillant	sain	Total
Original	Count	défaillant	17	5	22
		sain	25	106	131
	%	défaillant	77,3	22,7	100,0
		sain	19,1	80,9	100,0

a. 80,4% of original grouped cases correctly classified.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

- نموذج الانحدار اللوجيستي:

الجدول رقم (50): نتائج تصنيف مفردات عينة البناء باستعمال نموذج الانحدار اللوجيستي.

Classification Table[a]

			Predicted		
			ETAT		Percentage
	Observed		défaillant	sain	Correct
Step 1	ETAT	défaillant	3	19	13,6
		sain	1	130	99,2
	Overall Percentage				86,9
Step 2	ETAT	défaillant	3	19	13,6
		sain	1	130	99,2
	Overall Percentage				86,9
Step 3	ETAT	défaillant	10	12	45,5
		sain	3	128	97,7
	Overall Percentage				90,2

a. The cut value is ,500

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

أما تطبيق دالتي نموذج التحليل التمييزي والانحدار اللوجيستي على عينة الاختبار فقد أعطى النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (51): نتائج تصنيف مفردات عينة الاختبار باستعمال دالتي النموذجين.

ETAT	R_3	R_4	R_{20}	R_{30} السلوك السابق	Z_1 النموذج التمييزي	Z_2 النموذج اللوجيستي	
Défaillant	0,20	0,78	0,00	Oui	-1,03	-0,53	
Défaillant	0,00	0,88	0,01	Oui	-1,50	-0,65	
Défaillant	0,00	0,75	0,01	Non	-1,22	1,80	
Défaillant	0,12	0,77	0,00	Oui	-1,15	-0,51	
Défaillant	0,00	0,84	0,03	Oui	-1,21	-0,29	
Sain	0,61	0,97	0,04	Non	-0,31	1,63	*
Sain	0,47	0,78	0,08	Non	0,25	2,63	
Sain	0,15	0,42	0,05	Non	0,15	3,15	
Sain	0,00	0,31	0,03	Non	-0,08	3,17	*
Sain	0,20	0,23	0,05	Non	0,65	3,63	
Sain	0,00	0,04	0,06	Non	0,80	4,24	
Sain	0,31	0,36	0,07	Non	0,76	3,56	

Z_1^*	Z_2^*
-0,000575057	2,540844 51

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نستخلص ما يلي:

- **النموذج التمييزي:**
  - من بين الخمس (5) مؤسسات المصنفة متعثرة فعلا توصل تطبيق دالة التنقيط للنموذج التمييزي إلى وجود 5 مؤسسات متعثرة بنسبة تصنيف صحيح مقدرة بـــ 5/5=100 % ؛
  - من بين السبع (7) مؤسسات المصنفة سليمة فعلا توصل تطبيق دالة تنقيط النموذج التمييزي عليها إلى وجود:
    - 5 مؤسسات سليمة بنسبة تصنيف صحيح مقدرة بـــ 7/5=71,43 % ؛
    - مؤسستين اثنتين تم تصنيفهما متعثرة بنسبة تصنيف خطأ مقدرة بـــ 7/2=28,57 %؛
  - أما النسبة الإجمالية للتصنيف الصحيح للنموذج فقدرت بـــ: 12/10=83,33 %.
- **النموذج اللوجيستي:**
  - من بين الخمس (5) مؤسسات المصنفة متعثرة فعلا توصل تطبيق دالة التنقيط للنموذج اللوجيستي إلى وجود 5 مؤسسات متعثرة بنسبة تصنيف صحيح مقدرة بـــ 5/5=100 %؛
  - من بين السبع (7) مؤسسات المصنفة سليمة فعلا توصل تطبيق دالة تنقيط النموذج اللوجيستي عليها إلى وجود:
    - 6 مؤسسات سليمة بنسبة تصنيف صحيح مقدرة بـــ 7/6=85,71 % ؛
    - مؤسسة واحدة تم تصنيفها متعثرة بنسبة تصنيف خطأ مقدرة بـــ 7/1=14,29 %؛
  - أما النسبة الإجمالية للتصنيف الصحيح للنموذج فقدرت بـــ: 12/11=91,67 %.

الاستنتاج: نسبة التصنيف الصحيح على عينة البناء والمقدرة بـــ 90,2 % بالإضافة لنسبة التصنيف الصحيح على عينة الاختبار والمقدرة بـــ 91,67 % ، تعكس مدى قدرة النموذج المقترح على تصنيف المؤسسات ضمن مجموعة المؤسسات السليمة والمتعثرة، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين. كما أن تصحيح دقة النموذج المتحصل عليه يتطلب حجم أكبر من مفردات عينة البناء التي تتم على أساسها عملية التكوين.

وكنتيجة نهائية، يمكن القول بأن طريقة التنقيط تفرز نماذج إحصائية جيدة لتقييم مخاطر الائتمان وأنه من المفيد للبنوك التجارية الجزائرية أن تستعين بها في تصنيف العملاء، قياس المخاطر والتنبؤ بحالة التعثر. كما أن نجاح استخدام هذه الطريقة يتطلب توفر عدد من العوامل يكون على رأسها:

- تجهيز البنك بنظام معلوماتي يضمن له تخزين أكبر قدر ممكن من المعلومات المتاحة عن العملاء وأنشطتهم؛
- مراجعة صيغة النماذج باستمرار وهذا بإدخال متغيرات وحالات جديدة في عينة البناء مسايرة للتغير المستمر في المحيط الاقتصادي؛
- الاستفادة من حالات الخطأ، التي يقع فيها النموذج، في عملية التصويب والمراجعة المستمرة له.

خلاصة الفصل الثالث

أثناء ممارسة النشاط الائتماني من قبل البنوك التجارية، غالبا ما تستوقفها المصاعب التي تواجهها لاسترجاع أموالها في مواعيد استحقاقها، باعتبار أن عنصر المخاطرة ملازم لعملية الائتمان ولا يمكن إلغاؤه نهائيا ولا استبعاد إمكانية حدوثه مستقبلا، وهو ما يجعل البنوك معرضة إلى هذه المخاطر، ومن أهم متطلبات إدارة مخاطر الائتمان على نحو وقائي أن يكون القياس الكمي لها أكثر واقعية ودقة ومدلولية.

ضمن هذا الإطار، تم إسقاط المفاهيم النظرية التي تناولناها في الفصول السابقة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فتم التعريف به كبنك تجاري، محددين أهدافه ومهامه ومصادر تمويله وهياكله التنظيمية، والأجهزة التي تعنى بإدارة الائتمان والهياكل التي تسهر على دراسة ومتابعة المخاطر الائتمانية فيه.

كما تضمن هذا الفصل، مكونات السياسة الائتمانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والمبادئ التوجيهية والطرق التي يعتمد عليها في إدارة وتقييم المخاطر الائتمانية، ونظرا لمحدودية الطرق المستعملة على مستوى هذا البنك والمتمثلة أساسا في طريقة التحليل المالي وطريقة رجال القرض، وهذا بالنظر لحجم وعدد القروض المتعثرة وكذا الوقت الطويل المستغرق في عملية التحليل الائتماني لطلبات الائتمان، قمنا بمحاولة لنمذجة مخاطر التعثر عن السداد باستعمال طريقة التنقيط التي ترتكز على التحليل التمييزي والانحدار اللوجيستي، فتوصلنا إلى نموذجين: الأول تم فيه استعمال متغيرات كمية فقط والثاني استعملنا فيه توليفة من المتغيرات الكمية والكيفية، فكانت نتائج تصنيف العملاء إلى"سليمين" و"متعثرين" في النموذجين جد إيجابية مع تفاوت في دقة التصنيف الصحيح للنموذج اللوجيستي عن النموذج التمييزي.

وقد خلصنا إلى إمكانية تطبيق طريقة التنقيط والاعتماد عليها في البنوك التجارية الجزائرية لتقييم مخاطر الائتمان والتعثر عن السداد، وهذا بهدف تسهيل وتسريع وترشيد عملية اتخاذ القرار في طلبات الائتمان، والوصول إلى محفظة ائتمانية سليمة.

خاتمة

أولا: ملخص عام

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة كيفية تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، ونظرا لتعدد المداخل والطرق المستعملة في ذلك، قمنا بتسليط الضوء على بعض الأساليب المنتهجة واتضح لنا أن الطرق التي تعتمد على التحليل الإحصائي هي الأنسب والأنجع للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية ومعرفة المؤسسات السليمة من المتعثرة.

فالبنوك التجارية وسيط مالي يعمل على تنظيم العلاقة التبادلية بين مؤسسات الاقتصاد، بهدف إدارة دواليب النشاط الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية من خلال ما تقوم به هذه البنوك من حفظ للأموال وحشد لموارد المجتمع المالية وسد لحاجات البلد التمويلية بمختلف أنواع الائتمان المتفاوت الآجال وضمان وسائل التدفق المالي.

وانطلاقا من اعتقادنا بان دراسة وفهم الموضوع من الناحية التطبيقية، يتطلب تأصيلا نظريا يزيح جوانب اللبس والغموض فيه، قمنا باستعراض دراسة نظرية للبنوك التجارية حيث تعرضنا فيها لماهية البنوك التجارية، أهدافها، وظائفها والنظريات المفسرة لعملها، ولاحظنا أن وظائفها تتحدد بحسب تطور اقتصاد البلد من كلاسيكية إلى حديثة، كما استعرضنا كذلك المخاطر المصرفية التي تترتب عن دور الوساطة الذي تقوم به هذه البنوك والذي يجعلها عرضة للكثير من الاختلالات التي تهدد كيانها المالي باعتبارها تتعامل مع النقود إيداعا وائتمانا.

واستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية لأي بلد، رأينا بأن الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للاقتصاد يمثل أهم توظيف لمواردها المالية والجانب الأكبر من أصولها كما يمثل العائد المتولد عنه الجانب الأكبر من الإيرادات المتحصل عليها، وأن سعي هذه البنوك نحو تحقيق أكبر قدر من الأرباح من خلال توظيفها لأموال الغير يجعلها توسع من حجم التزاماتها، وبالتالي يتحتم عليها أن تكون على استعداد دائم لإدارة المخاطر التي تحف عمليات التوظيف ومواجهة الخسائر المترتبة عنها بسياسات وقائية لتفاديها وعلاجية لتجنب النتائج الوخيمة المحتملة عن حدوثها.

كما استعرضنا في ثنايا هذه الدراسة، أهم المبادئ الموجهة التي تعتمد عليها إدارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية في تسيير المخاطر المصرفية، وأهم مكونات السياسة الائتمانية التي تهتدي بها مختلف المستويات الإدارية للبنك عند وضع برامج وإجراءات الائتمان، ليسترشد بها متخذو القرارات عند البت في طلبات الائتمان، ويلتزم بها المنفذون في تنفيذ ومتابعة تلك القرارات.

كما تمت الإشارة إلى أن التحليل الائتماني يعد أساس متابعة وإدارة المخاطر الائتمانية التي تعتبر أسوء المخاطر المصرفية على الإطلاق نظرا لتأثيرها على الحياة الاقتصادية ككل، كما أن تعريف وتحديد وقياس المخاطر يعد جوهر إدارة المخاطر الائتمانية التي تعمل على التنبؤ بها والحد من أثارها، لذا كانت هذه الأخيرة محل تركيز اتفاقية بازل الثانية من خلال طرح جملة من المداخل تسمح بتحديد وقياس المتغيرات المرتبطة بالمخاطر الائتمانية. وأعطت الاتفاقية الثانية للبنوك الحق في اختيار البدائل المناسبة لقياس المخاطر الائتمانية حيث اعتمدت هذه الاتفاقية طريقة التصنيف الائتماني الخارجي وطرق التصنيف الداخلية. ويعتبر تضمين لجنة بازل لهذه الطرق في قياس المخاطر الائتمانية من أهم التغييرات الجوهرية التي قامت بها على مستوى الاتفاقية الأولى، وتجسد هذا من خلال قيامها بتبني الطرق المستعملة من قبل البنوك الكبرى في قياس المخاطر الائتمانية، والمتمثلة أساسا في التصنيف الائتماني الخارجي الصادر عن مؤسسات التصنيف الائتماني، وخصوصا المشهورة منها، مثل: "موديز Moody's" و"ستاندرد أند بورز Standard & Poor's" و"فيتش Fitch". وأنظمة التصنيف الداخلي المطورة في بعض البنوك.

كما تناولنا أهم الطرق الداخلية التي تستعملها البنوك التجارية في تقييم مخاطر الائتمان والتي اختصرنا فيها الدراسة على طريقة التحليل المالي، رجال القرض وطريقة القرض التنقيطي أو التنقيط والتي خلصت الدراسة إلى اعتبارها الأحسن من بين الطرق المعروضة، نظرا للموضوعية التي تميز نتائجها عن غيرها من الطرق، إضافة إلى سرعة وسهولة استعمالها، وكذا اختصارها في تصنيف المؤسسات المقترضة إلى مجموعتين متباينتين هما مجموعة المؤسسات السليمة ومجموعة المؤسسات العاجزة وهذا بالاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي في بناء نماذج التقييم.

فالطرق الكلاسيكية، كدراسات الجدوى والتحليل المالي والتي تعتمد على القوائم المحاسبية والمعرفة الواسعة بالعميل، تبقى عاجزة عن تتبع ومواكبة التغيرات التي تطرأ على المراكز المالية للعملاء، كما أنها لا تأخذ بالحسبان الخصائص المتعددة والمتشعبة للمؤسسات والمحيط الاقتصادي، ولا تستطيع دراسة وربط المتغيرات الكيفية التي من الممكن جدا أن يكون لها مستوى دلالة كبير في تحديد المخاطر. من هنا، برزت الحاجة إلى طرق ووسائل أكثر فعالية وديناميكية تمكن البنك من اتخاذ قرارات دقيقة وفي وقت معقول، وتسمح باستقراء الوضعيات والمخاطر التي يتعرض إليها العملاء المقترضون. وضمن هذا الإطار، تم التطرق إلى طريقة التنقيط Scoring من أجل قياس مخاطر الائتمان، وهي طريقة تعتمد على التحليل الإحصائي لقدرته على تحليل ومعالجة الكم الهائل من البيانات، وإيجاد العلاقات بين المتغيرات والتنبؤ بالوضعيات المستقبلية من خلال دراسته وتحليله للمعطيات والحالات التاريخية.

أما الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، فقد مكننا من التعرف على السياسة الائتمانية وطرق تقييم المخاطر الائتمانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، ونظرا لحجم وعدد القروض المتعثرة وكذا الوقت الطويل المستغرق في عملية التحليل الائتماني لطلبات الائتمان على مستوى هذا البنك، قمنا بمحاولة لنمذجة مخاطر عدم السداد باستعمال طريقة التنقيط التي ترتكز على التحليل التمييزي والانحدار اللوجيستي، فتوصلنا إلى نموذجين، الأول تم فيه استعمال متغيرات كمية فقط والثاني استعملنا فيه توليفة من المتغيرات الكمية والكيفية، فكانت نتائج تصنيف العملاء إلى"سليمين" و"متعثرين" في النموذجين جد إيجابية مع تفاوت في دقة التصنيف لفائدة النموذج الثاني عن الأول.

وقد خلصنا في نهاية الدراسة إلى إمكانية تطبيق طريقة التنقيط والاعتماد عليها في البنوك التجارية الجزائرية لتقييم مخاطر الائتمان والتعثر عن السداد وهذا بهدف تسهيل وتسريع وترشيد عملية اتخاذ القرار في طلبات الائتمان، والوصول إلى محفظة ائتمانية سليمة.

ثانيا: نتائج الدراسة

انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع تقييم مخاطر الائتمان باستعمال أدوات التحليل الإحصائي، تمكنا من التوصل إلى جملة من النتائج نلخصها في النقاط التالية:

1. إن سعي البنوك التجارية نحو تحقيق الأرباح من خلال توظيفها لأموال الغير، يجعلها توسع من حجم التزاماتها، وبالتالي يتحتم عليها أن تكون على استعداد دائم لإدارة المخاطر التي تحف عمليات التوظيف ومواجهة الخسائر المترتبة عنها بسياسات وقائية لتفاديها وعلاجية لتجنب النتائج الوخيمة المحتملة عن حدوثها.
2. تساهم البنوك التجارية وبفعالية في تنمية النشاط الاقتصادي من خلال دعم المؤسسات التي هي بحاجة إلى تمويل؛
3. على الرغم من تعامل البنوك التجارية بأموال الغير إلا أنها تتوسع في منح الائتمان تحقيقا لهدفين أساسيين، الأول يتمثل في الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية للتمويل والثاني يتمثل في تحقيق مستوى جيد من الربحية (**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى**).
4. المخاطر جزء من القرار الائتماني وهي ملازمة له ولا يمكن إلغاؤها بصفة نهائية وإنما يتم التعامل معها وتقليلها إلى حدودها الدنيا، لأن القرار الائتماني في جوهره هو محاولة للسيطرة على هذه المخاطر والنزول بها إلى مستوياتها الدنيا مع تحجيمها وإبطال مفعولها نهائيا في الحالات التي يكون فيها ذلك ممكنا؛

5. بالرغم من إتباع البنك للقواعد العامة في منح الائتمان والتي تأتي الجدوى الاقتصادية في مقدمتها إلا أنها ليست وحدها الحاكمة لقرار التمويل، بل هناك اعتبارات أخرى تدخل في هذا النطاق كخلق العمالة والمساعدة على تنفيذ سياسات الدولة؛
6. تتزايد مخاطر الائتمان كلما زادت مدة استرجاع الدين، نظرا لتعامل البنك مع المتغيرات المستقبلية التي يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها والتي يمكن جدا أن تؤثر على قدرة العميل المؤتَمن على سداد ما عليه من التزامات (**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية**)؛
7. تعامل أي بنك تجاري مع الائتمان يستلزم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة تلعب دور الدليل والمرشد الذي يعتمد عليه في إدارة الائتمان على مستوى البنك من أجل تقليل من مخاطر الائتمان وتحجيم الخسائر المترتبة عنها (**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة**)؛
8. محدودية وقصور طريقة التحليل المالي الكلاسيكي في التنبؤ بمخاطر الائتمان، نظرا لما يشوبها من نقائص كطول مدة الدراسة، تعدد الآراء عن الوضعية الواحدة وعدم أخذها بالحسبان المتغيرات الكيفية الخاصة بالعملاء ونشاطهم؛
9. استخدام المتغيرات الكيفية إلى جانب المتغيرات المالية ضروري في قاعدة البيانات التي يتم من خلالها بناء نماذج تقييم مخاطر الائتمان باعتبار أن المتغيرات الكيفية يمكن أن يكون لها مستوى دلالة كبير في تحديد المخاطرة وبالتالي تقلل من نسبة الخطأ في التقدير. كما أن دقة النموذج تزداد كلما كان حجم العينة المعتمد عليها في بنائه كبيرا (**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة**)؛
10. إن استخدام الطرق الإحصائية الحديثة من قبل البنوك يقلل من الجهد والتكلفة ويفرز قرارات سليمة، حيث يتم تحديد لكل طالب ائتمان وضعية تبين مستوى المخاطر لديه (**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة**)؛
11. يمكن اعتماد طريقة التنقيط بالبنوك الجزائرية لتقدير مخاطر الائتمان بهدف تسهيل وتسريع وترشيد عملية اتخاذ القرار في طلبات الائتمان، والوصول إلى محفظة ائتمانية سليمة.

ثالثا: التوصيات

على ضوء ما جاء في هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها نقوم بإعطاء جملة من التوصيات نحصرها في النقاط التالية:

1. ضرورة تأسي البنوك الجزائرية بالبنوك الأجنبية في اعتمادها على طرق تتحرى من خلالها الدقة في اتخاذ القرار وتوفير الجهد والوقت في عملية تحليل الائتمان، حتى تتمكن من الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني والتكيف مع التطورات العالمية بكفاءة وفعالية؛

2. ضرورة مواصلة إصلاح النظام المصرفي الجزائري وتطوير البنوك الجزائرية لأدائها بتحسين طرق عملها واستخدام تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال من أجل السيطرة على المخاطر من خلال القراءة الجيدة للمعطيات والاستغلال الحسن للمعلومات؛
3. ضرورة ترقية مستوى العنصر البشري حتى يتأقلم مع التطورات المصرفية والتكنولوجية، وهذا عن طريق الرسكلة وعقد دورات تدريبية بهدف تعريف المحللين الائتمانيين بمختلف طرق قياس المخاطر وكيفية استخدامها لتقدير الخسائر المرتبطة بها؛
4. ضرورة توخي الدقة والحذر في دراسة ملفات الائتمان بتحديد المخاطر وقياسها والعمل على التقليل من آثارها؛
5. ضرورة توفر البنوك على بنوك وقواعد للمعلومات عن العملاء، حتى تساعدها على بناء نماذج دقيقة لقياس وحساب معدلات التعثر الائتماني؛
6. ضرورة توسيع نطاق البحث عن مؤشرات التعثر بإدماج عدد أكبر من المتغيرات الكيفية لدعم المتغيرات الكمية التي يتم استخراجها من القوائم المالية، كإدماج مؤهلات المسيرين والحصة السوقية ...الخ؛
7. ضرورة بناء نماذج تنقيط قطاعية تسمح بالأخذ بعين الاعتبار خصائص كل قطاع مما يساعد على تحديد أحسن لمؤشرات التعثر التي تتباين من قطاع إلى أخر؛
8. ضرورة استناد البنوك التجارية في الجزائر على تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني المعترف بها دوليا حتى تتمكن من التكيف مع معايير اتفاقية بازل الثانية؛
9. ضرورة استقلالية القرار التمويلي في البنوك الجزائرية عن القرار السياسي.

رابعا: آفاق الدراسة

نظرا لاتساع مادة الائتمان باعتبارها الوظيفة الأولى في البنوك، وقصورنا من خلال هذه الدراسة على الإلمام بكل جوانبها، ارتأينا أن نشير في النقاط التالية إلى بعض هذه الجوانب حتى تكون حجر أساس لبحوث ودراسات لاحقة تكون تكملة لموضوعنا هذا:

1. هل يمكن تطبيق طريقة التنقيط لتقييم المخاطر الائتمانية على مستوى المحفظة الائتمانية ككل ؟
2. هل يمكن الجمع بين كل أنواع المخاطر المصرفية في نموذج واحد ؟
3. هل يجب على البنوك الجزائرية في معالجتها للمخاطر الائتمانية التقيد بالمتطلبات المنصوص عليها في بازل 2 التي أثبتت فشلها من خلال الأزمة المالية لعام 2008 ؟
4. هل يمكن تحويل منتج البنوك التجارية في مجال الائتمان إلى منتج تحكمه ضوابط ومبادئ الشريعة الإسلامية وما تأثير ذلك على حجم التعرض للمخاطر ؟

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I. الكتب:

1. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
2. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة-إستراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث وجدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
3. أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية، مطابع المستقبل، مصر، 2004.
4. أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، مطابع المستقبل، الطبعة الأولى، مصر، 1998/97.
5. أسامة كامل وعبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
6. أسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
7. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.
8. الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
9. جلال عبد المنعم حافظ وعلي المبيض وسوسن عبد الفتاح وهب، أساسيات إدارة الأعمال، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، بدون تاريخ النشر.
10. جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
11. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
12. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف : إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
13. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.
14. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
15. زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، 1996.
16. زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.
17. زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2003.
18. سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، ط2، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2004.
19. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
20. سيد طه بدوي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004-2005.

21.سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
22.شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2011.
23.شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
24.صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
25.صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2005.
26.ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
27.ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
28.طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
29.عبد الحميد محمد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
30.عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
31.عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
32.عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
33.عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
34.عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2003.
35.عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح العشماوي، أساسيات إدارة المخاطر المالية، ترجمة لـــ: كارين أ. هورشر، مكتبة الحرية، مصر، 2008.
36.عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مجدلاوي، عمان، 1999.
37.علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، 2004-2003.
38.علي مكيد، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2007.
39.غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج، الطبعة الثانية، عمان، 2003.
40.فارس ناصيف الشبيري وغسان سالم الطالب، مبادئ المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
41.فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد، الطبعة الثالثة، عمان، 2010.
42.فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
43.فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديثة وجدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
44.محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

45.محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
46.محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2000.
47.محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.
48.مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
49.مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
50.منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، مصر، 1996.
51.نبيل حشاد، دليلك إلى التصنيف الائتماني الخارجي والتصنيف الائتماني الداخلي، موسوعة بازل الثانية، الجزء الرابع، اتحاد المصارف العربية، 2006.
52.ناصر دادي عدون، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
53.همت مصطفى هندي، إدارة الائتمان في البنوك فن إدارة المخاطر، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2007.
54.وليد محمد سيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
55.وليد ناجي الحيالي ومحمد عثمان البطمة، التحليل المالي، دار حنين، الطبعة الأولى، عمان، 1996.

II. رسائل جامعية:

56.إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
57.سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
58.عبدالقادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
59. فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2010.
60. مروان سعيد الرشيدات، المخاطر المصرفية –اتفاق بازل الثاني– "دراسة في قدرة المصارف التجارية الأردنية على تطبيق متطلباته"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2009.
61.مريم بونيهي، مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011.
62.ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل 2"، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

III. القوانين والتنظيمات:

63.القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض، المؤرخ في 19 أوت 1986.
64.القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في 14 أفريل 1990.
65.المرسوم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في 27 أوت 2003.
66.المرسوم رقم 82-106 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المؤرخ في 13 مارس 1982.

IV. المجلات والدوريات:

67.خالد بن عمر، أسلوب التحليل التمييزي وقياس مخاطر الائتمان البنكي، مجلة Reformes Economiques et Intégration en Economie mondiale ، العدد 08، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2010.
68.عبد العزيز الدغيم وماهر الأمين وإيمان الجرو، التحليل لائتماني ودوره في عمليات ترشيد الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28، العدد 3، سوريا، 2006.
69.عدنان غانم وفريد خليل الجاعوني، استخدام تقنية الانحدار اللوجيستي ثنائي الاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، دمشق، 2011.
70.علي مكيد، طرق تقييم المخاطرة في المشاريع الاستثمارية، مجلة CREAD، العدد 76، الجزائر، 2006.
71.صندوق النقد العربي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، ورقة قدمت إلى الاجتماع السنوي 13 للجنة العربية للرقابة المصرفية المنعقد في أبوظبي ديسمبر 2003، واعتمدت توصياتها من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الاجتماع السنوي 28 الذي عقد في القاهرة في سبتمبر 2004.
72.صندوق النقد العربي، مبادئ إدارة المخاطر، ورقة قدمت في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الاجتماع السنوي 28 الذي عقد في القاهرة في سبتمبر 2004.
73.صندوق النقد العربي، التركزات الائتمانية، ورقة قدمت في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الاجتماع السنوي 28 الذي عقد في القاهرة في سبتمبر 2004.
74.صندوق النقد العربي، متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف، ورقة قدمت في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الاجتماع السنوي 28 الذي عقد في القاهرة في سبتمبر 2004.

V. الملتقيات:

75.بن علي بلعزوز وعبد الكريم قندوز، استراتيجيات التحوط وإدارة المخاطر في المعاملات المالية، الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات – الأفاق والتحديات –، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2008.

76.محمد جبوري، تسيير خطر منح القروض البنكية باستخدام طريقة القرض التنقيطي، الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات – الأفاق والتحديات –، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2008.

77.حسين رحيم وحمود سيلم، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2008.

78.رقية شقرون، إدارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات – الأفاق والتحديات –، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2008.

79.سعيدي وصاف وعتيقة وصاف، الصناعة المصرفية والتحولات العالمية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات –، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر. 2004،

80.سليم بن يوسف، أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، سكيكدة، يومي 23-24 نوفمبر 2008.

81.صالح مفتاح وفريدة معارفي، إدارة المخاطر الائتمانية وتسييرها في البنوك الجزائرية، الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات – الأفاق والتحديات –، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2008.

82.عبد الله بالوناس ونسيمة حاج موسى، دور معيار كفاية رأس المال في إدارة المخاطر المصرفية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات – الأفاق والتحديات –، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2008.

83.فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات – الأفاق والتحديات–، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر 2008.

84.نور الدين مزياني وبلال بوجمعة والعياشي زرزار، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2008.

VI. المؤتمرات:

85.محمد بن بوزيان ويوسف سوار، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، أيام 16-17-18 أفريل 2007.

86.علي عبد الله شاهين، "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف: مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة يومي 8-9 ماي 2005.

ثانيا: باللغات الأجنبية

I. **Ouvrages**:

87. Abdelkader BELTAS, La titrisation, Edition LEGENDE, Alger, 2007.
88. Abdelkrim Sadeg, Système Bancaire Algérien, Imprimerie A.BEN, Alger 2005.
89. Ammour Benhalima, Pratique des techniques Bancaires Référence à l'Algérie, Edition Dahlab, Alger 1995.
90. Arnoud de Servigny et Bénoît Métayer & Ivan Zelenko, Le risque de crédit, 3ième Edition, Dunod, Paris, 2006.
91. Constantin ZOPOUNIDIS, Evaluation du risque de défaillance de l'entreprise, ECONOMICA, Paris, 1996.
92. Dominick salvator, Econmétrie et statistique appliquées, Série Schaum 1985,
93. Eric dor, Econométie, Pearson Education, France, 2004.
94. Farouk BOUYACOUB, L'entreprise & le financement bancaire, CASBAH Editions, Alger, 2000.
95. Jean–Jacques DROESBEKE et Michel LEJEUNE et Gilbert SAPORTA, Modèles Statistiques pour données qualitatives, Edition Technip, Paris, 2005.
96. Hubert de La Bruslerie, Analyse financière, Dunod, 4ième Edition, Paris, 2010.
97. Khemissi CHIHA, Gestion et Stratégie Financière, EDITION HOUMA, 3ième Edition, Alger, 2010.
98. Mansour Mansouri, Système et pratiques Bancaires en Algérie, Edition Houma, Alger 2005.
99. Manu CARRICANO et Fanny POUJOL et Laurent BERTRANDIAS, Analyse de données avec SPSS, 2ième édition, PEARSON, Paris, 2010.
100. Michel DIETSCH et Joël PETEY, Mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financières, RB Revue Banque Edition, 2ième Edition, Paris, 2008.
101. Mireille BARDOS, Analyse discriminante : Application au risque et scoring financier, Dunod, Paris, 2001.
102. Patrice VIZZAVONA, Gestion Financière, BERTI Editions, 9ème Edition, Alger, 1999.

II. Thèses et mémoires:

103. Hicham FANITI, Prévision de la défaillance des entreprises par la méthode des scores, Mémoire de Fin d'études pour l'obtention d'un DES en banque, Ecole Supérieure de Banque, Alger, 2006.
104. Georges Colince TENE, Evaluation statistique du risque de crédit par la technique du scoring: cas de Afriland First bank, mémoire de master de statistique appliquée, ENSP, Cameroun, 2006/2007.

III. Revues et périodiques:

105. Dominique DESBOIS, Une introduction à l'analyse discriminante avec SPSS pour windows, La Revue MODULAD, n° 30, France, 2003.
106. Dominique DESBOIS, Introduction à la méthode des scores : les difficultés financières des exploitations agricoles, La Revue MODULAD, France, 2004.
107. Mireille BARDOS, Les scores de la banque de France : leur développement, leur application, leur maintenance, Bulletin de la banque de France, n° 144, Décembre 2005.
108. Mireille BARDOS, Développements récents de la Méthode des scores de la banque de France, Bulletin de la banque de France, n° 90, Juin 2001.
109. BADR, Orientations générales en matière de crédit, Décision Réglementaire n° 09/64, Alger, 2009.
110. BADR, Orientations générales en matière de crédit, Décision Réglementaire n° 64/2009, Alger, 2009.
111. BADR, Financement de la mise en valeur des terres et création de nouvelles exploitations, Décision réglementaire N° 14/2011, Alger, 2011.
112. BADR, Missions et attributions des structures organiques et fonctionnelles du Groupe Régional d'Exploitation (GRE), Décision réglementaire n° 44/2009, Alger, 2009.
113. BADR, organigramme particulier de l'agence locale d'exploitation (ALE) évoluant en «OCA», Décision réglementaire n° 53/2009, Alger, 2009.
114. BADR Infos, N° 28, Alger, 1999.
115. BADR infos, N° 2, Alger, Mars 2002.
116. Banque de France, Les scores de la banque de France : leur développement, leur application, leur maintenance, Bulletin de la banque de France, Mise à jour 2011.

IV. Rapports:

117. Pierre HOESSLER et Thibault QUINTAINE, Recommandations de changements organisationnels à mettre en place au sein de la BADR, Rapport groupe MEDA 2, Alger, 2007.
118. Boubacar Diallo, Un modèle de « Crédit Scoring » pour une institution de micro-finance affricaine : Le cas de NYESIGISO au Mali, Etude réalisée par le Laboratoire d'économie d'Orléans (LEO), Université d'Orléans, France, Mai 2006.
119. Basel committee on banking supervision, International convergence of capital measurement and capital standards, a revised framework, june 2004.

V. Sites Internet:

120. http://abankingcenter.com/en/doc/Books/Basel/BaselII.pdf, consulté le : 17/03/2012.
121. http://www.kibs.edu.kw/pdf-doc/publications/Edaat/CreditRatings.pdf, consulté le : 15/03/2012.
122. http://www.univ-evry.fr/modules/resources/download/default/m2if/brunel/Poly_gestion_des_risques.pdf, consulté le 25/12/2011.
123. http://www.repad.org/ca/qc/uq/uqo/dsa/Articlemesuredurisquedecredit.pdf, consulté le: 25/12/2011.
124. http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/60/79/54/PDF/La_gestion_du_risque crA_dit_par_la_mA_thode_du_scoring.pdf, consulté le : 20/01/2012.
125. http://cedric.cnam.fr/~saporta/commission_Kahane.pdf, consulté le : 15/03/2012.
126. www.microfinance.com, consulté le 15/05/2012.
127. http://www.badr-bank.dz/2009/index.asp?page=badr_historique, consulté le 20/06/2012.
128. http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/relations_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15006_fr.htm, consulté le 03/09/2012.
129. http://www.powerfulwords.co.uk/sample-assignments/economics/credit-scoring.php, consulté le 19/06/2012.
130. http://cedric.cnam.fr/~saporta/cred-scoring.pdf, consulté le 19/06/2012.
131. http://www.microfinance.sn/docs/atelier_ecriture/texte_Khadidiatou_fd_V0.pdf?PHPSESSID=abc9772b972e3023fe0c2cf20f1a94e8, consulté le 16/06/2012.
132. http://www.visualstat.com/master/memoires/2007/tene/tene_memoire.pdf, consulté le 15/12/2011.
133. http://www.powerfulwords.co.uk/sample-assignments/economics/credit-scoring.php, consulté le 19/06/2012.
134. http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/06/91/63/PDF/s16_05_06diallo.pdf, consulté le 15/12/2011.
135. http://smf4.emath.fr/Publications/JSFdS/RSA/54_1/pdf/sfds_rsa_54_1_5-26.pdf, consulté le 25/02/2012.
136. http://www.univ-ecosetif.com/seminars/PMEPMI/45.pdf, consulté le 05/12/2011.
137. http://www.banque-france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/archipel/publications/bdf_bm/etudes_bdf_bm/bdf_bm_144_etu_6.pdf, consulté le 12/01/2012.
138. http://www.ensai.fr/userfiles/Cours_Stat_Finance(1).pdf, consulté le 09/08/2012.
139. http://affi2007.u-bordeaux4.fr/Actes/70.pdf, consulté le 23/05/2012.
140. http://cedric.cnam.fr/~saporta/scoring.pdf, consulté le 19/02/2012.
141. http://www.microfinance.com/Francais/Articles/Scoring_peut_il_attirer_investisseurs.pdf, consulté le 27/05/2012.
142. http://www.badr-bank.dz/, consulté le 15/06/2012.

الملاحق

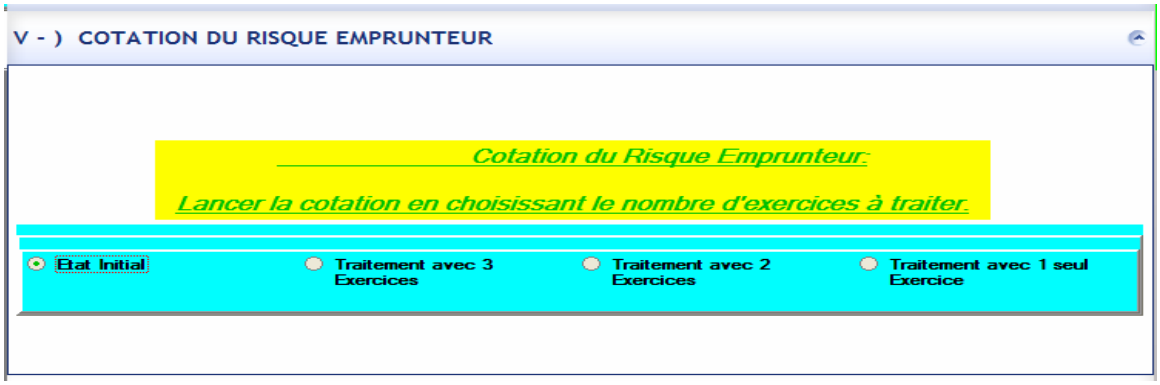
الملحق رقم (01): حالة تعليمية باستعمال طريقة رجال القرض المطبقة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

Cotation du risque emprunteur

Le nombre d'exercice traités

A l'aide de ce volet on aborde le thème de la cotation du risque emprunteur. Dès qu'on l'active, il affiche une fenêtre (ci-dessous) invitant l'utilisateur à choisir le nombre d'exercices à traiter. On rappelle que les pondérations liées au nombre d'exercices traités affectent de manière significative la note de l'analyse financière dans le système de cotation retenu, de la manière suivante:

- **Cas de 3 exercices**
  - L'exercice N-3 intervient à hauteur de 20 % dans la note de l'analyse financière;
  - L'exercice N-2 intervient à hauteur de 30 % dans la note de l'analyse financière;
  - L'exercice N-1 intervient à hauteur de 50 % dans la note de l'analyse financière.
- **Cas de 2 exercices**
  - L'exercice N-2 intervient à hauteur de 40 % dans la note de l'analyse financière;
  - L'exercice N-1 intervient à hauteur de 60 % dans la note de l'analyse financière.
- **Cas d'un seul exercice**
  - L'exercice N-1 intervient à hauteur de 100 % dans la note de l'analyse financière.

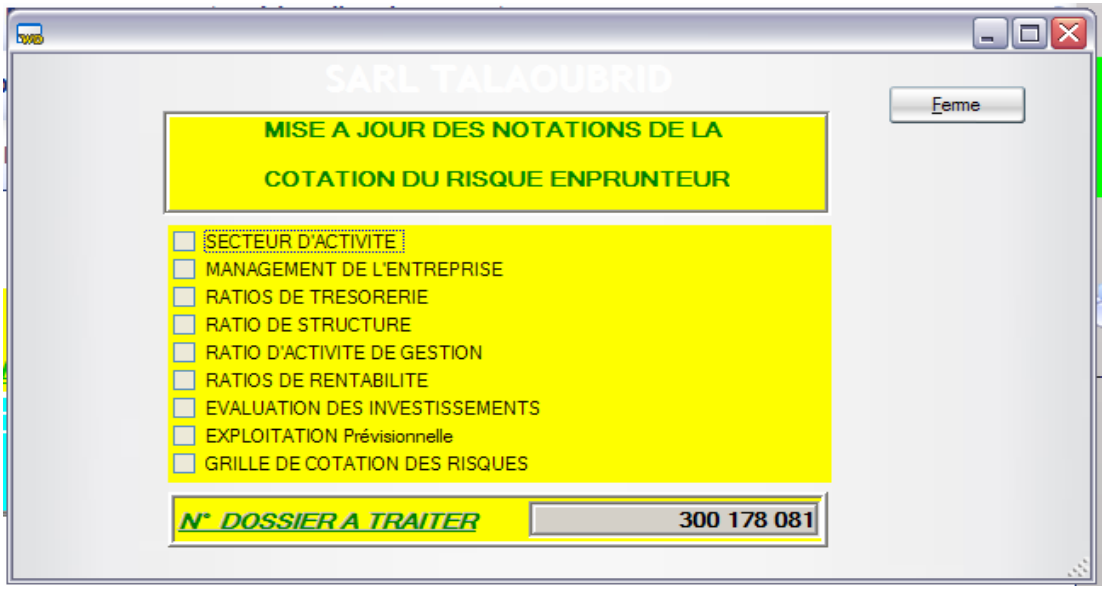


Une fois le nombre d'exercices choisis, l'utilisateur est invité à choisir l'une des deux options :

a. Soit la cotation d'un nouveau dossier, dans ce cas l'application vérifie d'abord qu'il n'existe pas de cotation pour le N° de dossier en cours de traitement, et initie le processus de création des enregistrements de la cotation en faisant défiler l'ensembles des fenêtres de cotation, l'une derrière l'autre, jusqu'à la fenêtre calculant et affichant la note obtenue par le dossier.



b. Soit la mise à jour des données d'un dossier déjà côté. Cette mise à jour va s'effectuer fenêtre par fenêtre et dans ce cas l'application affiche la plateforme suivante, à partir de laquelle on peut accéder à l'ensemble des fenêtres permettant la cotation du dossier en cours de traitement.



A partir de cette plateforme on affiche les fenêtres de cotation ci-dessous, selon l'ordre donné présenté par la plateforme (figure précédente).

Généralités sur les fenêtres de cotation:

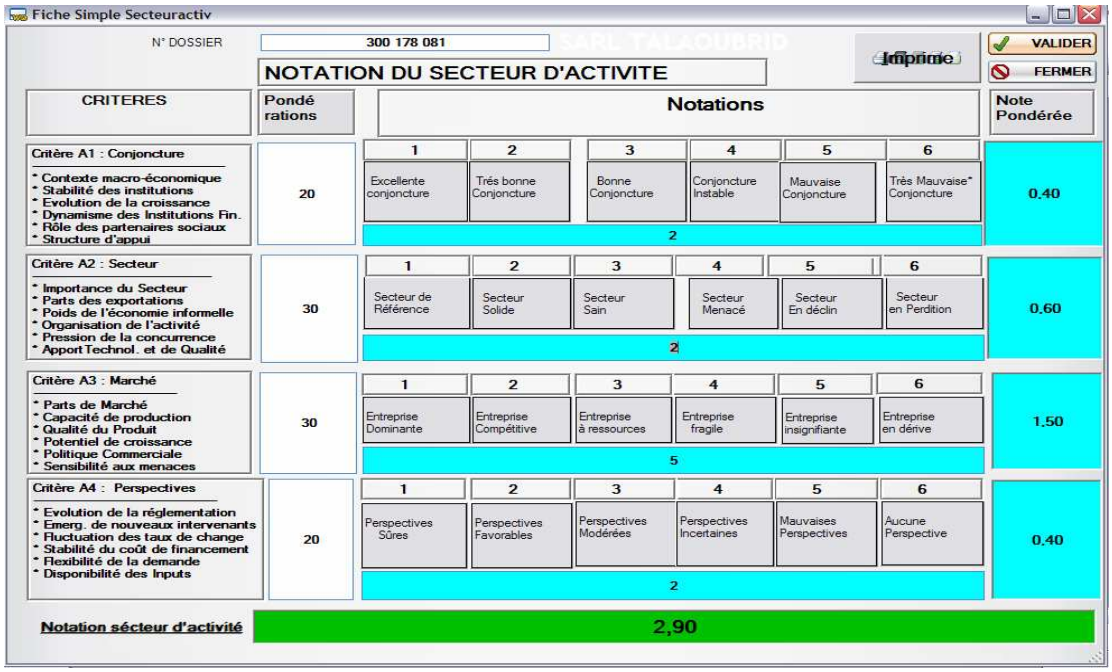
Hormis la fenêtre de la cote finale, les fenêtres de cotation sont caractérisées par :

- Une première colonne de pavés supportant les différents critères côtés;
- Une deuxième colonne de pavés affichant les taux de pondérations correspondants aux critères. Ces taux sont attribués aux critères par l'administration centrale de la banque et consignés dans un fichier distribué à ses différentes structures utilisatrices.
- Et pour chaque critères:
  a) Six colonnes supportant les plages de valeurs cotées respectivement de 1 à 6 pour ce critère;
  b) Une zone de saisie renseignée soit par l'utilisateur pour donner une note au critère, soit évalué et attribué automatiquement au critère par l'application (cas des fenêtres de cotation de l'analyse financière) .
- La dernière colonne affiche, pour chaque critère la note obtenue par le critère correspondant, pondérée du taux de pondération correspondant;
- Une ligne, en bas de la fenêtre de couleur verte, reprenant la moyenne pondérée de la fenêtre de cotation (note égale à la somme des notes pondérées des différents critères constitutifs de la fenêtre ;
- Un ensemble de trois boutons :
  - Bouton « Valider » : Doit être actionné pour que les valeurs saisies ou mises à jour soient prises en compte par l'application pour les répercuter sur les autres processus ou fenêtres de cotation, éventuellement .
  - Bouton « Annuler » s'il est actionné, il empêche les valeurs saisies ou mise à jour d'être .prises en compte par l'application

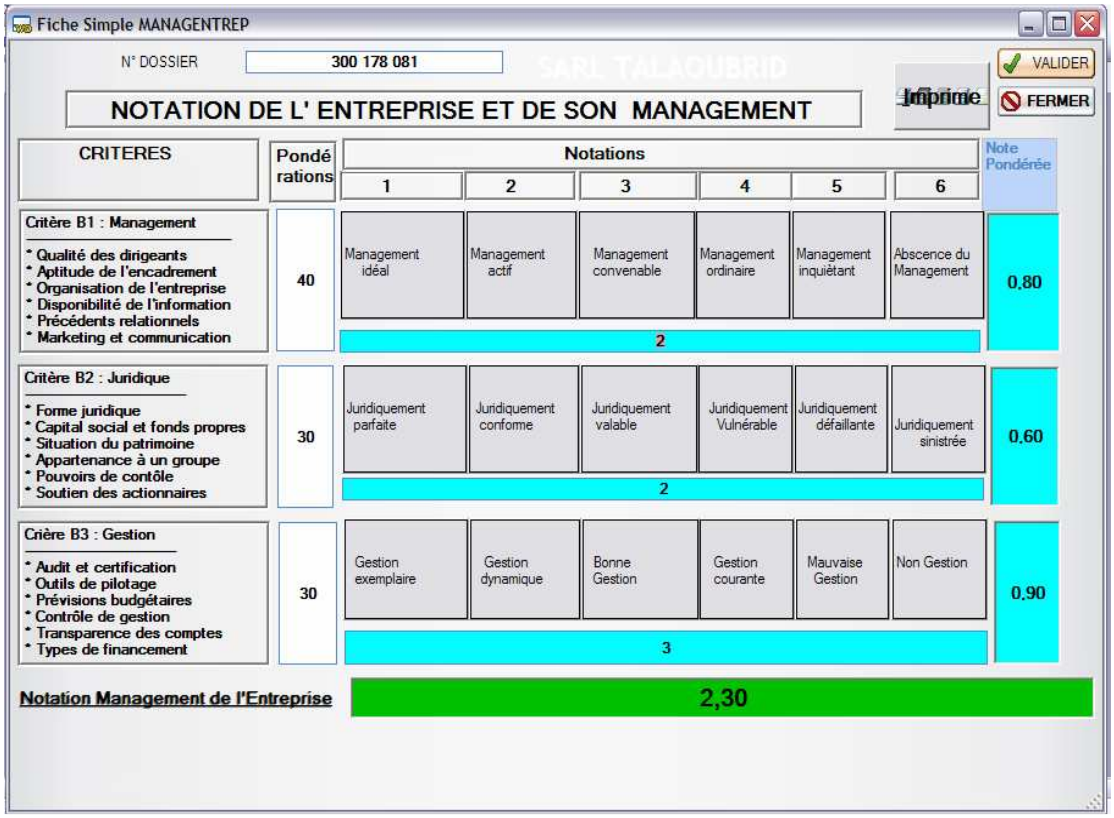
- Bouton « Imprimer » lorsqu'il est actionné l'application imprime l'état de sortie correspondant.

Cotation du risque emprunteur par le Logiciel CANEVAS

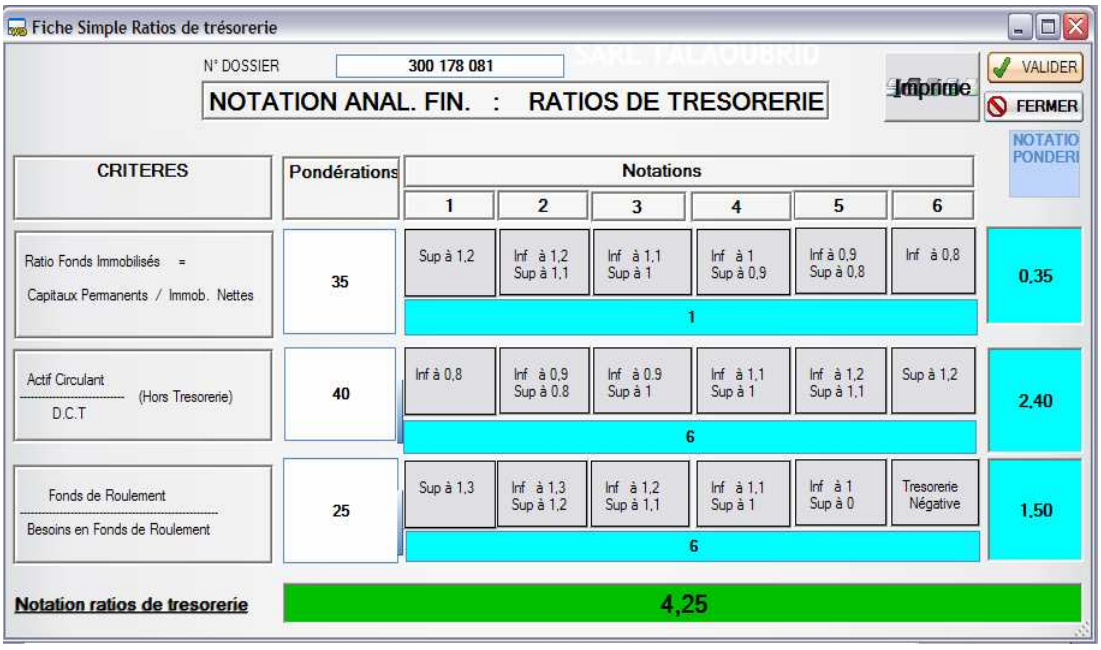
- Fenêtre de cotation du secteur d'activité



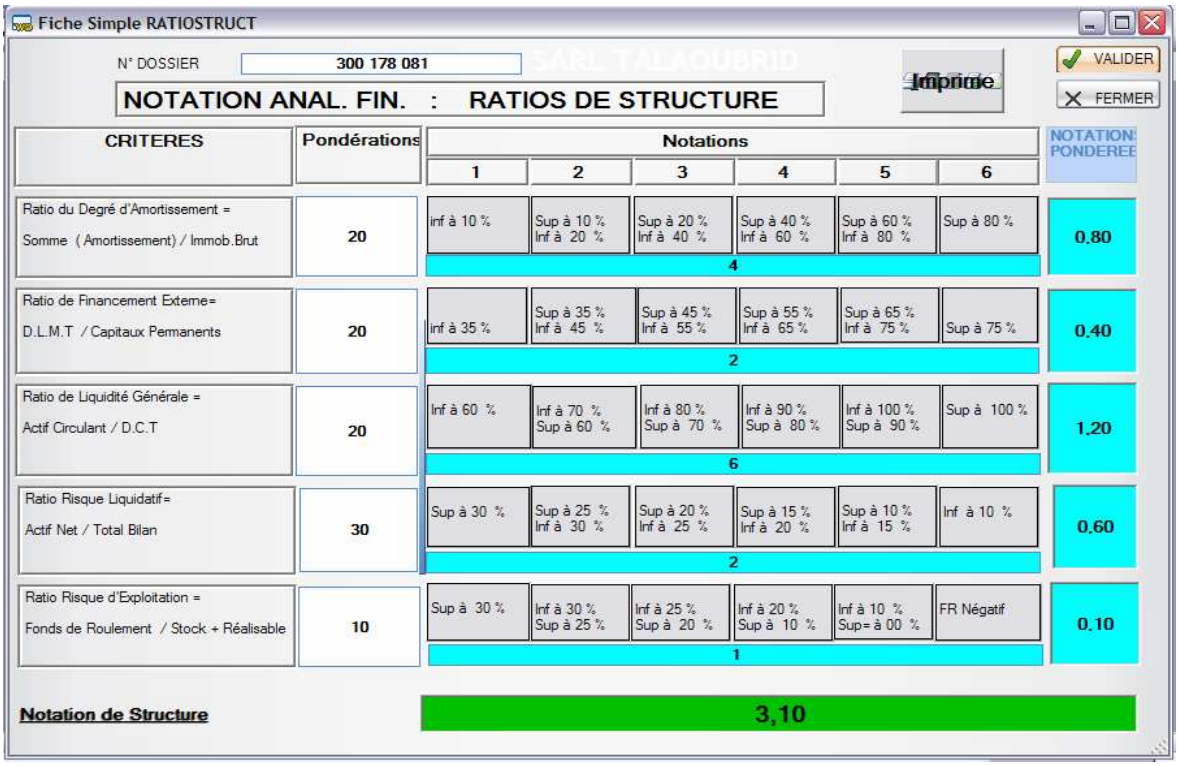
- Fenêtre de cotation de l'entreprise et de son management



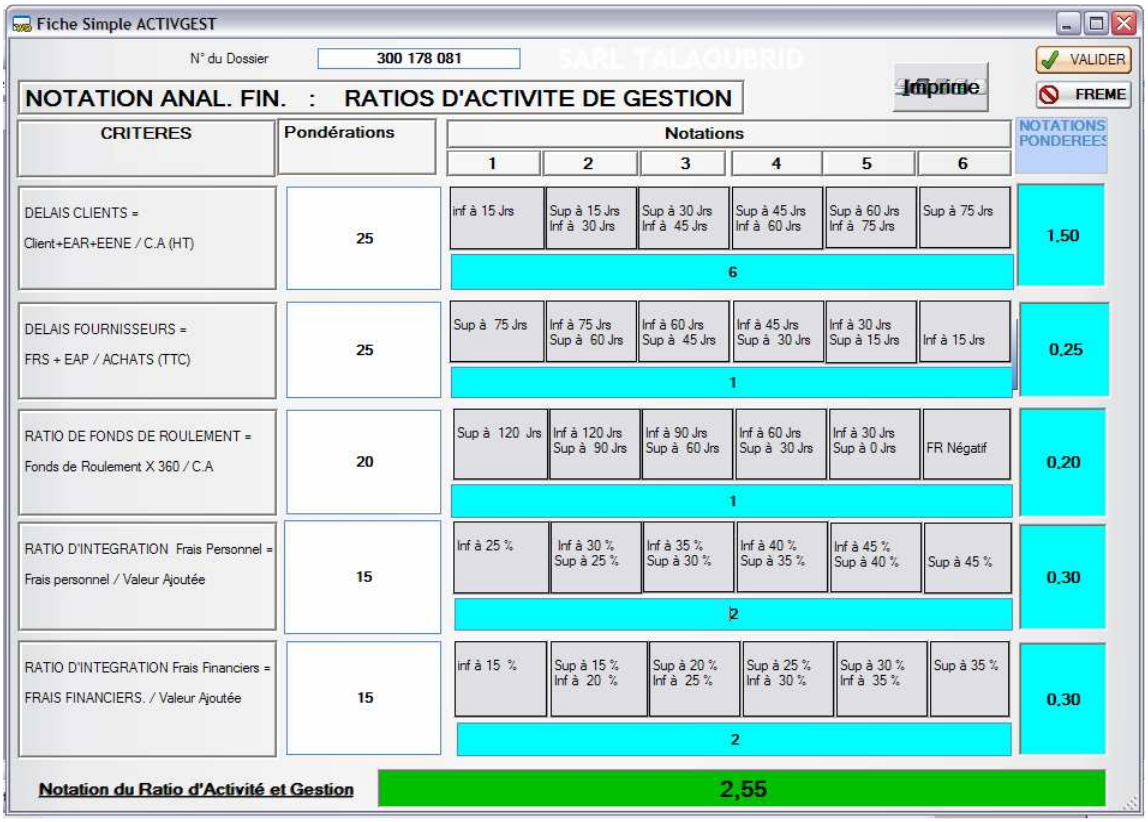
- Fenêtre de cotation des ratios de trésorerie (Analyse financière)



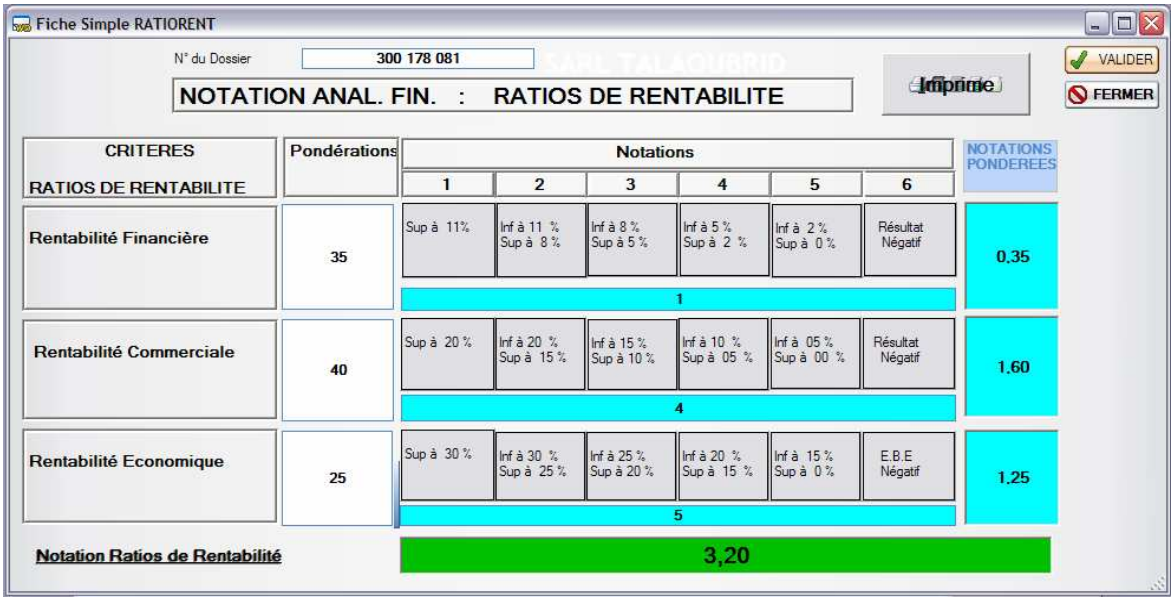
- Fenêtre de cotation des ratios de structure (Analyse financière)



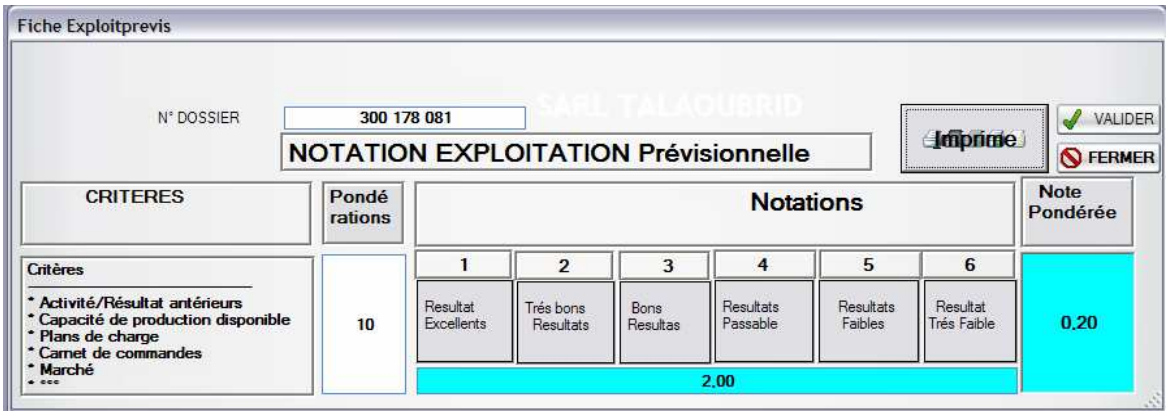
- Fenêtre de cotation des ratios d'activité de gestion (Analyse financière)



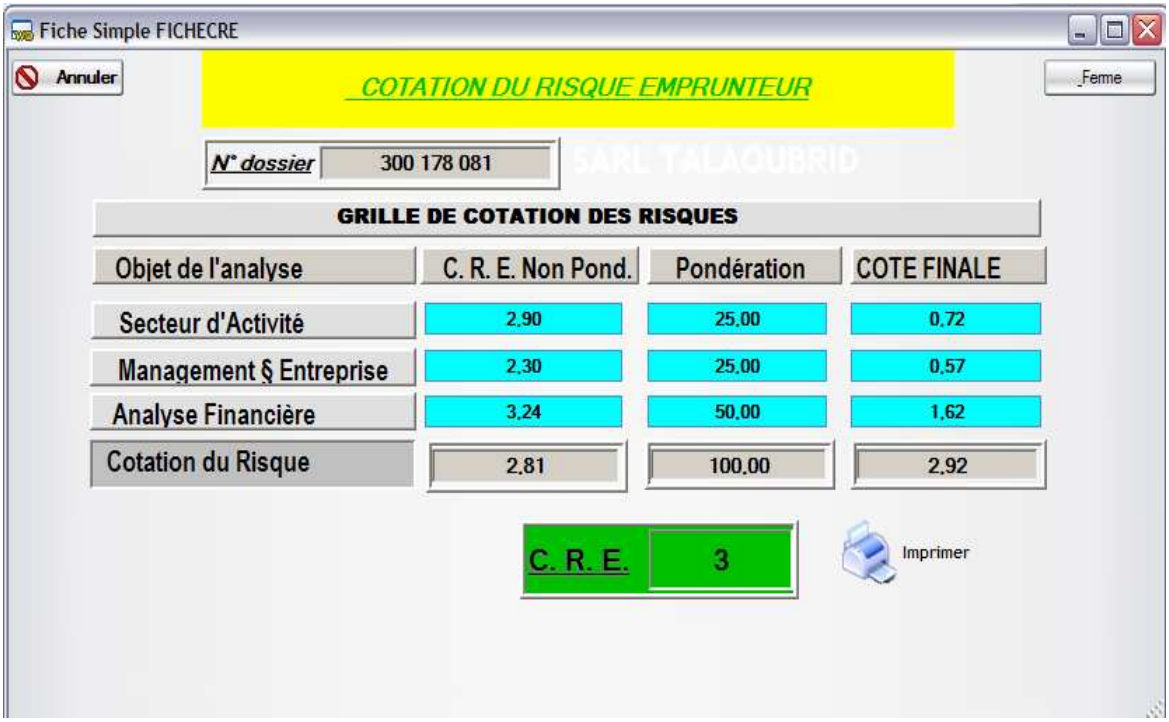
- Fenêtre de cotation des ratios de rentabilité (Analyse financière)



- Fenêtre de cotation des données prévisionnelles



- Fenêtre de la Cote du Risque Emprunteur (C.R.E)



Dans cette fenêtre on remarque que la pondération du secteur d'activité et du management de l'entreprise interviennent à hauteur de 25 % chacun dans la note finale, et que l'analyse financière intervient à 50 % car il s'agit d'une entreprise en activité.

De plus, la note de l'analyse financière est la somme pondérée des notes des différents ratios retenus (Activité de gestion, trésorerie, structure, et rentabilité).avant d'être pondérée à son tour pour intervenir à hauteur de 50 % dans la note finale.

الملحق رقم (02): نتائج اختبار استقلالية المتوسطات للمتغيرات الكمية باستعمال SPSS

Independant–Sample T TEST

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R1	défaillant	22	,1755	,17582	,03748
	sain	131	,3521	,29489	,02576

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R1	Equal variances assumed	14,005	,000	-2,724	151	,007	-,1766	,06483	-,30469	-,04852
	Equal variances not assumed			-3,883	43,945	,000	-,1766	,04548	-,26828	-,08493

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R2	défaillant	22	,3564	,35742	,07620
	sain	131	1,1118	1,80793	,15796

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R2	Equal variances assumed	2,331	,129	-1,948	151	,053	-,7554	,38773	-1,52147	,01069
	Equal variances not assumed			-4,307	147,946	,000	-,7554	,17538	-1,10197	-,40882

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R3	défaillant	22	,1118	,20222	,04311
	sain	131	,1313	,23489	,02052

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R3	Equal variances assumed	,952	,331	-,367	151	,714	-,0195	,05314	-,12447	,08551
	Equal variances not assumed			-,408	31,335	,686	-,0195	,04775	-,11682	,07786

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R4	défaillant	22	,6059	,24968	,05323
	sain	131	,4312	,28934	,02528

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R4	Equal variances assumed	1,828	,178	2,668	151	,008	,1747	,06547	,04533	,30405
	Equal variances not assumed			2,964	31,284	,006	,1747	,05893	,05454	,29483

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R5	défaillant	22	9,3268	21,43191	4,56930
	sain	131	3,0477	49,95115	4,36425

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R5	Equal variances assumed	,002	,963	,579	151	,563	6,2791	10,83654	-15,13172	27,68994
	Equal variances not assumed			,994	67,692	,324	6,2791	6,31864	-6,33058	18,88879

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R6	défaillant	22	23,6618	29,77720	6,34852
	sain	131	58,1436	411,71479	35,97169

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R6	Equal variances assumed	,534	,466	-,392	151	,696	-34,4818	88,05658	-208,464	139,50032
	Equal variances not assumed			-,944	137,399	,347	-34,4818	36,52761	-106,711	37,74719

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R7	défaillant	22	11,4727	24,62932	5,25099
	sain	131	22,5459	95,19039	8,31682

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R7	Equal variances assumed	,703	,403	-,541	151	,589	-11,0732	20,46024	-51,49847	29,35217
	Equal variances not assumed			-1,126	128,196	,262	-11,0732	9,83577	-30,53462	8,38832

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R8	défaillant	22	8,2141	14,91662	3,18023
	sain	131	6,8415	12,36109	1,07999

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R8	Equal variances assumed	2,021	,157	,467	151	,641	1,3726	2,93707	-4,43049	7,17561
	Equal variances not assumed			,409	26,067	,686	1,3726	3,35861	-5,53030	8,27543

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R9	défaillant	22	,9923	2,56958	,54784
	sain	131	3,1191	11,87701	1,03770

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R9	Equal variances assumed	1,778	,184	-,834	151	,405	-2,1268	2,54873	-7,16260	2,90898
	Equal variances not assumed			-1,812	143,539	,072	-2,1268	1,17343	-4,44625	,19263

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R10	défaillant	22	224,9691	508,86982	108,49141
	sain	131	188,4378	515,38820	45,02968

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R10	Equal variances assumed	,571	,451	,308	151	,758	36,5313	118,54215	-197,684	270,74676
	Equal variances not assumed			,311	28,721	,758	36,5313	117,46513	-203,813	276,87596

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R11	défaillant	22	211,7768	493,91949	105,30399
	sain	131	129,6155	251,19809	21,94728

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R11	Equal variances assumed	3,930	,049	1,200	151	,232	82,1613	68,44828	-53,07872	217,40137
	Equal variances not assumed			,764	22,857	,453	82,1613	107,56679	-140,435	304,75720

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R12	défaillant	22	221,1800	446,28883	95,14910
	sain	131	59,4400	107,84774	9,42270

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R12	Equal variances assumed	42,031	,000	3,615	151	,000	161,7400	44,74510	73,33267	250,14733
	Equal variances not assumed			1,692	21,414	,105	161,7400	95,61453	-36,86771	360,34771

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R13	défaillant	22	,2886	1,64122	,34991
	sain	131	-,4738	4,62587	,40416

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R13	Equal variances assumed	,685	,409	,763	151	,447	,7625	,99896	-1,21128	2,73619
	Equal variances not assumed			1,426	88,862	,157	,7625	,53459	-,29979	1,82469

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R14	défaillant	22	,2168	,36573	,07797
	sain	131	,1677	,17521	,01531

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R14	Equal variances assumed	6,062	,015	1,005	151	,316	,0491	,04889	-,04746	,14575
	Equal variances not assumed			,618	22,645	,542	,0491	,07946	-,11538	,21367

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R15	défaillant	22	,0672	,16369	,03490
	sain	131	,1130	,19923	,01741

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R15	Equal variances assumed	,012	,912	-1,021	151	,309	-,0458	,04485	-,13442	,04283
	Equal variances not assumed			-1,174	32,425	,249	-,0458	,03900	-,12519	,03360

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R16	défaillant	22	,3958	,38960	,08306
	sain	131	,1142	,68506	,05985

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R16	Equal variances assumed	,112	,738	1,874	151	,063	,2816	,15023	-,01528	,57838
	Equal variances not assumed			2,750	46,447	,008	,2816	,10238	,07552	,48758

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R17	défaillant	22	,3381	,52087	,11105
	sain	131	,4923	,59008	,05156

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R17	Equal variances assumed	,084	,772	-1,152	151	,251	-,1542	,13386	-,41865	,11029
	Equal variances not assumed			-1,259	30,797	,217	-,1542	,12243	-,40395	,09560

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R18	défaillant	22	,2150	,31815	,06783
	sain	131	,0547	,16889	,01476

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R18	Equal variances assumed	14,853	,000	3,539	151	,001	,1603	,04529	,07079	,24975
	Equal variances not assumed			2,309	23,026	,030	,1603	,06942	,01668	,30385

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R19	défaillant	22	,0109	,06078	,01296
	sain	131	,2234	,23447	,02049

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R19	Equal variances assumed	19,347	,000	-4,215	151	,000	-,2124	,05040	-,31202	-,11287
	Equal variances not assumed			-8,764	127,989	,000	-,2124	,02424	-,26041	-,16449

Group Statistics

	ETAT	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R20	défaillant	22	-,0341	,11786	,02513
	sain	131	,0600	,07664	,00670

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
R20	Equal variances assumed	2,681	,104	-4,885	151	,000	-,0941	,01926	-,13215	-,05603
	Equal variances not assumed			-3,618	24,069	,001	-,0941	,02601	-,14776	-,04043